بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ(١)

[وصلّى الله على سيِّدنا محمد](٢)، [وهو حسبي ونِعْم الوكيل](٣)

[ص](٤)[١] قَالَ مُحَمَّدٌ هُوَ ابْنُ مَالِكِ(٥): أَحْمَدُ رَبِّي اللَّهَ خَيْرَ مَالِكِ(٦)

---

(١) بعدها في (م): «اللَّهُمَّ صل على محمد، وأعن يا كريم».
والبسملة ثابتة في جميع نسخ الألفية، قال القرطبي: «اتفقوا على كتب بسم الله الرحمٰن الرحيم في أول الكتب والرسائل» «تفسير القرطبي» (١٣/١٩٣). وقال ابن حجر: «اسْتَقَرَّ عَمَلُ الْأَئِمَّةِ الْمُصَنِّفِينَ عَلَى افْتِتَاحِ كُتُبِ الْعِلْمِ بِالْبَسْمَلَةِ وَكَذَا مُعْظَمُ كُتُبِ الرَّسَائِلِ». «فتح الباري» (١/٩).

(٢) من (س). (٣) من (م).

(٤) [ص]: اختصار للمصنف، و[ش] ـ وستأتي: اختصار للشارح، وهي ثابتة في عدة نسخ خطية، منها: (ك)، (ص)، في المواضع كلها؛ إلا أن الناسخ قد يسهو عنها في مواضع معدودة، وقد اخترنا إثباتها في جميع المواضع. وأما في نسخة (ع): فقد استعاض عن ذلك، بجعل الأبيات بالمداد الأحمر.

(٥) رسمت في (ك) في الموضعين: «ملك»، على الرسم القديم.
ومالك: ليس أبوه بل هو من أجداده، وهذا بناء على ما اشتهر من انتساب الإنسان إلى أشهر جدوده، كابن حنبل وابن تيمية. «حاشية الصبان» (١/٩)، «حاشية الخضري» (١/٧).

(٦) (م): (ابْنُ) خبرُ المبتدأِ، (مالِك) مضافٌ إليه، وكانَ حَقُّ (ابنُ): أنْ يكونَ نعتًا لـ(مُحَمَّدٍ)، ولكِنَّه قَطَعَه عنه، وجَعَلَه خبرًا لضميرِه، والأصل: أنَّ ذلكَ إنما يَجُوزُ إذا كانَ المنعوتُ معلومًا بدونِ النعتِ حقيقةً أو ادِّعاءً، كما أنَّ الأصلَ: أنه إذا قُطِعَ النعتُ عن اتِّبَاعِهِ لمنعوته في إعرابِه؛ يُنْظَرُ في الدَّاعِي إليه، فإنْ كانَ النعتُ لمَدْحٍ أو ذمٍّ وَجَبَ حَذْفُ العاملِ، وإنْ كانَ لغيرِ ذلكَ جازَ حذفُ العاملِ وذِكْرُه.
والجملةُ هنا ـ وهي قولُه: (هُوَ ابْنُ مَالِكِ) ـ لَيْسَتْ للمدحِ ولا للذمِّ؛ بل هي للبَيَانِ، فيَجُوزُ ذِكْرُ العاملِ وهو المبتدأُ، وإذًا: فلا غُبَارَ على عبارةِ الناظمِ؛ حيثُ ذَكَرَ العاملَ وهو المبتدأُ، والجملةُ مِن المبتدأِ والخبرِ لا محلَّ لها من الإعرابِ مُعْتَرِضَةٌ بينَ القولِ ومقولِه، (أَحْمَدُ) فِعْلٌ مضارعٌ، وفاعِلُه: ضميرٌ مُسْتَتِرٌ فيه وُجُوبًا تقديرُه أنا (م).

[الانتساب لأشهر الأجداد]

[قطع النعت وحكم حذف عامله]

محمد

[٢] مُصَلِّيًا عَلَى الرَّسُولِ(١) المُصْطَفَى ... وآلِهِ المُسْتَكْمِلِينَ الشَّرَفَا(٢)

[٣] وَأَسْتَعِينُ اللَّهَ في أَلْفِيَّهْ ... مَقَاصِدُ النَّحْوِ بِهَا مَحْوِيَّهْ(٣)

[٤] تُقَرِّبُ الأَقْصَى بلفظٍ مُوجَزِ(٤) ... وَتَبْسُطُ الْبَذْلَ بِوَعْدٍ مُنْجَزِ(٥)

---

(١) في (ص)، (م): «النبي».

(٢) (م): (مُصَلِّيًا) حالٌ مقدرةٌ، ومعنى كَونِهَا مُقَدَّرَةً: أنها تَحدُثُ فِيمَا بَعدُ؛ وَذَلِكَ لأنَّه لا يُصَلِّي عَلَى النبيِّ ـ صَلَوَاتُ اللهِ عليه ـ فِي وَقْتِ حَمْدِه للهِ، وإنما تَقَعُ منه الصلاةُ بعدَ الانتهاءِ مِن الحمدِ، وصاحِبُهَا الضَّمِيرُ المستَتِرُ وجُوبًا فِي (أَحْمَدُ)، (عَلَى النَّبِيِّ) جارٌّ ومَجْرُورٌ متعلِّقٌ بِالحَالِ. (المُصْطَفَى) نعتٌ للنَّبِيِّ، وَهوَ مَجْرُورٌ بِكَسْرَةٍ مُقَدَّرَةٍ عَلَى الألفِ، منعَ مِنْ ظُهُورِهَا التَّعذُّرُ، (وَآلِهِ) (الوَاوُ) عَاطِفَةٌ، (آلِ): مَعْطُوفٌ عَلَى النبيِّ، و(آلِ) مُضَافٌ، و(الهَاءُ) مُضَافٌ إِلَيْهِ؛ مبنيٌّ عَلَى الكَسْرِ فِي مَحلِّ جرٍّ، (الْمُسْتَكْمِلِينَ): نَعْتٌ لـ(آلِ)، مَجْرُورٌ بالياءِ المَكْسُورِ مَا قَبْلَهَا، المَفْتُوحِ مَا بعدَها؛ لأنَّه جَمْعُ مذكَّرٍ سالِمٍ، وفيه ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ هو فَاعِلُهُ (م).
(الشَّرَفَا) بفتحِ الشينِ، مَفْعُولٌ بِهِ لـ(المُسْتَكْمِلِينَ)، مَنْصُوبٌ بِالفَتْحَةِ الظَاهِرَةِ، والألفُ للإطلاقِ، أو: بضَمِّ الشينِ ـ نعتٌ ثَانٍ لـ(الآلِ) مَجْرُورٌ بِكَسْرَةٍ مقدَّرةٍ عَلَى الألفِ؛ إذ هُو مقصُورٌ من المَمْدُودِ، وأَصْلُه: الشُّرَفَاءُ، جَمْعُ شَرِيفٍ، ككُرَمَاءَ وظُرَفَاءَ وعُلَمَاءَ وبُخَلاءَ ونُجَبَاءَ، فِي جَمْعِ كَرِيمٍ وظَرِيفٍ وعَلِيمٍ وبَخِيلٍ ونَجِيبٍ، وَعَلَى هَذَا الوجهِ: يَكُونُ مَفْعُولُ قوله: (المُسْتَكْمِلِينَ) مَحْذُوفًا، وكأنَّه قدْ قالَ: «مُصَلِّيًا عَلَى الرَّسُولِ المُصْطَفَى وَعَلَى آلِهِ المُسْتَكْمِلِينَ أنواعَ الفضائلِ الشُّرَفَاءِ».

(٣) (وَأَسْتَعِينُ) (الواوُ) حرفُ عَطْفٍ، أَسْتَعِينُ: فعلٌ مُضَارِعٌ، وفَاعِلُه: ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ فيه وجُوبًا، تَقْدِيرُهُ: أنا، (اللهَ) مَنْصُوبٌ عَلَى التَّعْظِيمِ، وجُمْلَةُ الفِعْلِ وفَاعِلِه وَمَا تَعَلَّقَ بِهِ مِن المَعْمُولَاتِ: فِي مَحَلِّ نصبٍ، معطوفةٌ عَلَى الجُمْلَةِ السابقةِ الواقعةِ مَفْعُولًا بِهِ لـ(قال). (فِي أَلْفِيَّهْ) جارٌّ ومَجْرُورٌ متعلِّقٌ بـ(أَسْتَعِينُ). (مَقَاصِدُ): مُبْتَدَأٌ، و(مقاصِدُ) مُضَافٌ، و(النَّحْوِ) مُضَافٌ إِلَيْهِ، (بِهَا) جارٌّ ومَجْرُورٌ متعلِّقٌ بـ(مَحْوِيَّهْ)، (مَحْوِيَّهْ) خَبَرُ المُبْتَدَإِ، وجملةُ المُبْتَدَإِ وخَبَرِه: فِي مَحلِّ جرٍّ نعتٍ أَوَّلَ لـ(أَلْفِيَّةٍ).
وعدد أبيات ألفية ابن مالك (١٠٠٢) من مزدوج الرجز.

(٤) رسمت في (ك): «موجزي»...... «منجزي»، على الخط العروضي.

(٥) (م): (تُقَرِّبُ) فعلٌ مُضَارِعٌ. وفَاعِلُه: ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ فيه جَوَازًا، تَقْدِيرُهُ: هِيَ يعُودُ إِلَى ألفيَّةٍ، (الأَقْصَى) مَفْعُولٌ بِهِ لِـ(تُقَرِّبُ)، (بِلَفْظٍ): جارٌّ ومَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بـ(تُقَرِّبُ)، (مُوجَزٍ): نعتٌ للفظِ، (وَتَبْسُطُ): (الواوُ) حرفُ عَطْفٍ، (تَبسُطُ): فعلٌ =

[٥] وتَقْتَضِي رِضًا[١] بِغَيْرِ سُخْطِ[٢] فَائِقَةً أَلْفِيَّةَ ابْنِ مُعْطِ[٣][٤]

[٦] وَهْوَ بِسَبْقٍ حَائِزٌ تَفْضِيلا مُسْتَوْجِبٌ ثَنَائِيَ الجَمِيلا[٥]

[٧] واللَّهُ يَقْضِي بِهِبَاتٍ وَافِرَهْ لِي وَلَهُ فِي دَرَجَاتِ الآخِرَهْ[٦]

= مُضَارِعٌ، وفَاعِلُهُ: ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ فيه جَوَازًا، تَقْدِيرُهُ هي، يعُودُ إِلَى (أَلْفِيَّةٍ) أيضًا، (البَذْلَ) مَفْعُولٌ بِهِ لـ(تَبْسُطُ)، (بوَعْدٍ) جارٌ ومَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بـ(تَبْسُطُ)، (مُنْجَزٍ) نعتٌ لـ(وَعْدٍ)، وجُمْلَتَا الفعليْنِ المضارعيْنِ اللذيْنِ هُمَا (تُقَرِّبُ) و(تَبْسُطُ) معَ فاعِلَيْهِمَا الضميريْنِ المُسْتَتِرَيْنِ، وَمَا يَتَعَلَّقُ بكلٍّ مِنْهُمَا: فِي مَحلِّ جرٍّ؛ عطفٌ عَلَى الجُمْلَةِ الواقعةِ نعتًا لـ(أَلفيَّةٍ)، والجملتانِ نعتانِ ثانٍ وثالثٌ لـ(أَلفيَّةٍ) (م).

(١) رسمت في (س)، (ك): «رِضَى».

(٢) رسمت في (ك): «سخطي»...... «معطي»، على الخط العروضي.

(٣) (م): (وَتَقْتَضِي) (الواوُ) حرفُ عَطْفٍ، (تَقْتَضِي): فعلٌ مُضَارعٌ، وفَاعِلُه: ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ فيه جَوَازًا، تَقْدِيرُهُ هي، يعُودُ إِلَى (أَلفيَّةٍ)، (رِضًا) مَفْعُولٌ بِهِ لـ(تَقْتَضِي). (بِغَيْرِ): جارٌ ومَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بمحذوفٍ؛ نعتٌ لـ(رِضًا)، و(غيرِ) مُضَافٌ، و(سُخْطِ) مُضَافٌ إِلَيْهِ، (فَائِقَةً): حالٌ مِن الضَمِيرِ المُسْتَتِرِ فِي (تَقْتَضِي)، وفَاعِلُ (فائقةٍ) ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ فيه جَوَازًا تَقْدِيرُهُ هي، (أَلْفِيَّةَ): مَفْعُولٌ بِهِ لاسم الفَاعِلِ الَّذِي هو (فائقةً)، و(أَلفِيَّةَ): مُضَافٌ، و(ابنِ): مُضَافٌ إِلَيْهِ، و(ابنِ): مُضَافٌ و(مُعْطِ): مُضَافٌ إِلَيْهِ، وجملةُ (تَقْتَضِي) معَ فَاعِلِه وَمَا تَعَلَّقَ بِهِ مِن المَعْمُولَاتِ: فِي مَحلِّ جرٍّ عطفٌ عَلَى الجُمْلَةِ الوَاقِعةِ نعتًا لـ(أَلفيَّةٍ) أيضًا.

(٤) ابن معطي: هو أبو الحسين، يحيى بن معطي بن عبد النور الزوواوي المغربي (ت٦٢٨هـ)، اشتهر في النحو بألفيته التي سمّاها: «الدرة الألفية». ينظر: «بغية الوعاة» (٢/ ٣٤٤).

(٥) (م): (وَهْوَ) (الواوُ) للاستئنَافِ، وهُو: ضَمِيرٌ منفصلٌ مُبْتَدَأٌ، (بِسَبْقٍ): جارٌ ومَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بـ(حائز) الآتِي بعدُ، و (الباءُ) للسببيَّةِ، (حائِزٌ): خَبَرُ المُبْتَدَإِ، (تفضيلًا): مَفْعُولٌ بِهِ لـ(حائزٍ)، وفَاعِلُه: ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ فيه، (مُسْتَوْجِبٌ): خبرٌ ثانٍ لـ(هو)، وفَاعِلُهُ: ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ فيه، (ثَنَائِيَ) (ثناءُ): مَفْعُولٌ بِهِ لـ(مُسْتَوْجِب)، و(ثناءُ): مُضَافٌ، وياءُ المُتَكَلِّمِ مُضَافٌ إِلَيْهِ، (الجَميلا) نعتٌ لـ(ثناءِ)، والألفُ للإطلاقِ (م).

(٦) (م): (واللهُ) (الواوُ) للاستئنافِ، ولفظُ الجلالةِ: مُبْتَدَأٌ، (يَقْضِي): فعلٌ مُضَارِعٌ مرفوعٌ بضمَّةٍ مقدَّرةٍ عَلَى (الياءِ)، وفَاعِلُه: ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ فيه جَوَازًا تَقْدِيرُهُ (هو) - يعُودُ إِلَى اللهِ، والجُمْلَةُ من الفِعْلِ الَّذِي هو (يَقْضِي)، وفَاعِلِه: فِي مَحلِّ رفعِ خبرٍ =

[الكلامُ وما يَتَأَلَّفُ(١) مِنه(٢)]

= المُبْتَدإِ، (بِهِبَاتٍ): جارٌّ ومَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بـ(يَقْضِي)، (وَافِرَهْ): نعتٌ لـ(هباتٍ)، (لي وَلَهُ فِي دَرَجَاتِ) كلُّ واحدٍ مِنهُنَّ جارٌّ ومَجْرُورٌ، وكلُّهُنَّ مُتَعَلِّقَاتٌ بـ(يَقْضِي)، و(دَرَجَاتِ): مُضَافٌ، و(الآخِرَهْ): مُضَافٌ إِلَيْهِ، مَجْرُورٌ وعلامةُ جرِّه الكسرةُ الظاهرةُ، وسَكَّنَه لأجلِ الوقفِ، وكَانَ مِن حقِّ المسلمينَ عليه أنْ يَعُمَّهُم بالدعاءِ؛ لِيَكُونَ ذلك أقربَ إِلَى الإجابةِ.

ولذا أصلحه بعضهم بقوله:

واللَّه يقضي بالرضا والرحمة لـي ولـه ولـجـمـيـع الأمـة

«حاشية الأشموني».

تنبيهٌ:

ابنُ مُعْطٍ: هو الشيخُ زَيْنُ الدِّينِ، أبو الحُسَيْنِ، يَحْيَى بنُ عبدِ المُعْطِي بن عبدِ النُّورِ الزَّوَاوِيُّ ـ نسبةً إِلَى (زواوة)، وَهِيَ قبيلةٌ كبيرةٌ كانَتْ تَسْكُنُ بظاهرِ بجايةَ مِن أعمالِ إِفْرِيقْيَا الشماليَّةِ ـ الفَقِيهُ الحَنَفِيُّ.

وُلِدَ فِي سنةِ (٥٦٤هـ) وأَقْرَأَ العربيَّةَ مُدَّةً بمِصْرَ ودِمَشْقَ، ورَوَى عن القاسمِ ابنِ عَساكِرَ وغيرِه، وَهوَ أَجلُّ تلامذةِ الجَزُولِيِّ، وكَانَ مِن المُنْفَرِدِينَ بعلم العربيَّةِ، وَهوَ صاحبُ الألفيَّةِ المشهورةِ وغيرِها مِن الكُتُبِ الممتعةِ، وقد طُبِعَتْ أَلْفِيَّتُه فِي أُورُبَّا، وللعلماءِ عليها عِدَّةُ شُرُوحٍ. وتُوُفِّيَ فِي شهرِ ذِي القَعْدَةِ مِن سنةِ (٦٢٨هـ) بمِصْرَ، وقبرُه قريبٌ مِن تُرْبَةِ الإمامِ الشافعيِّ ـ رَضِيَ اللهُ عَنْهُم جميعًا. انْظُرْ تَرْجَمَتَه: فِي «شَذَرَاتِ الذَّهَبِ» لابنِ العِمادِ (١٢٩/٥)، و«بُغْيَةِ الوُعَاةِ» للسُّيُوطِيِّ (ص٤١)، و«النُّجُومَ الزاهرةَ» (٢٧٨/٦). (م): بزيادة البيت الذي تم إصلاحه.

(١) قال السيوطي في «النكت» (٥٦/١): «وفي تعليق آخر لابن هشام: (يتألف)، وفي بعضها: (يأتلف)، والأولى أحسن».

(٢) (م): (الكلامُ): خبرٌ لمبتدأٍ محذوفٍ عَلَى تقديرِ مضافَيْنِ، وأصلُ نَظْمِ الكلامِ: (هذا بابُ شرحِ الكلامِ وشرحِ مَا يَتَأَلَّفُ الكلامُ منه)؛ فحَذَفَ المبتدأَ ـ وَهوَ اسمُ الإشارةِ ـ ثمَّ حَذَفَ الخبرَ ـ وَهوَ (بابُ) ـ فأُقِيمَ (شَرْحُ) مُقامَه، فارْتَفَعَ ارتفاعَه، =

[٨] [ص] كَلَامُنَا لَفْظٌ مُفِيدٌ، كَـ(اسْتَقِمْ) — وَاسْمٌ، وَفِعْلٌ، ثُمَّ حَرْفٌ ـ الْكَلِمْ(١)

[٩] وَاحِدُهُ(٢) كَلِمَةٌ، والْقَوْلُ عَمْ(٣) — وكِلْمَةٌ بِهَا كَلَامٌ قَدْ يُؤَمْ(٤)

= ثمَّ حُذِفَ (شرحُ) أيْضًا، وأُقِيمَ (الكلامُ) مُقَامَه، فارْتَفَعَ كَمَا كَانَ الَّذِي قبلَه.

(وما) (الواوُ) عاطفةٌ، (وما): اسمٌ موصولٌ مَعْطُوفٌ عَلَى الكلامِ بتقديرِ مضافٍ؛ أي: شرحُ مَا يَتَأَلَّفُ، و(يَتَأَلَّفُ): فعلٌ مُضَارِعٌ، وفَاعِلُه: ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ فيه جَوَازًا تَقْدِيرُهُ (هو)، يعُودُ إِلَى الكلامِ، و(مِنْهُ): جارٌّ ومَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بـ(يَتَأَلَّفُ)، والجُمْلَةُ من الفِعْلِ الَّذِي هو (يَتَأَلَّفُ)، والفَاعِلِ: لَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الإِعْرَابِ؛ صِلَةُ الموصولِ.

(١) (كَلَامُنَا) (كلامُ): مُبْتَدَأٌ، وَهوَ مُضَافٌ، و(نا) مُضَافٌ إِلَيْهِ، مبنيٌّ عَلَى السُّكُونِ فِي مَحلِّ جرٍّ، (لَفْظٌ): خَبَرُ المُبْتَدَإِ، (مُفِيدٌ): نعتٌ للفظِ، وليسَ خَبَرًا ثانيًا، (كَاسْتَقِمْ): إنْ كَانَ مثالًا ـ فهو جارٌّ ومَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بمحذوفٍ خبرٌ لمبتدإٍ محذوفٍ، والتقديرُ: وَذَلِكَ كاسْتَقِمْ، وَإِنْ كَانَ مِن تمامِ تعريفِ الكلامِ ـ فهو جارٌّ ومَجْرُورٌ أيْضًا مُتَعَلِّقٌ بمحذوفٍ نعتٌ لـ(مُفِيدٍ)، (واسمٌ): خبرٌ مُقَدَّمٌ، (وَفِعْلٌ ثمَّ حرفٌ): معطوفانِ عليه؛ الأَوَّلُ: بـ(الواوِ)، والثاني: بـ(ثُمَّ)، (الكَلِمْ): مُبْتَدَأٌ مؤخَّرٌ، وكأنه قالَ: كلامُ النُّحاةِ هو اللفظُ الموصوفُ بوصفيْنِ: أحدُهما: الإفادةُ، والثاني: التركيبُ المماثِلُ لتركيبِ اسْتَقِمْ، والكَلِمُ ثلاثةُ أنواعٍ: أحدُها: الاسمُ، وثانيها: الفعلُ، وثالثُها: الحرفُ، وإنما عَطَفَ الفعلَ عَلَى الاسمِ بـ(الواوِ)؛ لقُرْبِ مَنْزِلَتِه مِنه؛ حَيْثُ يَدُلُّ كلٌّ مِنْهُمَا عَلَى معنًى فِي نفسِه، وعطَفَ الحرفَ بـ(ثُمَّ) لبُعْدِ رُتْبَتِه (م).

(٢) الضمير في (واحده) يعود على (الكلم)، وأعاد عليه ضمير المذكر؛ لأن الكلم يذكر ويؤنث؛ كسائر أسماء الأجناس، فتقول: هو الكلم، وهي الكلم. «المقاصد الشافية» (١/ ٤١).

(٣) أي: يعمُّ الكلام، والكلم، والكلمة.

(٤) (م): (وَاحِدُهُ كَلِمَةٌ) مُبْتَدَأٌ وخبرٌ، والجُمْلَةُ مُستأنَفةٌ لَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الإِعْرَابِ، (وَالْقَوْلُ): مُبْتَدَأٌ، (عَمْ): يَجُوزُ أنْ يَكُونَ فعلًا ماضِيًا، وَعَلَى هَذَا: يَكُونُ فَاعِلُه ضميرًا مُسْتَتِرًا فيه جوَازًا، تَقْدِيرُهُ (هو)، يعُودُ إِلَى (القولِ)، والجُمْلَةُ من الفِعْلِ والفَاعِلِ: فِي مَحلِّ رفعِ خبرِ المُبْتَدَإِ، ويَجُوزُ أنْ يَكُونَ (عَمْ) اسمَ تفضيلٍ ـ وأصلُه: (أَعَمُّ) ـ حُذِفَتْ همزتُه ـ كَمَا حُذِفَتْ مِن (خيرٍ وشرٍّ)؛ لكثرةِ استعمالِهِمَا، وأصلُهما: (أَخْيَرُ وأَشَرُّ)، بدليلِ مَجِيئِهِما عَلَى الأصلِ أحيانًا، كَمَا فِي قَوْلِ الراجزِ [رؤبة ـ كما في «الزاهر» لابن الأنباري (١/ ٣٥٧)]:

بِلَالُ خَيْرُ النَّاسِ وابنُ الأَخْيَرِ =

[ش] الكلامُ المُصْطَلَحُ عليه عندَ النَّحوِيينَ[1] عِبارةٌ عن (**اللفظِ المُفيدِ فائدةً يَحْسُنُ السكوتُ عليها**). فـ(**اللفظُ**): جنسٌ[2] يَشْمَلُ الكلامَ والكَلِمَةَ والكَلِمَ، ويَشْمَلُ المُهْمَلَ؛ كـ(دَيْزٍ)، والمُسْتَعْمَلَ؛ كـ(عَمْرٍو).

و(**مُفِيدٌ**): أَخْرَجَ المُهْمَلَ، و(**فائدةً يَحْسُنُ السكوتُ عليها**): أَخْرَجَ الكَلِمَةَ وبعضَ الكَلِمِ ـ [وهو ما تَرَكَّبَ[3]][4] مِن ثلاثِ كَلِماتٍ فأَكْثَرَ[5]،

= وقد قُرِئَ: (سَيَعْلَمُونَ غَدًا مَنِ الْكَذَّابُ الأَشَرُّ ﴿) [قراءة أبي قلابة ـ كما في «المحتسب» (٢/٢٩٩)]؛ بفتح الشينِ وتشديدِ الراءِ، وَعَلَى هَذَا يَكُونُ أصلُ (عَمَّ): (أَعَمُّ) ـ كَمَا قُلنا، وَهوَ عَلَى هَذَا الوجهِ: خبرٌ للمبتدأِ، (وَكِلْمَةٌ): مُبْتَدَأٌ أوَّلُ، (بِها): جارٌّ ومَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بيُؤَم الآتي، (كَلامٌ): مُبْتَدَأٌ ثانٍ، (قَدْ): حرفُ تقليلٍ. (يُؤَمْ): فعلٌ مُضارِعٌ مبنيٌّ للمجهولِ، ونائبُ الفَاعِلِ: ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ فيه جَوازًا، تَقْدِيرُهُ (هو)، يعُودُ عَلَى (**كلامٌ**)، والجُمْلَةُ من الفِعْلِ ونائِبِ الفَاعِلِ فِي مَحلِّ رفعِ خبرِ المُبْتَدَإِ الثانِي، وجملةُ المُبْتَدَإِ الثاني وخبرِه: فِي مَحلِّ رفعِ خبرِ المُبْتَدَإِ الأوَّلِ، ومعنى (يُؤَمّ): يُقْصَدُ، وتقديرُ البيتِ: ولفظُ كِلْمَةٍ معنى الكلامِ قد يُقْصَدُ بها؛ يعني: أنَّ لفظَ الكَلِمَةِ قد يُطْلَقُ ويُقْصَدُ بها المعنى الَّذِي يَدُلُّ عليه لفظُ الكلامِ.

ومثالُ ذَلِكَ مَا ذَكَرَ الشارحُ ـ من أنهم قالُوا: (كَلِمَةُ الإخلاصِ)، وقالوا: (كَلِمَةُ التوحيدِ)؛ وأرادُوا بهذَيْن قَوْلَنَا: (لَا إلَهَ إلَّا اللهُ)، وكذلك قالَ عليه الصلاةُ والسلامُ: «**أَفْضَلُ كَلِمَةٍ قَالَهَا شَاعِرٌ كَلِمَةُ لَبِيدٍ**» [مسلم (٢٢٥٦)]. وَهوَ يُرِيدُ قصيدةَ لَبِيدِ بنِ رَبِيعَةَ العَامِرِيِّ [«ديوانه» (ص٨٥)]؛ التي أَوَّلُها:

أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللَّهَ بَاطِلُ وَكُلُّ نَعِيمٍ لَا مَحَالَةَ زَائِلُ (م).

---

(١) في (م): «النُّحاةِ».

(٢) لم يخرج به الدَّوَالُّ الأربع؛ لأن شأن الجنس الإدخال، وما لم يتناوله ـ يقال: (خرج عنه)، لا (به)، وبعضهم أخرجها به؛ نظرًا لأن بين الجنس وفصله: العموم الوجهي؛ فيخرج بكل ما دخل في الآخر. والدَّوالُّ: هي **الكتابة**، و**الإشارة**، و**العقد بالأصابع**؛ الدالة على أعداد مخصوصة، و**النُّصُب** كغُرَف، وهي: العلامات المنصوبة: كالمحراب للقبلة؛ جمع نُصْبَة كعُقْدة، أما النُّصُبُ بضمتين ـ: فالأصنامُ. «الخضري» (١/١٥).

(٣) في (ع): «رُكّب».

(٤) العبارة في (ك): «مما ركب».

(٥) من (ص)، (م).

ولم يَحْسُنِ السكوتُ [٢/و] عليه ـ نحوُ: (إنْ قامَ زيدٌ).

ولا يَتَرَكَّبُ الكلامُ إلَّا مِن اسمَيْنِ[١]؛ كـ(زيدٌ قائمٌ)[٢][٣]، أو: مِن فعلٍ واسمٍ؛ كـ(قامَ زيدٌ)، وكقولِ[٤] المصنِّفِ: (اسْتَقِمْ)؛ فإنَّه كلامٌ مركَّبٌ من فعلِ أمرٍ وفاعلٍ مُسْتَتِرٍ، والتقديرُ: (اسْتَقِمْ أنتَ)[٥]، فاسْتَغْنَى بالمثالِ عن

---

(١) ظاهِرُهُ الحصرُ، وهو قول ابن الحاجب [في «مختصره» ـ كما في «شرحه» للتاج السبكي (ص٣٥٤)] ـ وَوَجَّهَ السيدُ [كما في «حاشية الصبان» (١/٣٦)]: بأن الإسناد نسبة ـ فلا يقوم إلا بشيئين: مسندٍ، ومسندٍ إليه؛ وهما إما كلمتان، أو ما يجري مجراهما. وما عداهما من الكلمات التي تذكر ـ خارجةٌ عن حقيقة الكلام عارضة لها. واعتمد ابن هشام [«قطر الندى» (ص٥)]: أن ذلك أقل ما يتركب منه. وفصَّله في «شرح القطر» (ص٤٤): بأن صور تراكيب الكلام ستة: اسمان: **فعل واسم** ـ كما مثل، ومن الثاني: المنادى. فإن (يا) نائبة عن (أدعو)، وما بعدها فَضْلَةٌ؛ لأنه مفعول به. **فعل واسمان** ـ نحو: (كان زيد قائمًا). **فعل وثلاثة أسماء**: كـ(**علمت زيدًا قائمًا**). **فعل وأربعة أسماء**: كـ(**أعلمت زيدًا عمرًا قائمًا**). **السادسة**: جملتان؛ كجملة القسم وجوابه، والشرط وجوابه.اهـ. وبقي عليه المركب من اسم وجملة، نحو: (**زيد أبوه قائم**)، وعلى هذا: فالحصر إضافي بالنسبة للتراكيب الممنوعة: كفعلين، أو فعل وحرف مثلًا. «الخضري» (١/١٥).

(٢) العبارة في (ص) (م): «نحوُ: زيدٌ».

(٣) **اعترض**: بأن الوصف مع مرفوعه ـ اسمان، وبأن التنوين من حروف المعاني، فالأولى: التمثيل بـ(ذا أحْمَدُ). **وَرُدَّ الأول**: بأن الوصف مع مرفوعه المستتر ـ في حكم المفرد؛ لعدم بروزه في تثنية ولا جمع. وأما نحو: (قائمان وقائمون)، فـ(الألف) و(الواو): فيه حرفا تثنية وجمع، والضمير مستتر ـ بخلافهما مع الفعل، **والثاني**: بأن التنوين ليس بكلمة اتفاقًا؛ لعدم استقلاله، كـ(ألف) المفاعلة، و(ياء التصغير)، و(ياء النسب)، ولذا زاد في «التسهيل» (ص٣) ـ قَيْدَ الاستقلال في حدِّ الكلمة؛ لإخراج هذه. «الخضري» (١/١٦).

(٤) في (ع): «وقول».

(٥) قال الشاطبي في «المقاصد الشافية» (١/٣٣ ـ ٣٤): «يبقى النظر في هذا الحدِّ في شيئين:

أحدهما: أن يقال: لِمَ لم ينصّ على قيد التركيب، وعادة النحويين: أن يذكروه في حد الكلام، فيقولون: الكلام هو اللفظ المركب المفيد بالوضع؛ لأن كل كلام لا بد أن يكون مركبًا لفظًا أو أصلًا؟ **فيقال** في الجواب عن هذا: إنه استغنى =

[أنْ يقولَ][(١)]: (فائدةً يَحْسُنُ السكوتُ عليها)، فكأنه قالَ: (الكلامُ هو اللفظُ المفيدُ فائدةً كفائدةِ اسْتَقِمْ). وإنما قالَ المصنِّفُ: **(كلامُنا)**: لِيُعْلَمَ أنَّ التعريفَ إنما هو للكلامِ في اصطلاحِ النُّحاةِ[(٢)]، **لا في اصطلاحِ اللُّغَوِيِّينَ**[(٣)]،

= عنه لوجهين:

أحدهما: أن قوله: (مفيد) ـ أغنى عن هذا القيد؛ لأن كل مفيد مركب، فلما استلزمته الإفادة ـ استغنى عنه بها، ولذلك اعتُرِض على أبي موسى الجزولي [في «المقدمة الجزولية» (ص٣)]: بأن قوله: (المركب) ـ في حد الكلام ـ حشو؛ لأنَّ قيد الإفادة مغنٍ عنه.

وهذا السؤال أورده طلبة مالقة على شيخنا أبي عبد الله الفخَّار رَحِمَهُ اللهُ [هو محمد بن الحسن بن كامل الحضرمي المالقي (٥٣٩هـ)] ـ **وأجاب عنه** في الحال: بدخول أسماء الأعداد نحو: (اثنان ثلاثة أربعة)، فإنها مفيدة ـ مع كونها غير مركبة، والدليل على كونها غير مركبة: نطقهم بها على الوقف. وقولهم: (ثلاثة أربعة)؛ إذا أدرجوا فهي مفيدة، مع أنها لا يسمى واحد منها كلامًا.

وقد يجاب عن هذا الجواب: إنما أفادت مع القرينة. ألا ترى أنها تفيد إذا عدّ بها من غير حضور معدود؛ فقد حصل التركيب بوجهٍ ما، فلذلك حصلت الإفادة، فليست ألفاظ العدد إذا عدّ بها من المفردات على الإطلاق، وعلى هذا التقدير: تسمى كلامًا.....

والوجه الثاني: أنّ مقصود الناظم إنما هو تقريب على المبتدئ ومن يليه، والتبيين بأوضح ما يمكن، فلو قيد اللفظ التركيب ـ لسبق فهمه إلى إنكار كون (استقم) كلامًا، لكونه ليس في اللفظ مركبًا، فضلًا عن إنكار كون (نعم) و(لا) و(بلى) و(قاف) في قول الراجز [هو للوليد بن عقبة بن أبي معيط ـ كما في «الأغاني» (٤/ ١٨١)]:

قلتُ لها قِفِي لنَا قالت قاف ....

ونحو ذلك كلامًا مع أنه كلام: لأن كون هذه الأشياء مركبة في التقدير أو غير مركبة ـ لا يتبين إلا بعد تمرين وتحصيل، فكان تركُ التقييد به أولى بما قصد له». انتهى.

(١) في (س): «قوله».

(٢) في (ص)، (م): «النحويين».

(٣) رُدَّ: بأنه معلوم من الخُطْبَةِ. **وقد يجاب**: بأنه نبَّه عليه أيضًا في أول مسائل الفن زيادة في البيان؛ ليكتفي به في كل مسألة وقع التخالف فيها، أو: أن فائدة الإضافة ـ الإشارة إلى اختلاف الاصطلاحات في تعريف الكلام، لا مجرد أنه في النحو. فمحط تعليل الشارح: قوله: **(لا في اصطلاح اللغويين)**. «الخضري» (١/ ١٦).

[إفادة أسماء الأعداد]

وهو في **اللغةِ**[١]: اسمٌ لكلِّ ما يُتَكَلَّمُ به مفيدًا كانَ أو غيرَ مفيدٍ.

والكَلِمُ: اسمُ جِنْسٍ[٢]، واحِدُه كَلِمَةٌ، وهي: إما اسمٌ وإما فِعْلٌ وإما حرفٌ؛ [لأنَّها إنْ][٣] دَلَّتْ على معنًى في نفسِها غيرَ مقترِنةٍ بزمانٍ -

(١) ينظر: «الصحاح» للجوهري (٥/٢٠٢٣ - ٢٠٢٤).

(٢) (م) اسمُ الجنسِ عَلَى نوعيْنِ: أحدُهما: يُقالُ له: اسمُ جنسٍ جَمْعِيٌّ، والثاني: يُقالُ له: اسمُ جنسٍ إفراديٌّ.
فأمَّا اسمُ الجنسِ الجمعيُّ: فهو (ما يَدُلُّ عَلَى أكثرَ مِن اثنيْنِ، ويُفَرَّقُ بينَه وبينَ واحدِه بـ(التاءِ))، و(التاءُ) غالبًا تكونُ فِي المفردِ؛ كـ(بقرةٍ وبقرٍ، وشجرةٍ وشَجَرٍ)، ومنه: (كَلِمٌ وكَلِمَةٌ)، ورُبَّمَا كانَتْ زيادةُ (التاءِ) فِي (الدالِّ) عَلَى الجَمْعِ مِثلِ (كَمْءٍ) للواحدِ و(كَمْأَةٍ) للكثيرِ، وَهوَ نادرٌ، وقد يَكُونُ الفرقُ بينَ الواحدِ والكثيرِ بالياءِ، كـ(زِنْجٍ وزِنْجِيٍّ، ورُوم ورُومِيٍّ). فأمَّا اسمُ الجنسِ الإفراديُّ: فهو (ما يَصْدُقُ عَلَى الكثيرِ والقليلِ واللفظُ واحدٌ)، كـ(ماءٍ وذَهَبٍ وخَلٍّ وزَيْتٍ).
فإنْ قُلْتَ: فإني أجِدُ كثيرًا مِن جُمُوعِ التكسيرِ يُفَرَّقُ بينَها وبينَ مُفْرَدِها بـ(التاءِ)، كَمَا يُفَرَّقُ بينَ اسمِ الجنسِ الجمعيِّ وواحدِه، نحوَ: (قُرًى) وواحدُه (قَرْيَةٌ)، و(مُدًى) وواحِدُه (مُدْيَةٌ)، فبماذا أُفَرِّقُ بينَ اسمِ الجنسِ الجمعيِّ، وَمَا كَانَ عَلَى هَذَا الوجهِ مِن الجُمُوعِ؟
فالجوابُ عَلَى ذلكَ: أنْ تَعْلَمَ أنَّ بينَ النوعيْنِ - اختلافًا من وجهيْنِ:
الوجهُ الأَوَّلُ: أنَّ الجمعَ لا بُدَّ أنْ يَكُونَ عَلَى زِنَةٍ مُعَيَّنَةٍ مِن زِنَاتِ الجموعِ المحفوظةِ المعروفةِ. فأمَّا اسمُ الجِنْسِ الجَمْعِيُّ: فلا يَلْزَمُ فيه ذلكَ، أفلا تَرَى أنَّ (بَقَرًا وشَجَرًا وثَمَرًا) لا يُوَافِقُ زِنَةً مِن زِنَاتِ الجمعِ؟!
والوجهُ الثاني: أنَّ الاستعمالَ العربيَّ جَرَى عَلَى أنَّ الضميرَ وَمَا أَشْبَهَهُ يَرْجِعُ إِلَى اسمِ الجنسِ الجمعيِّ مُذَكَّرًا؛ كقولِ اللهِ تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْبَقَرَ تَشَـٰبَهَ عَلَيْنَا﴾ [البقرة: ٧٠]، وقولِه جَلَّ شَأْنُه: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ﴾ [فاطر: ١٠]، فأمَّا الجَمْعُ: فإنَّ الاستعمالَ العربيَّ جرَى عَلَى أنْ يَعُودَ الضَّمِيرُ إِلَيْهِ مؤنَّثًا، كَمَا تَجِدُ فِي قَوْلِهِ تعالى: ﴿لَهُمْ غُرَفٌ مِّن فَوْقِهَا غُرَفٌ مَّبْنِيَّةٌ﴾ [الزمر: ٢٠]. وقولِه سُبْحَانَهُ: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ لَنُبَوِّئَنَّهُم مِّنَ ٱلْجَنَّةِ غُرَفًا تَجْرِي مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَـٰرُ﴾ [العنكبوت: ٥٨]. وكقولِ الشاعرِ:

في غُرَفِ الجَنَّةِ العُلْيَا التي وَجَبَتْ ... لَهُمْ هُناكَ بِسَعْيٍ كانَ مَشْكُورِ (م)

(٣) طمسٌ في (ك).

فهي الاسمُ، وإنِ اقْتَرَنَتْ بزمانٍ [(١)فهي الفعلُ، وإنْ لم تَدُلَّ على معنًى في نفسِها؛ بل في غيرِها، فهي الحرفُ.

والكَلِمُ: ما تَرَكَّبَ مِن ثلاثِ كَلِماتٍ فأكثرَ، كقولِكَ: (إنْ قامَ زيدٌ)، والكَلِمَةُ: هي اللفظُ الموضوعُ لمعنًى مفردٍ. فقولُنا: **(الموضوعُ لمعنًى)**: أَخْرَجَ المهمَلَ كـ(دَيْزٍ)، وقولُنا: **(مُفْردٍ)**: أَخْرَجَ الكلامَ؛ فإنَّه موضوعٌ لمعنًى غيرِ مفردٍ.

صور تركيب الكلم ١ الكلمة

ثم ذَكَرَ المُصَنِّفُ ـ رَحِمَه اللهُ تعالى ـ أنَّ القولَ يَعُمُّ الجميعَ، والمرادُ: أنه يَقَعُ على الكلامِ أنه قولٌ، ويَقَعُ أيضًا على الكَلِمِ والكَلِمَةِ(٢) [أنه قولٌ](٣). وزَعَمَ بعضُهم: أنَّ الأصلَ استعمالُه في المُفرَدِ.

[القول]

ثم ذَكَرَ المصنِّفُ: أنَّ الكَلِمَةَ قد يُقْصَدُ بها الكلامُ؛ [٢/ظ] كقولِهم في (لا إلَهَ إلَّا اللهُ: كَلِمَةُ الإخلاصِ).

إطلاق الكلمة وإرادة الكلام

وقد يَجْتَمِعُ الكلامُ والكَلِمُ في الصدقِ، وقد يَنْفَرِدُ أحدُهما.

فمثالُ اجتماعِهِمَا: (قد(٤) قامَ زيدٌ)؛ فإنَّه كلامٌ؛ لإفادتِه معنًى يَحْسُنُ السكوتُ عليه، وكَلِمٌ؛ لأنَّه مركَّبٌ مِن ثلاثِ كَلِماتٍ. ومثالُ انفرادِ الكَلِمِ: (إنْ قامَ زيدٌ)(٥).

مثال لاجتماع الكلام والكلم

مثال لانفراد الكلم

ومثالُ انفرادِ الكلامِ: زيدٌ قائمٌ(٦).

مثال لانفراد الكلام

(١) من هنا يبدأ خرم في (ك)، ينتهي عند قوله: «وفي الحرفِ، نحوُ: (إنِّي)، بخلافِ» إلخ.

(٢) كشط في (ع) الألف واللام من قوله: «الكلمة».

(٣) ليس في (س)، (ع).

(٤) في (س)، (ع): «هل».

(٥) لم يَكُنْ هَذَا المثالُ ونحوُه كلامًا؛ لأنَّه لا يُفِيدُ معنًى يَحْسُنُ السُّكوتُ عليه.

(٦) لم يَكُنْ هَذَا المثالُ ونحوُه كَلِمًا؛ لأنَّه ليسَ مُؤَلَّفًا مِن ثلاثِ كَلِماتٍ.

تعليل: صلاح كونه كلاماً ولم يكن كلماً، وكذا العكس

[ص] [١٠] بِالْجَرِّ، وَالتَّنْوِينِ، وَالنِّدَا، وَأَلْ وَمُسْنَدٍ ـ لِلاسمِ تَمْيِيزٌ حَصَلْ(١)(٢)

[ش] ذَكَرَ المصنِّفُ ـ رَحِمَه اللهُ تعالى ـ في هذا البيتِ علاماتِ الاسمِ(٣):

فمِنها: الجرُّ، وهو يَشمَلُ الجرَّ بالحرفِ والإضافةِ والتبَعِيَّةِ(٤)، نحوَ: (مَرَرْتُ بغلامِ زيدٍ الفاضلِ)، فـ(الغلام): مجرورٌ(٥) بالحرفِ، و(زيدٍ): مجرورٌ بالإضافةِ، و(الفاضلِ): مجرورٌ(٦) بالتبعيَّةِ، وهو(٧)

---

(١) (بالجَرِّ) جارٌّ ومَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بقولِه: (حَصَلْ) الآتي آخرَ البيتِ. ويَجُوزُ أنْ يَكُونَ مُتَعَلِّقًا بمحذوفٍ خبرٌ مُقدَّمٌ، مُبتدَؤُه المؤخَّرُ هو قَوْلُهُ: (تَمْيِيز) الآتي. (والتَّنوينِ والنِّدا وأَلْ ومُسْنَدٍ): كُلُّهُنَّ معطوفاتٌ عَلَى قولِه: (بالجَرِّ). (للاسم) جارٌّ ومَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بمحذوفٍ خبرٌ مُقدَّمٌ ـ إنْ جَعَلْتَ قولَه: (بِالْجَرِّ) مُتَعَلِّقًا بـ(حَصَلْ)، فَإِنْ جَعَلْتَ (بالجرِّ) خبَرًا مُقدَّمًا ـ وَهوَ الوجهُ الثانِي ـ كَانَ هَذا الجارُّ والمجرورُ مُتَعَلِّقًا بـ(حَصَلْ)، (تَمْيِيزٌ) مُبْتَدَأٌ مؤخَّرٌ، وقد عَرَفْتَ أنَّ خبرَه واحدٌ من اثنينِ. (حَصَلْ) فعلٌ ماضٍ، وفَاعِلُه ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ فيه جَوَازًا تَقْدِيرُهُ هو، يعُودُ إِلَى (تمييزٌ)، والجُمْلَةُ فِي مَحلِّ رفعِ نعتٍ لتمييزٌ، وتقديرُ البيتِ: التمييزُ الحاصلُ بالجرِّ والتنوينِ والنداءِ و(أَلْ) والإسنادِ كائنٌ للاسمِ، أو: التمييزُ الحاصلُ للاسمِ عن أَخَوَيْهِ: الفِعْلِ والحرفِ ـ كائنٌ بالجرِّ والتنوينِ والنداءِ وأَلْ والإسنادِ؛ أي: كائنٌ بكلٍّ واحدٍ من هذه الخمسةِ.

(٢) (م) **تقديرُ البيتِ**: التمييزُ الحاصلُ بالجرِّ والتنوينِ والنداءِ وأَلْ والإسنادِ كائنٌ للاسمِ، أو: التمييزُ الحاصلُ للاسمِ عن أَخَوَيْهِ: الفعلِ والحرفِ كائنٌ بالجرِّ والتنوينِ والنداءِ وأَلْ والإسنادِ؛ أي: كَائنٌ بكلٍّ واحدٍ من هذه الخمسةِ (م).

(٣) أي: بعضها.

(٤) قال الخضري في «حاشيته» (١/١٨): «الصحيح: أن الجارَّ هو المضاف لا الإضافة، وأنّ العامل في التابع ليس التبعية؛ بل هو عامل المتبوع من حرف أو مضاف؛ إذ لا عامل للجر غيرهما حتى في المجاورة والتوهم ـ كما حقَّقه ابن هشام في «شرح اللمحة»، ولم يذكر الشارح هذين لندرتهما. قال الجلال: ومذهب الناظم: أنّ المضاف إليه مجرور بالحرف المقدر؛ فذكر الحرف شامل له؛ إلا أن يراعى مذهب غيره».

(٥) ليس في (ع)، لكن استدركها في الحاشية بالمداد الأحمر.

(٦) ليس في (ع)، لكنه استدركها؛ فكتبها في الحاشية بالمداد الأحمر.

(٧) كتب تحتها في (س): «أي: الجر».

أَشْمَلُ مِن(١) قولِ غيرِه: (بحرفِ الجرِّ)؛ لأنَّ هذا لا يَتناوَلُ الجرَّ بالإضافةِ [ولا الجرَّ](٢) بالتبعيَّةِ(٣).

ومنها: التنوينُ(٤)، (وهو على أربعةِ أقسامٍ)(٥):

تنوينُ التمكينِ: وهو اللاحِقُ للأسماءِ المُعرَبَةِ؛ كـ(زيدٍ ورَجُلٍ)؛ إلَّا جمعَ المؤنَّثِ السالِمَ نحوَ: (مُسْلِمَاتٍ)، وإلَّا نحوَ: (جَوارٍ، وغَواشٍ) وسيأتي حُكْمُهما.

وتنوينُ التنكيرُ: وهو اللاحِقُ للأسماءِ المبنيَّةِ؛ فَرْقًا بينَ مَعْرِفَتِها

---

(١) كتب تحتها في (س): «أي: أعم».

(٢) في (س)، (ع): «والجرّ».

(٣) **عورِضَ**: بأن الحرف يتناول المبنيات، وَعَنْ، وَعلى، والكاف: الاسميات. إذ يستدل على اسميتها به، لا بالجر لعدم ظهوره. ففي كلٍّ ما ليس في الآخر. نعم، الحرف يدخل على غير الاسم ظاهرًا؛ كـ(عَجِبْتُ مِنْ أَنْ قُمْتَ)، فيوقع المبتدئ في الخطأ والجرّ. وإن كان كذلك في نحو: ﴿يَوْمُ يَنفَعُ﴾ [المَائدة: ١١٩] [المائدة: ١١٩]. لكنه ليس ظاهرًا في الفعل حتى يوقع في الخطأ بخلاف الحرف، وقد يراد بالجر الظاهر والمقدر والمحلّي، فلا يخرج ما ذكره. «الخضري» (١/١٨).

(٤) **استُشْكِل عدُّه علامةً**: بأن معرفة أقسامه الآتية ـ فرع عن معرفة الاسم، إذ لا يعرف كونه للتمكين مثلًا ـ إلا إذا عرف أن مدخوله اسم مُعْرَبٌ منصرف. فكيف يكون علامة له؟ **وأجيب**: بأن المستدل به مطلق نونٍ، لا خصوص الأقسام، وهو لغةً: مصدر نوّنت؛ أي: صوَّت، أو: أدخلت نونًا على الكلمة. نقل اصطلاحًا إلى نفس النون المدخلة؛ أعني: (النون الساكنة الزائدة التي تلحق الآخر وصلًا لا خطًّا ووقفًا). فهو من إطلاق المصدر، إما على آلته؛ لأن النون يحصل بها التصويت لكونها حرفًا أغن، أو: على المفعول فخرج بـ(الساكنة): النون الأولى من (ضيفن). وأما الثانية فتنوين، وبـ(الزائدة): نون (إذن)؛ سواء كتبت ألفًا ـ وهو الصحيح، أو: نونًا لعدم زيادتها، وبلحوق الآخر نون (انكسر ومنكسر). وكذا نون إذن؛ لأنها نفس الآخر لا لاحقة له. «الخضري» (١/١٩).

(٥) العبارة في (س)، (ع): «وهو على أقسامٌ» (م). والمرادُ ـ عَلَى ذِكْرِ العددِ ـ أنَّ المُخْتَصَّ بالاسمِ أربعةُ أقسامٍ (م).

ونكِرَتِها، نحوُ: (مَرَرْتُ بِسِيبَوَيْهِ وسِيبَوَيْهٍ[(١)] آخَرَ).

وتنوينُ المقابَلَةِ: وهو اللاحِقُ لجمعِ المؤنَّثِ السالِمِ، نحوُ: (مُسْلِمَاتٍ)؛ فإنَّه في مقابلةِ النونِ في جمعِ المذكَّرِ السالِمِ؛ كـ(مُسلِمِينَ).

وتنوينُ العِوَضِ: وهو على ثلاثةِ[(٢)] أقسامٍ: [٣/و] **عِوَضٌ عن جملةٍ**؛ وهو الذي يَلْحَقُ (إذٍ)[(٣)]؛ عِوَضًا عن جملةٍ تكونُ بعدَها؛ كقولِه تعالى: ﴿وَأَنتُمْ حِينَئِذٍ تَنظُرُونَ ﴿٨٤﴾﴾ [الواقعة: ٨٤]؛ أي: [حينَ إذْ[(٤)]][(٥)] بَلَغَتِ الرُّوحُ الحُلْقُومَ[(٦)]. فحَذَفَ (بَلَغَتِ الرُّوحُ[(٧)] الحُلْقُومَ)، وأتى بالتنوينِ عِوَضًا عنه. **وقِسمٌ يكونُ عِوَضًا عن اسمٍ**، وهو اللاحِقُ لـ(كُلٍّ)؛ عِوَضًا عمَّا تُضافُ[(٨)] إليه، نحوُ: (كلٌّ قائمٌ)؛ أي: (كلُّ إنسانٍ قائمٌ)، فحَذَفَ (إنسانٍ)، وأتى بالتنوينِ عِوَضًا عنه[(٩)].

---

(١) في (ص)، (م): «وبسيبويهِ».

(٢) رسمت في (ع): «ثلثة»؛ على الرسم القديم.

(٣) نونها في (س) بالكسر على الحكاية، وهو حسنٌ جدًّا.

(٤) كتبها في (س): «إذا». ثم كشط الألف.

(٥) في (ع): «حينئذ». ثم ضرب عليها، وكتب بالمداد الأحمر في الحاشية كالمثبت.

(٦) ينظر: «معاني الزجاج» (١١٦/٥).

(٧) ليس في (ع)، لكن كتبها في الحاشية بخط آخر.

(٨) في (ع): «يضاف».

(٩) (م) ومنه قولُ اللهِ تعالى: ﴿قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَىٰ شَاكِلَتِهِۦ﴾ [الإسراء: ٨٤]، وقولُه جَلَّ شأنُه: ﴿كُلٌّ لَّهُۥ قَٰنِتُونَ ﴿١١٦﴾﴾ [البقرة: ١١٦]، وقولُه تباركت كلماتُه: ﴿كُلًّا نُّمِدُّ هَٰٓؤُلَآءِ وَهَٰٓؤُلَآءِ مِنْ عَطَآءِ رَبِّكَ﴾ [الإسراء: ٢٠]، ومِثلُ كُلٍّ في هذا الموضوعِ كَلِمَةُ (بعضٍ)، ومِن شواهدِ حذفِ المفردِ الذي من حقِّ (بعضٍ) أنْ يُضافَ إليه، والإتيانِ بالتنوينِ عِوَضًا عنه ـ قولُ رُؤْبَةَ بنِ العَجَّاجِ، في مَطْلَعِ أُرْجُوزَةٍ طويلةٍ يَمْدَحُ فيها تَمِيمًا [في «ديوانه» (ص٧٩)]:

دَايَنْتُ أَرْوَى وَالدُّيُونُ تُقْضَى ... فَمَطَلَتْ بَعْضًا وأَدَّتْ بَعْضَا

يُرِيدُ: فمَطَلَتْ بعضَ الدَّيْنِ وأدَّتْ بعضَه الآخَرَ (م).

٣ ـ وقِسْمٌ يكونُ عِوَضًا عن حرفٍ، وهو اللاحِقُ لـ(جَوارٍ وغَواشٍ) ونحوِهِما؛ [رفعًا وجرًّا][١]، نحوَ: (هَؤُلَاءِ جَوارٍ، ومَرَرْتُ بجَوارٍ)، فحُذِفَتِ[٢] (الياءُ)، وأُتِيَ بالتنوينِ عِوَضًا عنها.

وتنوينُ التَّرَنُّمِ[٣]: وهو [الذي يَلْحَقُ القوافِيَ][٤] المُطْلَقَةَ بحرفِ عِلَّةٍ؛ كقولِه[٥]:

١ ـ أَقِلِّي اللَّوْمَ عَاذِلَ وَالْعِتَابَنْ[٦] وَقُولِي إِنْ أَصَبْتُ لَقَدْ أَصَابَنْ[٧]

[فجِيءَ بالتنوينِ بدلًا مِن الألفِ؛ لأجلِ الترنُّمِ][٨]. [وكقولِه[٩]:

٢ ـ أَزِفَ[١٠] التَّرَحُّلُ غَيْرَ أَنَّ رِكَابَنَا ....

---

(١) في (س)، (ع) بالإبدال: «جرًّا ورفعًا».

(٢) في (س): «فحذف». وأجرى الجملة بعدها على البناء للفاعل، فتأمل.

(٣) (م) هَذَا النوعُ خامسٌ: ولا يَخْتَصُّ بالاسمِ، وقد ذَكَرَه وَمَا بعدَه اسْتِطْرَادًا (م).

(٤) في (ع): «اللاحق للقوافي». ثم كتب في الحاشية أنها في نسخة كالمثبت.

(٥) في (س)، (ع): «كقول الشاعر». وهو: جَرِير بنُ عَطِيَّةَ في «ديوانه» (ص٥٧).

(٦) رسمها في (س): «والعتابًا»... «أصابًا».

(٧) (م) الشاهدُ فيه: قولُه: **(والعِتابَنْ، وأصابَنْ)** حيثُ دَخَلَهما ـ في الإنشادِ ـ تنوينُ التَّرَنُّمِ، وآخِرُهما حرفُ العِلَّةِ، وهو هنا ألفُ الإطلاقِ، والقافيةُ التي آخِرُها حرف عِلَّةٍ تُسَمَّى مُطْلَقَةً (م).

(٨) ما بين المعكوفين ليس في (س)، (ع).

(٩) النَّابغَةُ الذُّبْيانِيُّ في «ديوانِهِ» (ص٨٩).

(١٠) في (س): «أقلّي»، وهو موافق لما في «الجُمَل» (ص٢٥٥)، و«المقتضب» (١/ ٢٤٠)، و«الأصول» (٢/ ٣٨٦)، وعدة مصادر. وفي (ع): «**أفد**». وكتب في الحاشية بالمداد الأحمر: أي: من الوفود. **قلت: وهي** موافقة لما في «شرح السِيرافي» (٥/ ١٠٠)، و«الصناعتين» (ص٤٤٦)، و«المفصل» (ص٤٣٣)، وعدة مصادر أخرى، واختلاف النسخ اختلاف روايات ـ ولا تأثير له في محلّ الشاهد.

٢ - .... لَمَّا تَزُلْ بِرِحَالِنَا وَكَأَنْ قَدِنْ(١)][٢]

والتنوينُ الغالي: وأثبَته الأخفشُ(٣)، وهو الذي يَلْحَقُ القوافِيَ المقيَّدَةَ؛ كقولِه:

٣ - .... وَقَاتِمِ الأَعْمَاقِ خَاوِي الْمُخْتَرَقْنْ(٤)

وظاهرُ كلامِ المُصَنِّفِ: أنَّ التنوينَ كلَّه مِن خَواصِّ الاسمِ. وليسَ كذلكَ؛ بل الذي يَخْتَصُّ [به الاسمُ](٥) إنما هو تنوينُ (التمكينِ، والتنكيرِ، والمقابَلَةِ، والعِوَضِ). وأمَّا (تنوينُ الترنُّمِ، والغالي): فيكونانِ في الاسمِ والفعلِ والحرفِ(٦).

---

(١) رسمها في (س)، (ع): «قدِ». قال الشيخ محيي الدين عبد الحميد: «في هذا البيتِ شاهدانِ للنُّحاةِ: أوَّلُهما: دُخولُ التنوينِ الذي للتَّرَنُّم على الحرفِ، وهو (قَدْ)، فذلك يَدُلُّ على أنَّ تنوينَ الترنُّم لا يَخْتَصُّ بالاسمِ؛ لأنَّ الشيءَ إذا اخْتَصَّ بشيءٍ لم يَجِئْ معَ غيرِه، والثاني: في تخفيفِ (كَأَنْ) التي للتشبيهِ، ومجيءِ اسْمِها ضميرَ الشأنِ، والفصلِ بينَها وبينَ خَبَرِها بـ(قَدْ)؛ لأنَّ الكلامَ إثباتٌ. ولو كانَ الكلامُ نفيًا: لكانَ الفصلُ بـ(لَمْ)، كما في قَوْلِهِ تعالى: ﴿كَأَن لَّمْ يَغْنَوْا فِيهَآ﴾ [هود: ٩٥]، ومثلُ هذا البيتِ في الاستشهادِ على ذلكَ قولُ الشاعرِ:

لَا يَهُولَنَّكَ اصْطِلَاءُ لَظَى الحَرْ ... بِ، فَمَحْذُورُها كَأَنْ قَدْ أَلَمَّا».

انتهى.

(٢) ما بين المعكوفين ليس في (ع)، لكنه أثبته في الحاشية، بالخط نفسه.

(٣) «القوافي» (ص١٧).

(٤) (م) هَذَا البيتُ لرُؤْبَةَ بنِ العَجَّاجِ «ديوانه» (ص١٠٤)، وبعده: (مُشْتَبِهِ الأَعْلَامِ لَمَّاعِ الْخَفَقْنْ)، والشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: (الْمُخْتَرَقْنْ) و(الخَفَقْنْ)؛ حَيْثُ أَدْخَلَ عليهما التنوينَ - معَ اقترانِ كلِّ واحدٍ مِنْهُمَا بـ(أَلْ)، ولو كَانَ هَذَا التنوينُ ممَّا يَخْتَصُّ بالاسمِ - لم يَلْحَقْ الاسمَ المقترنَ بـ(أَلْ)، وإذا كَانَ آخرُ الكَلمَةِ التي فِي آخرِ البيتِ حرفًا صحيحًا ساكنًا - كَمَا هنا - تُسَمَّى القافيةُ حينئذٍ: (قافيَةً مُقَيَّدَةً) (م) باختصار.

(٥) في (ع): « بالاسم».

(٦) (م) هذا الاعتراضُ لا يَرِدُ على الناظمِ؛ لأنَّ تسميةَ (نونِ التَّرَنُّمِ)، و(النونِ) التي =

Black plate (20,1)

ومن خواصِّ الاسم: النداءُ، نحوُ: (يا زَيْدُ)، والألِفُ واللامُ، نحوُ: (الرَّجُلُ)، والإسنادُ إليه، نحوُ: (زَيْدٌ قائِمٌ). فمعنى البيتِ: حَصَلَ للاسمِ تمييزٌ عن الفعلِ والحرفِ بالجرِّ، والتنوينِ، والنداءِ، و (الألفِ واللامِ)، والإسنادِ إليه؛ أي: الإخبارِ عنه.

واسْتَعْمَلَ المصنِّفُ (أل) مكانَ (الألفِ [٣/ظ] واللام)، وقد وَقَعَ ذلك في عبارةِ بعضِ المتقدِّمينَ(١)، وهو الخليلُ(٢). واسْتَعْمَلَ المصنِّفُ [(مُسْنَدٍ)(٣)، مكانَ (الإسنادِ له)](٤).

[ص] [١١] بِتَا (فَعَلْتُ وَأَتَتْ)، وَيَا (افْعَلِي) وَنُونِ (أَقْبِلَنَّ) ـ فِعْلٌ يَنْجَلِي

[ش] ثُمَّ ذكَرَ المصنِّفُ: أنَّ الفعلَ يَمتازُ عن الاسمِ والحرفِ بتاءِ (فَعَلْتُ)، والمرادُ بها: تاءُ الفاعلِ، وهي المضمومةُ للمتكلِّمِ، نحوُ: (فَعَلْتُ)، والمفتوحةُ للمخاطَبِ، نحوُ: (تَبَارَكْتَ)، والمكسورةُ للمخاطَبَةِ، نحوُ: (فَعَلْتِ).

ويَمْتازُ أيضًا بتاءِ (أَتَتْ)، والمرادُ بها: تاءُ التأنيثِ الساكنةِ، نحوُ:

= تَلْحَقُ القوافِيَ المُطْلَقَةَ ـ تَنْوِينًا، إنما هي **(تسميةٌ مجازيَّةٌ)**، ولَيْسَتْ مِن الحقيقةِ التي وُضِعَ لها لفظُ التنوينِ، فأنتَ لو أَطْلَقْتَ لفظَ التنوينِ على المعنى الحقيقيِّ الذي وُضِعَ له ـ لم يَشْمَلْهُما، **والأصلُ**: أنْ يُحْمَلَ اللفظُ على معناه الحقيقيِّ؛ ولذلك نَرَى أنه لا غُبارَ على كلامِ الناظمِ (م).

(١) **مقتضاه**: أنَّ التعبير بـ(الألف واللام): هو الأصل، وهو مبني على أنَّ المعرف (اللام) وحدها، و(الهمزة) زائدةٌ للوصل؛ إما على كونه (الهمزة) أصلية؛ وصلت لكثرة الاستعمال، فاللائق التعبير بـ(أل)؛ لأنَّ ثنائي الوضع ينطق بمسماه لا باسمه، بخلاف الأحادي. وإما على كون (الهمزة) زائدة معتدًّا بها في الوضع فيعبر بـ(أل)؛ نظرًا للاعتداد بها ـ وهو الأقيس، وبـ(الألف واللام)؛ نظرًا لزيادتها، وقد استعمل سيبويه [«الكتاب» (١/ ١٥)، (٣/ ٣٢٥)] العبارتين؛ أفاده المُرادي في «توضيح المقاصد» (١/ ٢٨٤ ـ ٢٨٥).

(٢) في مواضع كثيرة ـ من كتابه «الجُمَل في النحو» منها (ص٦٨)، (٧٦)، (٩٩)، (١٠٩) وغيرها.

(٣) على الحكاية.

(٤) في (س): «مسندًا مكان الإسناد».

z:/MkT2018/Jawzi/shrh-ebn_akil.3d/70x100/Thursday 3rd May 2018/Sanabel Press سحب ثاني/ شرح ابن عقيل

(نِعْمَتْ) و(بِئْسَتْ)، فاحْتَرَزْنا[١] بـ(**السَّاكنةِ**) عن **اللاحقةِ للأسماءِ**؛ فإنَّها تكونُ[٢] متحرِّكةً بحركةِ الإعرابِ، نحوُ: (هذه مُسْلِمةٌ، ورأيتُ مُسْلِمةً، ومررتُ بمسلمةٍ)، ومن **اللاحقةِ للحرفِ**، نحوُ: (لاتَ ورُبَّتَ وثمَّتَ)[٣]. وأمَّا تسكينُها معَ (رُبَّ) و(ثمَّ): فقليلٌ، نحوُ: (رُبَّتْ وثُمَّتْ).

ويَمْتَازُ أيضًا بـ(يَا افْعَلِي)، والمرادُ بها: (ياءُ الفاعلةِ)، وتَلْحَقُ فعلَ الأمرِ، نحوَ: (اضْرِبِي)، والفعلَ المضارعَ، نحوَ: (تَضْرِبِينَ)، ولا تَلْحَقُ الماضِيَ.

وإنما قالَ المصنِّفُ: (يا افْعَلِي)، ولم يَقُلْ: (ياء الضميرِ)؛ لأنَّ هذه تدخُلُ فيها (ياءُ المتكلِّمِ)، وهي لا تَخْتَصُّ بالفعلِ؛ بل تكونُ فيه، نحوُ: (أَكْرَمَنِي)، وفي الاسمِ، نحوُ: (غُلامِي)، وفي الحرفِ، نحوُ: (إنِّي)، بخلافِ][٤] (**ياءِ افْعَلِي**)؛ فإنَّ المرادَ بها: ياءُ الفاعلةِ على ما تَقَدَّمَ، وهي لا تكونُ إلَّا في الفعلِ.

---

(١) في (س): «واحترزنا». (٢) ليس في (س).

(٣) (م) أمَّا دخولُ (التاءِ) على (لا)؛ فأَشْهَرُ مِن أنْ يُسْتَدَلَّ عليه؛ بل قد اسْتُعْمِلَتْ (لاتَ) حرفَ نَفْيٍ بكثرةٍ، ووَرَدَ استعمالُه في فَصيحِ الكلامِ، ومِن ذلك قولُه تعالى: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ۝٣﴾ [ص: ٣]، وأمَّا دُخُولُها على (رُبَّ)؛ ففي نحوِ قولِ الشاعرِ [وهو لابن أحمر= عمرو بن أحمر الباهلي، في «ديوانه» (ص٧٦)]:

ورُبَّتَ سائِلٍ عَنِّي حَفِيٍّ … أَعَارَتْ عَيْنُهُ أَمْ لَمْ تَعَارَا

ونحوِ قولِ الآخَرِ [هو ضمرة بن ضمرة النهشلي، كما في «المعاني الكبير» (٢/١٠٠٥)]:

مَاوِيَّ يَا رُبَّتَمَا غَارَةٍ … شَعْوَاءَ كَاللَّذْعَةِ بِالْمِيسَمِ

وأمَّا دُخُولُها على (ثُمَّ)؛ ففي نحوِ قولِ الشاعرِ [شمر بن عمر الحنفيّ، كما في «الأصمعيات» (ص١٢٦)]:

ولَقَدْ أَمُرُّ على اللَّئِيمِ يَسُبُّنِي … فَمَضَيْتُ ثُمَّتَ قُلْتُ لا يَعْنِينِي (م)

(٤) هنا انتهاء الخرم المذكور آنفًا في (ك) بما يعادل لوحةً كاملةً، والذي بدأ عند قوله: (**فهي الفعلُ، وإنْ لم تَدُلَّ على معنًى في نفسِها؛ بل في غيرِها، فهي الحرفُ...**) إلخ.

Black plate (22,1)

ومِمَّا[١] يُمَيِّزُ الفعلَ: نونُ (أَقْبِلَنَّ)، والمرادُ بها: نونُ التوكيدِ؛ خفيفةً كانَتْ [أو ثقيلةً[٢]. فالخفيفةُ][٣]: نحوُ قولِه تعالى: (لَنَسْفَعن[٤] بِالنَّاصِيَةِ) [العلق: ١٥]، [والثقيلةُ: نحوُ][٥] قولِه تعالى: ﴿لَنُخْرِجَنَّكَ يَٰشُعَيْبُ﴾ [الأعراف: ٨٨].

[٤/و] فمعنى البيتِ: يَنْجَلِي الفعلُ بـ(تاءِ الفاعلِ)، و(تاءِ التأنيثِ الساكنةِ)[٦] و(ياءِ الفاعلةِ)، و(نونِ التوكيدِ).

[ص] [١٢] سِوَاهُمَا الْحَرْفُ، كَـ(هَلْ، وَفِي، وَلَمْ) فِعْلٌ مُضَارِعٌ يَلِي (لَمْ) كَـ(يَشَمّ)[٧]

[١٣] وَمَاضِيَ الأَفْعَالِ بِالتَّا مِزْ، وَسِمْ بِالنُّونِ فِعْلَ الأَمْرِ إِنْ أَمْرٌ فُهِمْ[٨]

[ش] يُشِيرُ إلى أنَّ الحرفَ يَمْتازُ عن الاسمِ والفعلِ[٩]؛ بخُلُوِّه عن

---

(١) في (ك): «مما»، بدون واو.
(٢) في (ك): «شديدة».
(٣) ما بين المعكوفين ليس في (س).
(٤) في (ك): «النسفعن».
(٥) في (س): «أو ثقيلة».
(٦) (م) بقَبولِ (تاءِ التأنيثِ) و(تاءِ الفاعلِ) ـ أبْطَلَ الجمهورُ مَذْهَبَ القائلِ [ابن السرّاج، وتبعه الفارسيّ]؛ بأنَّ (ليسَ) حرفٌ، ومَذْهَبَ القائلِ [ثعلب]؛ بأنَّ (عَسَى) حرفٌ، وبقَبُولِ (تاءِ التأنيثِ) وَحْدَها ـ أبْطَلُوا مَذْهَبَ القائلِ [الفرّاء]؛ بأنَّ (نِعْمَ) و(بِئْسَ) اسمانِ (م).
(٧) (م) **تقديرُ البيتِ كلِّه**: الحرفُ سِوَى الاسمِ والفعلِ، وَذَلِكَ (كهَلْ وفي ولَمْ)، والفعلُ المضارِعُ يلي (لَمْ)، وَذَلِكَ كائنٌ كـ(يَشَمْ)، و(يَشَمْ): فعلٌ مُضَارِعٌ ماضيه قولُكَ: (**شَمِمْتُ الطِّيبَ**) ونحوَه ـ من بابِ فَرِحَ ـ إذا نَشِقْتَه، وفيه لغةٌ أُخْرَى؛ من بابِ نَصَرَ يَنْصُرُ؛ حكاها الفَرَّاءُ (م).
(٨) (م) **تقديرُ البيتِ**: مَيِّزِ الماضِيَ مِن الأفعالِ بقَبولِ (التاءِ) التي ذَكَرْنا: أنها مِن علاماتِ كونِ الكَلمَةِ فِعلًا، وعَلِّمْ فعلَ الأمرِ بقَبُولِ (النونِ) إن فُهِمَ مِنه الطلبُ. و(مِزْ): أمرٌ مِن مازَ الشيءَ يَمِيزُهُ مَيْزًا ـ مثلُ: باعَ يَبِيعُ بَيْعًا ـ إذا مَيَّزَهُ، وسِمْ: أمرٌ مِن وَسَمَ الشيءَ يَسِمُه وَسْمًا ـ مثلُ وَصَفَه يَصِفُه وَصْفًا ـ إذا جَعَلَ له علامةً يَعْرِفُه بها، والأمرُ فِي قَوْلِهِ: (إِنْ أَمْرٌ فُهِمْ): هو الأمرُ اللُّغَوِيُّ، ومعناه: الطلبُ الجازِمُ عَلَى وجهِ الاستعلاءِ (م).
(٩) ساقط في (ك).

z:/MkT2018/Jawzi/shrh-ebn_akil.3d/70x100/Thursday 3rd May 2018/Sanabel Press سحب ثاني/ شرح ابن عقيل

علاماتِ الأسماءِ وعلاماتِ الأفعالِ، ثمَّ مَثَّلَ بـ[هَلْ وَفِي][١] وَلَمْ؛ منبِّهًا على أنَّ الحرفَ ينقسمُ إلى قِسمَيْنِ: مُخْتَصٍّ[٢] وغيرِ مختصٍّ[٣]، فأشارَ بـ(هَلْ) إلى غيرِ المختصِّ، وهو الذي يَدْخُلُ على الأسماءِ والأفعالِ، نحوُ: (هَلْ زَيْدٌ قَائِمٌ)، و(هلْ قامَ زيدٌ)، وأشارَ بـ(في ولَمْ) إلى المختصِّ، وهو قِسمانِ: مُخْتَصٌّ بالأسماءِ؛ كـ(فِي)، نحوُ: (زيدٌ في الدارِ)، ومختصٌّ بالأفعالِ كـ(لَمْ)، نحوُ: (لم يَقُمْ زيدٌ).

ثم شَرَعَ في تَبْيِينِ أنَّ الفعلَ ينقسِمُ إلى ماضٍ ومضارعٍ وأمرٍ، فجَعَلَ [علامةَ المضارعِ صِحَّةَ][٤]: دخولِ (لَمْ) عليه؛ كقولِكَ في (يَشَمُّ): (لم يَشَمّ)، وفي (يَضْرِبُ): (لم يَضْرِبْ). وإليه أشارَ بقولِه: (فِعْلٌ مضارعٌ يَلِي لَمْ كَيَشَمْ).

ثم أشارَ إلى ما يُمَيِّزُ الفعلَ الماضيَ بقولِه[٥]: (وماضِيَ الأفعالِ بالتَّا مِزْ)؛ أي: مَيِّزْ ماضِيَ الأفعالِ بـ(التاءِ)، والمرادُ بها: تاءُ الفاعلِ، و[٦]تاءُ التأنيثِ الساكنةُ، وكلٌّ مِنهما لا يدخُلُ [٤/ظ] إلّا على ماضي اللفظِ، نحوُ: (تبارَكْتَ يا ذا الجلالِ والإكرامِ)، و (نِعْمَتِ المرأةُ هِنْدٌ)، و(بِئْسَتِ المرأةُ دَعْدٌ).

ثم ذكَرَ في بقيَّةِ البيتِ: أنَّ علامةَ فعلِ الأمرِ: قَبولُ نونِ التوكيدِ، والدَّلالةُ على الأمرِ بصيغتِهِ[٧]، نحوُ: اضْرِبَنْ واخْرُجَنَّ.

فإنْ دَلَّتِ الكَلِمَةُ على أمْرٍ[٨]، ولم تَقْبَلْ[٩] نونَ التوكيدِ: فهي اسمُ

(١) في (ك): «في وهل»، لكنه وضع عليهما: علامة الإبدال (م).
(٢) فوقها في (س): «فيعمل».
(٣) فوقها في (س): «فلا يعمل».
(٤) العبارة في (ك): «علامة صحة المضارع».
(٥) ليس في (ع)، لكنها أثبتها في الحاشية بالخط نفسه.
(٦) في (س)، (ك)، (ع): «أو».
(٧) ليس في (ع).
(٨) في (ص)، (م): «الأمر».
(٩) في (س): «يقبل».

فعلٍ(١)(٢) وإلى ذلكَ أشارَ بقولِه:

[ص][١٤] والأمرُ إنْ لَمْ يَكُ للنُّونِ مَحَلّْ ... [فيهِ هوَ اسمٌ، نَحْوُ(صَهْ، وحَيَّهَلْ)(٣)](٤)

[ش] فـ(صَهْ) و(حَيَّهَلْ) اسمانِ ـ وإنْ دَلَّا على الأمرِ ـ لِعَدَمِ قَبُولِهِما نونَ التوكيدِ، فلا تقولُ: (صَهَنَّ) ولا (حَيَّهَلَنَّ)، وإنْ كانَتْ (صه) بمعنى (اسْكُتْ)، و(حَيَّهَلْ) بمعنى (أَقْبِلْ)(٥)، فالفارِقُ(٦) بينَهما: قَبُولُ نونِ ـ

---

(١) من (ص)، (م). وكتبها ـ أيضًا ـ في حاشية (ع).

(٢) (م) وكذا إذا دَلَّتِ الكَلِمَةُ عَلَى معنى الفِعْلِ المضارِعِ؛ ولم تَقْبَلْ علامتَه ـ وَهِيَ (لم) ـ فإنَّها تكونُ اسمَ فعلٍ مضارِعٍ، نحوُ: (أَوَّهْ، وأُفٍّ)، بمعنى أَتَوَجَّعُ وأَتَضَجَّرُ، وَإِنْ دَلَّتِ الكَلِمَةُ عَلَى معنى الفِعْلِ الماضي وامْتَنَعَ قَبُولُها علامَتَه امْتِناعًا راجعًا إِلَى ذاتِ الكَلِمَةِ ـ فإنَّها تكونُ اسمَ فعلٍ مَاضٍ، نحوُ: (هَيْهَاتَ وشَتَّانَ)، بمعنى بَعُدَ وافْتَرَقَ، فَإِنْ كَانَ امتناعُ قَبُولِ الكَلِمَةِ الدالَّةِ عَلَى الماضِي لا يَرْجِعُ إِلَى ذاتِ الكَلِمَةِ، كَمَا فِي فِعْلِ التعجُّبِ، نحوُ: (ما أَحْسَنَ السماءَ)، وكما فِي (حَبَّذَا الاجتهادُ)؛ فإنَّ ذلك لا يَمْنَعُ مِن كونِ الكَلِمَةِ فِعلًا (م).

(٣) (م) (هُوَ اسْمٌ) مبتدأٌ وخبرٌ، والجملةُ مِنهما: في مَحَلِّ جزمِ جوابِ الشرطِ، وإنما لم يَجِئْ بـ(الفاءِ) للضرورةِ، والجملةُ مِن الشرطِ وجوابِهِ: في محلِّ رفعِ خبرِ المبتدأِ، أو: تُجْعَلُ جملةُ (هُوَ اسْمٌ) في مَحَلِّ رفعِ خبرِ المبتدأِ؛ الذي هو قولُه: (الأمرُ) في أوَّلِ البيتِ، وتكونُ جملةُ جوابِ الشرطِ محذوفةً؛ دَلَّتْ عليها جملةُ المبتدأِ وخبرِه، والتقديرُ على هذا: والدالُّ على الأمرِ ـ هو اسمٌ إنْ لم يَكُنْ فيه محلٌّ للنونِ فهو اسمٌ، وحُذِفَ جوابُ الشرطِ عندَما لا يكونُ فعلُ الشرطِ ماضيًا ضرورةً أيضًا، فالبيتُ لا يَخْلُو من الضرورةِ (م).

(٤) مكان الشطر في (ك): «إلى آخره». (٥) فوقها في (ك): «ائت».

(٦) (م) أربعُ فوائدَ:

الأُولَى: أسماءُ الأفعالِ عَلَى ثلاثةِ أنواعٍ:

النوعُ الأَوَّلُ: مَا هو واجبُ التنكيرِ، ، وَذَلِكَ نحوُ: (وَيْهًا ووَاهًا).

والنوعُ الثاني: مَا هو واجبُ التعريفِ، وَذَلِكَ نحوُ: (نَزالِ وتَراكِ).

والثالثُ: مَا هو جائزُ التنكيرِ والتعريفِ، وَذَلِكَ نحوُ: (صَهْ ومَهْ)، فما نُوِّنَ وجُوبًا أو جَوَازًا ـ فهو نَكِرَةٌ، وَمَا لم يُنَوَّنْ ـ فهو معرفةٌ.

والفائدةُ الثانيةُ: تُوَافِقُ أسماءُ الأفعالِ الأفعالَ فِي ثلاثةِ أُمورٍ:

أَوَّلُها: الدَّلالةُ عَلَى المعنَى.

=

= وثانيها: أنَّ كلَّ واحدٍ من أسماءِ الأفعالِ ـ يُوافِقُ الفعلَ الَّذِي يَكُونُ بمعناه فِي التعدِّي واللُّزُوم غالبًا.

وثالثُها: أنَّهُ يُوَافِقُ الفعلَ الَّذِي بمعناه فِي إظهارِ الفَاعِلِ وإضمارِه، ومِن غير الغالب فِي التعدِّي نحوُ: (آمِينَ)؛ فإنَّه لم يُحْفَظْ فِي كلامِ العربِ تَعَدِّيهِ لمفعولٍ، معَ أنَّهُ بمعنَى: اسْتَجِبْ، وَهوَ فعلٌ مُتَعَدٍّ، وكذا (إيهِ)؛ فإنَّه لازمٌ معَ أنَّ الفعلَ الَّذِي بمعناه ـ وَهوَ زِدْنِي ـ مُتَعَدٍّ.

٢. المخالفة

وتُخالِفُها فِي سبعةِ أُمورٍ:

الأَوَّلُ: أنَّهُ لا يَبْرُزُ معَها ضميرٌ؛ بل تَقُولُ: (صَهْ)؛ بلفظٍ واحدٍ للمفردِ والمثنَّى والجَمْعِ المذكَّرِ والمؤنَّثِ، بخلافِ (اسْكُتْ)؛ فإنكَ تقولُ: (اسْكُتِي، واسْكُتَا، واسْكُتُوا، واسْكُتْنَ).

والثاني: أنها لا يَتَقَدَّمُ معمولُها عليها، فلا تقولُ: (زيدًا عَلَيْكَ) كَمَا تقولُ: (مُحَمَّدًا الْزَمْ).

والثالثُ: أنَّهُ يَجُوزُ توكيدُ الفِعْلِ توكيدًا لفظيًّا باسم الفعلِ، تقولُ: (انْزِلْ نَزَالِ)، وتقولُ: (اسْكُتْ صَهْ)، كَمَا تقولُ: (انْزِلِ انْزِلْ، واسْكُتِ اسْكُتْ)، ولا يَجُوزُ توكيدُ اسم الفِعْلِ بالفعلِ.

والرابعُ: أنَّ الفعلَ إذا دَلَّ عَلَى الطلبِ ـ جازَ نصبُ المضارِعِ فِي جوابِه، فتقولُ: انْزِلْ فأُحَدِّثَكَ، ولا يَجُوزُ نصبُ المضارعِ فِي جوابِ اسمِ الفِعْلِ؛ ولو كَانَ دالًّا عَلَى الطلبِ؛ كـ(صَهْ ونَزَالِ).

والخامسُ: أنَّ أسماءَ الأفعالِ لا تَعْمَلُ مُضْمَرَةً، بحيثُ تُحْذَفُ ويَبْقَى معمولُها، ولا مُتَأَخِّرَةً عن معمولِها؛ بل مَتَى وَجَدْتَ مَعْمُولًا تَقَدَّمَ عَلَى اسمِ فعلٍ ـ تَعَيَّنَ عليكَ تقديرُ فِعْلٍ عاملٍ فيه؛ فنحوُ قولُ الشاعرِ [رجل جاهلي من بني أسيد بن عمرو بن تميم]:

يـا أَيُّهَـا الـمَـائِـحُ دَلْـوِي دُونَـكَـا إِنِّـي رَأَيْـتُ الـنَّـاسَ يَـحْـمَـدُونَـكَـا

يُقَدَّرُ: خُذْ دَلْوِي، ولا يَجُوزُ أنْ يَكُونَ قَوْلُهُ: (دَلْوِي) مَعْمُولًا لدُونَكَا الموجودِ، ولا لآخَرَ مِثْلِه محذوفٍ، عَلَى الأصحِّ.

والسادسُ: أنَّ أسماءَ الأفعالِ غيرُ مُتَصَرِّفَةٍ، فلا تَخْتَلِفُ أَبْنِيَتُها؛ لاختلافِ الزمانِ، بخلافِ الأفعالِ.

والسابعُ: أنها لا تَقْبَلُ علاماتِ الأفعالِ؛ كـ(النواصِبِ، والجوازمِ، ونونِ التوكيدِ، وياءِ المخاطَبَةِ، وتاءِ الفَاعِلِ)، وَهوَ مَا ذَكَرَه الشارحُ فِي هَذَا الموضعِ. =

التوكيدِ وعَدَمُه[١]، نحوَ: (اسْكُتَنَّ) و(أَقْبِلَنَّ)، ولا يَجُوزُ ذلك في (صَهْ)، و(حَيَّهَلْ).

❁ ❁ ❁

= الفائدةُ الثالثةُ: اخْتَلَفَ النُّحاةُ فِي أسماءِ الأفعالِ؛ فقالَ جمهورُ البَصْرِيِّينَ: هِيَ أسماءٌ قامَتْ مقامَ الأفعالِ فِي العملِ، ولا تَتَصَرَّفُ تَصَرُّفَ الأفعالِ؛ بحيثُ تَخْتَلِفُ أَبْنِيَتُها لاختلافِ الزمانِ، ولا تُصْرَفُ الأسماءُ بحيثُ يُسْنَدُ إليها إسنادًا مَعْنَوِيًّا فتقَعَ مُبْتَدأً وفاعِلًا، وبهذا فارَقَتِ الصفاتِ: كأسماءِ الفاعلينَ والمفعولينَ. وقالَ **جمهورُ الكُوفِيِّينَ**: إنها أفعالٌ؛ لأنَّها تَدُلُّ عَلَى الحَدَثِ والزمانِ، كلُّ مَا فِي البابِ: أنها جامدةٌ لا تَتَصَرَّفُ، فهي كـ(ليسَ وعسَى) ونحوِهما. وقالَ أبو جَعْفَرِ بنُ صابرٍ: هِيَ نوعٌ خاصٌّ مِن أنواعِ الكَلِمَةِ، فلَيْسَتْ أفعالًا، ولَيْسَتْ أسماءً؛ لأنَّها لا تَتَصَرَّفُ تَصَرُّفَ الأفعالِ ولا تصرُّفَ الأسماءِ، ولأنَّها لا تَقْبَلُ علامةَ الأسماءِ ولا علامةَ الأفعالِ. وأعْطَاهَا أبو جَعْفَرٍ اسمًا خاصًّا بها؛ حَيْثُ سَمَّاها (خَالِفَةً).

والفائدةُ الرابعةُ: مَا ذَكَرَه الناظِمُ مِن أنَّ الفعلَ ثلاثةُ أقسام: مَاضٍ ومُضارِعٌ وأمرٌ - هو مذهَبُ البَصْرِيِّينَ مِن النُّحاةِ، وذهَبَ الكُوفِيُّون إِلَى أنَّ الفعلَ قِسمانِ: مَاضٍ ومُضارِعٌ، وأمَّا مَا نُسَمِّيه فعلَ الأمرِ - فهو عندَهم مِن المضارعِ ومُقْتَطَعٌ منه، فأصلُ (اضْرِبْ) عندَهم (لِتَضْرِبْ) بلامِ الأمرِ، فحُذِفَتِ اللامُ، ثُمَّ حُذِفَ حرفُ المضارعةِ، ثُمَّ جِيءَ بهمزةِ الوصلِ تَوَصُّلًا إِلَى النطقِ بالضادِ الساكنةِ. وَهوَ تَكَلُّفٌ لا داعِيَ له (م).

(١) اعترض أبو حيان في «منهج السالك» (١/١١) - على الناظم: جعلَه (النون) علامةً للأمر؛ بقوله: «لأنها توجد في غيره: نحو فعل النهي والمضارع المثبت في القَسَم بشرطه، وفعل الشرط والمضارع المستفهم عنه، فظهر بهذا: أنها لا تكون علامةً لفعل الأمر، إذ شركه غيره فيها».

المُعْرَبُ والمَبْنِيُّ(١)(٢)

....

(١) كتب في حاشية (س) ما نصّه: «للبناء معنيان: لغوي، وصناعي. فاللغوي: وضع الشيء على الشيء على صفةٍ يراد بها الثبوت، وحقيقته في الأجسام. ومعناه الصناعي: لزوم آخر الكلمة حركة أو سكونًا، وسمي بناءً للزوم الحركات الثلاث، والسكون مشترك بين الإعراب والبناء».

(٢) [النظر في علم النحو على قسمين].

اعلم أنّ النظر في هذا العلم على قسمين:

أحدهما: الأحكام المتعلقة بالكلم؛ من حيث هي مفردات.

والثاني: الأحكام المتعلقة بها؛ من حيث هي مركبات.

وجرت عادة الناس بتقديم النظر في القسم الثاني؛ لما فيه من الفائدة العائدة على الناظر في هذا العلم، لكن هذا القسم يفتقر إلى تقديم مقدمتين؛ واجبٌ ذكرهما قبل الشروع فيه؛ لأن الأحكام التركيبية مبنية عليهما.

إحداهما: مقدمة الإعراب والبناء.

والثانية: مقدمة التعريف والتنكير.

فأما الأولى: فهي التي شرع الآن فيها، وإنما كانت ضرورية ومفتقرًا إليها؛ لأن المعاني الثلاثة اللاحقة بعد التركيب؛ وهي الفاعلية، والمفعولية، والإضافة ـ لا تتبين إلا بالإعراب والبناء.

وابتدأ بذكر المعرب والمبني، وقدَّم الكلام على ما الإعراب أصل فيه من الكلام الثلاث، وهو الاسم فقال:

والاسم منه معرب ومبني

«شرح الشاطبي على الألفية» (١/ ٧١).

[نوعية التقسيم]:

قال الفاكهي في «الفواكه الجنية» (١/ ٣٣٥ ـ ٣٣٦)، «المطالب السنية»: «تقسيم الاسم إلى معرب ومبني: هو من تقسيم الشيء إلى ما هو أخص منه مطلقًا، لا من تقسيم الشيء إلى ما هو أعم منه ـ كما توهمه بعضهم؛ إذ التقسيم: ضم =

= مختص إلى مشترك، فوجب كون القسم مطلقًا من المقسوم».

[علة تقديم كلامه عن المعرب والمبني قبل الإعراب والبناء]:

المعرب والمبني اسما مفعول؛ مشتقان من الإعراب والبناء، فينبغي الكلام عليهما أولًا؛ إذ معرفة المشتق موقوفة على معرفة المشتق منه. لكن قدّم المعرب والمبني لعلةٍ:

قال الشيخ خالد الأزهري في «التصريح» (١/٤): «إنما قدم على أصله، وإن كان معرفة المشتق متوقفة على معرفة المشتق منه، لطول الكلام على الإعراب والبناء، تأصيلًا وتفريعًا».

ودقق ابن يعيش ذلك في «شرح المفصل» (١/١١٣) فقال: «وذلك من قِبَلِ أَنَّهُ لمّا كان المعربُ يقوم بنفسه من غير إعرابٍ، والإعرابُ لا يقوم بنفسه، صار المعربُ كالمَحلِّ له، والإعراب كالعَرَض فيه، فكما يلزم تقديمُ المَحلِّ على الحالِّ، كذلك يلزم تقدمُ المعرب على الإعراب»؛ وانظر: «شرح الأشموني على الألفية» (١/٤١).

ونقل الصبان في «حاشيته» (١/٤٧) عن ابن قاسم ـ: بأنه ليس المراد هنا بيان المعرب والمبني من حيث اتصافهما بالإعراب والبناء بالفعل؛ حتى يقال: معرفة المشتق منه سابقة على معرفة المشتق! بل من حيث قبولهما الإعراب والبناء وبيان سبب القبول وضابطه، وذلك لا يتوقف على بيان المشتق منه، وعلى هذا: ففي تقديم بيان المعرب والمبني على بيان الإعراب والبناء ـ توطئة لإجرائهما على الكلمة؛ لأن من عرف أولًا قابل الإعراب وغير قابله تأتي له إجراء الإعراب على قابله ونفيه من غير قابله؛ لأن إجراء الإعراب على الكلمة وعدم إجرائه عليها ـ فرعا قبولها وعدم قبولها؛ فلذا بيَّن أولًا القابل وغير القابل، ثم بيَّن الإعراب. فتأمله؛ فإنه في غاية الدقة والنفاسة غفل عنه المعترض بما ذكر».اهـ.

[حد الإعراب والبناء]:

الإعراب لغةً: مصدر أعرب الرباعي، ويأتي لمعانٍ كثيرة:

منها: الإبانة، يقال: أعرب الرجل عن حاجته: أبان عنها، وفي الحديث: «**الثيب تعرب عن نفسها**» [ابن ماجه (١٨٧٢)]؛ أي: تبين.

ومنها: التحسين، أعربت الشيء: حسنته. وقال الله تعالى: ﴿عُرُبًا أَتْرَابًا ﴿٣٧﴾﴾ [الواقعة: ٣٧]؛ أي: حسانًا.

ومنها: التغيير، يقال: عرِبت المعدة؛ أي: تغيرت وفسدت، ومعناه على هذا: إزالة الفساد؛ أي: أزلت عُرْبة، نحو: شكاني فأشكيته؛ أي: أزلت شكايته، فالهمزة للسلب. =

. . . .

= ومنها: الانتقال، عرِبت الدابة: جالت في مرعاها، وأعربها صاحبها: أجالها.

ومنها: المعرفة: يقال: أعرب الرجل، إذا كان عارفًا بالخيل.

ينظر: «ارتشاف الضرب» (١/ ٨٣٣)، و«التذيل والتكميل» (١/ ١١٥)، و«تمهيد القواعد» (١/ ٢٢٣).

وقد جمعها بعضهم بقوله:

بيانٌ وحسنٌ وانتقالٌ تغيُّر   وعرفانُ أي الاعراب في اللُّغةِ اعقِلَا

«التحفة الوسيمة شرح على الدرة اليتيمة» (ص١٠)، و«حاشية حمدون على المكودي» (١/ ٢٥).

وقد أنهى السيوطي رَحِمَهُ اللَّهُ في همع الهوامع (١/ ٤٠)، معاني الإعراب اللغوية إلى عشرة.

والمناسب منها للمعنى الاصطلاحي على أنه لفظي: الإبانة، والأنسب به على أنه معنوي: التغيير.

«حاشية الصبان» (١/ ٤٧).

ولذلك عرَّفه ابنُ جنِّي في «الخصائص» (١/ ٣٦) بأنّه: «الإبانة عن المعاني بالألفاظ، ألا ترى أنك إذا سمعتَ أكرم سعيدٌ أباه، وشكَر سعيدًا أبوه - علمتَ برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول، ولو كان الكلام شرجًا واحدًا لاستبهم أحدهما من صاحبه».

إذِ الإعرابُ إنّما وُضع للفرق بين المعاني. «شرح المفصل» (٢/ ١٢٣).

[اشتقاقه]:

لغةً: هو مشتقٌ من لفظِ (العَرَب) ومعناه؛ وذلك لِما يُعْزَى إليهم من الفصاحة. يقال: (أَعْرَبَ)، و(تَعَرَّبَ): إذا تَخَلَّقَ بخُلْق العرب في البيان والفصاحة. كما يقال: (تَمَعْدَدَ)، إذا تكلّم بكلام مَعَد؛ قاله ابن يعيش في «شرح المفصل» (١/ ١١٣)، وأصله في «الخصائص» (١/ ٣٧).

واصطلاحًا: فيه مذهبان:

الأول: أنه **لفظي**، عرَّفه الناظم في «التسهيل» (١/ ٣٣)، ط. هجر، بقوله: «ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حركةٍ أو حرف، أو سكون أو حذف». ونسبه في الشرح للمحققين من النحويين.

والعامل: وهو ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من رفع أو نصب أو خفض أو جزم.

انظر: «حاشية العشماوي على الأجرومية» (ص٩٩). =

اشتقاق الإعراب

تعريف الإعراب اصطلاحًا واختلاف أهل العلم فيه

تعريف العامل

Black plate (30,1)

= الثاني: أنه **معنوي**: وهو تغير في آخر الكلمة لعامل داخل عليها في الكلام الذي هي فيه، فتكون الحركات هي دلائل الإعراب وعلامات له، ، وهو ظاهر قول سيبويه، انظر: «الكتاب» (١/ ١٣)، واختيار الأعلم في «النكت على سيبويه» (١/ ١٢٠). قال السيوطي في «الأشباه والنظائر» (١/ ١٥٩): «وجعله ابن إياز قول أكثر أهل العربية».

❋ والمرادُ بالكَلِمةُ: الاسمُ المتمكِّنُ والفعلُ المضارعُ الخالي؛ من نونِ الإناثِ ونونا التَّوكيدِ.

وأمَّا إذا اتَّصلَتْ به نونُ التَّوكيدِ الخفيفةُ أو الثَّقيلةُ: فإنَّه يُبنَى على الفتحِ، كما في قولِهِ تعالى: (لَيُسْجَنَنَّ ولَيَكُونًا).

انظر: «حاشية عشماوي» (ص١٠٢ ـ ١٠٣)، و«المطالب السنية» (١/ ٣٥٢).

[الفرق بين الإعراب اللفظي والمعنوي]:

اللفظي: نفس الحركات وما ناب عنها؛ كالضمة والفتحة والكسرة.

والمعنوي: هو الانتقال من الرفع إلى النصب، ومن النصب إلى الجر. فتكون الحركات علامة على الإعراب الذي هو الانتقال، ويظهر الفرق في المثال، فإذا قلت: جاء زيد. . . فتقول في إعرابه على الأول: زيد فاعل مرفوع ورفعه الضمة الظاهرة، وعلى الثاني: زيد فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة. أفاده العطار في «حاشيته على شرح الأزهرية».

[حد البناء]:

لغةً: وضع شيء على شيء؛ على صفة يراد بها الثبوت.

قال ابن جني في «الخصائص» (١/ ٣٧): «وهو لزوم آخر الكلمة ضربًا واحدًا: من السكون أو الحركة، لا لشيء أحدث ذلك من العوامل. وكأنهم إنما سموه بناء؛ لأنه لما لزم ضربًا واحدًا، فلم يتغير تغير الإعراب سمي بناء من حيث كان البناء لازمًا موضعه لا يزول من مكان إلى غيره وليس كذلك سائر الآلات المنقولة المبتذلة كالخيمة والمظلة والفسطاط والسرادق ونحو ذلك. وعلى أنه قد أوقع على هذا الضرب من المستعملات المزالة من مكان إلى مكان». وانظر: «أسرار العربية» (١/ ٤٧).

واصطلاحًا: عرَّفه الناظم في «التسهيل» (١/ ٥٣)، ط. هجر، بقوله: «ما جيء به لا لبيان مقتضى العامل من شبه الإعراب، وليس حكايةً أو إتباعًا أو نقلًا أو تخلصًا من سكونين». فعلى هذا هو لفظي.

فمثالُ حركةِ الحكايةِ: (مَنْ زيدًا)، بالنَّصبِ، في جوابِ: هل رأيت زيدًا؟ =

z:/MkT2018/Jawzi/shrh-ebn_akil.3d/70x100/Thursday 3rd May 2018/Sanabel Press سحب ثاني/ شرح ابن عقيل

....

= فـ(مَنْ): اسمُ استفهامٍ مبتدأٌ مبنيٌّ على السّكونِ في محلِّ رفعٍ.
و(زيدًا): خبرٌ مرفوعٌ بضمَّةٍ مقدّرةٍ في آخرِهِ منع من ظهورِهَا اشتغالُ المحل بحركةِ الحكايةِ.
ومثالُ حركةِ النَّقلِ: كقولِهِ تعالى: (فَمَنُ اوتِيَ) بنقلِ ضمَّةِ الهمزةِ إلى ما قبلَها وهو النُّونُ.
ومثالُ حركةِ الإتباعِ: كقولِهِ: الحمدِ للهِ، بكسرِ الدّالِ، باتباعِ حركةِ الدّالِ اللامَ وهي الكسرةُ.
وخرج بقولِهِ: «ولا تخلُّصًا من مسكونين» حركةُ التَّخلُّصِ، كقولِهِ تعالى: ﴿لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ [البينة: ١] بكسرِ النُّونِ.
«حاشية العشماوي» (ص١٠٠).
وقيل: هو لزوم آخر الكلمة حركة أو سكونًا لغير عامل أو اعتلال؛ وعلى هذا هو معنوي.
قال الأشموني في شرح الألفية: «والمناسبة في التسمية على المذهبين فيهما ظاهرة».
وبيَّنه الصبان (٤٩) بقوله: «لأن ما جيء به للبيان أولًا للبيان من الحركات أو غيرها أمر ملفوظ به، والتغير واللزوم معنيان من المعاني المعقولة».
وأنواع البناء أربعة، لا زائد عليها:
أحدها: السكون، وهو الأصل؛ وذلك لخفته واستصحابًا للأصل، وهو عدم الحركة، فلا ينبني عليها إلا لسبب؛ كالتقاء الساكنين في نحو: (أمس)، وكون الكلمة على حرف واحد كتاء (قمت)، وكونها عرضة للابتداء بها كـ(لام الابتداء)، وكونها لها أصل في التمكن كـ(أول)، وكشبهها بالمعرب كـ(ضرب).
والنوع الثاني: الفتح، وهو أقرب الحركات إلى السكون، لحصوله بأدنى فتح الفم، بخلاف الضم والكسر، فإن الأول: إنما يحصل بإعمال العضلتين معًا الواصلتين إلى طرفي الشفة، والثاني: إنما يحصل بالعضلة الواحدة الجاذبة إلى أسفل؛ فلهذا القرب دخل الفتح أيضًا في الكلم الثلاث: في الحرف نحو: سوف، وفي الفعل نحو: قامَ، وفي الاسم نحو: أينَ.
والنوعان الآخران: وهما الكسر والضم ثقيلان، لكونهما يحتاجان إلى إعمال إحدى العضلتين أو كلتيهما، وثقل الفعل لدلالته على الحدث والزمان مطابقة، والفاعل التزاما لم يدخلا فيه، لئلا يجمع بين ثقيلين، ودخلا في الحرف والاسم لخفتهما، بدلالتهما على شيء واحد، فالكسر في الحرف نحو: لام الجر الداخلة =

= على ظاهر غير مستغاث، والكسر في الاسم نحو: أمس عند الحجازيين بشرطه الآتي، والضم في الحرف والاسم نحو: منذ في لغة من جر بها أو رفع، فإن الجارة للاسم حرف، والرافعة له اسم، وسيأتي إيضاح ذلك ـ في باب حروف الجر. «التصريح» (١/٥٥).

[ألقاب الإعراب والبناء]:

فإن قيل: كم ألقاب الإعراب والبناء؟ قيل: ثمانية ألقاب، فأربعة للإعراب، وأربعة للبناء.

فألقاب الإعراب: رفع، ونصب، وجر، وجزم. وألقاب البناء: ضم وفتح وكسر ووقف، وهي: وإن كانت ثمانية في المعنى؛ فهي أربعة في الصورة.

فإن قيل: فلم كانت أربعة؟ قيل: لأنه ليس إلا حركة، أو سكون فالحركة ثلاثة أنواع: الضم، والفتح، والكسر.

فالضم من الشفتين، والفتح من أقصى الحلق، والجر من وسط الفم، والسكون هو الرّابع.

[أيهما أصل حركات الإعراب أم البناء؟]:

فإن قيل: هل حركات الإعراب أصل لحركات البناء، أو حركات البناء أصل لحركات الإعراب؟ قيل: اختلف النحويون في ذلك: فذهب بعض النحويين إلى أن حركات الإعراب هي الأصل، وأن حركات البناء فرع عليها؛ لأن الأصل في حركات الإعراب أن تكون للأسماء ـ وهي الأصل؛ فكانت أصلًا؛ والأصل في حركات البناء أن تكون للأفعال والحروف ـ وهي الفرع ـ فكانت فرعًا. وذهب آخرون: إلى أن حركات البناء هي الأصل، وأن حركات الإعراب فرع عليها؛ لأن حركات البناء لا تزول ولا تتغير عن حالها، وحركات الإعراب تزول وتتغير، وما لا يتغير أولى بأن يكون أصلًا مما يتغير.

[هل الإعراب هو نفس الحركات؟]:

فإن قيل: هل الإعراب والبناء عبارة عن هذه الحركات، أو عن غيرها؟ قيل: الإعراب والبناء ليسا عبارة عن هذه الحركات، وإنما هما معنيان يعرفان بالقلب، ليس للفظ فيهما حظ، ألا ترى أنك تقول في حدّ الإعراب: (هو اختلاف أواخر الكلم باختلاف العوامل)، وفي حدّ البناء: (لزوم أواخر الكلم بحركة أو سكون). ولا خلاف أن الاختلاف واللزوم ليسا بلفظين، وإنما هما معنيان يعرفان بالقلب، ليس للفظ فيهما حظ، والذي يدل على ذلك، أن هذه الحركات، إذا وجدت بغير صفة الاختلاف، لم تكن للإعراب، وإذا وجدت بغير صفة اللزوم، لم تكن =

[ص] [١٥] والاسْمُ مِنْهُ مُعْرَبٌ ومَبْنِي لِشَبَهٍ مِنَ الحُرُوفِ مُدْنِي (١)

[ش] يُشِيرُ إلى أنَّ الاسمَ يَنقسِمُ إلى قِسمينِ (٢):

= للبناء؛ فدل على أن الإعراب: هو الاختلاف، والبناء: هو اللزوم، والذي يدل على صحة هذا إضافة هذه الحركات إلى الإعراب والبناء؛ فيقال: حركات الإعراب، وحركات البناء، ولو كانت الحركات أنفسها هي الإعراب أو البناء؛ لما جاز أن تضاف إليه؛ لأن إضافة الشيء إلى نفسه، لا تجوز. ألا ترى أنك لو قلت: حركات الحركات لم يجز؟ غيرها؛ فاعرفه تُصِب؛ أفاده أبو البركات ابن الأنباري في «أسرار العربية» (ص٤٦).

(١) (ومَبْنِي) مُبْتَدَأٌ، وخبرُه محذوفٌ، والتقديرُ (ومِنه مَبْنِي). ولا يَجُوزُ أنْ تَعْطِفَ قولَه: (مبنِي) عَلَى (مُعْرَبٌ)؛ لأنَّه يَسْتَلْزِمُ أنْ يَكُونَ المعنى أنَّ بعضَ الاسم معربٌ ومبنيٌّ فِي آنٍ واحدٍ، أو يَسْتَلْزِمُ أنَّ بعضَ الاسم معربٌ ومبنيٌّ، وبعضَه الآخَرَ ليس بمعربٍ ولا مبنيٍّ، وَهوَ قولٌ ضعيفٌ أَبَاهُ جمهورُ المُحَقِّقِينَ مِن النُّحاةِ. وتقديرُ البيتِ: والاسمُ بعضُه مُعْرَبٌ وبعضُه الآخرُ مبنيٌّ، وبناءُ ذلك المبنيِّ ثابتٌ لِشَبَهٍ مُدْنٍ له مِن الحرفِ، و(مُدْنِي): اسمُ فاعلٍ فِعْلُه أَدْنَى، تقولُ: أَدْنَيْتُ الشيءَ مِن الشيءِ، إذا قَرَّبْتَه مِنه، والياءُ فيه هنا ياءٌ زائدةٌ للإشباعِ، ولَيْسَتْ لامَ الكَلِمَةِ؛ لأنَّ ياءَ المنقوصِ المنكَّرِ غيرِ المنصوبِ تُحْذَفُ وجُوبًا.

وتَضَمَّنَ هَذَا البيتُ عَلَى هَذَا الإعرابِ والتفسيرِ قَضِيَّتَيْنِ:

الأُولَى: أنَّ الاسمَ مُنْحَصِرٌ فِي قِسْمَيْنِ؛ المعرَبِ والمبنيِّ.

والثانيةُ: أنَّ سببَ بناءِ المبنيِّ مِنه مُنْحَصِرٌ فِي شَبَهِهِ للحرفِ لا يَتَجَاوَزُه (م).

(٢) خلافًا لمن جعل المضاف لياء المتكلم واسطة، وسماه خَصِيًّا؛ لأن إعرابه مقدر. وخلافًا لابن عصفور لجعله الأسماء قبل التركيب لا معربة ولا مبنية. وهو ليس قولًا بالواسطة؛ لإمكان حمله على أن المراد غير معربة بالفعل؛ فيوافق قول الزمخشري في الأعداد المسرودة: إنها معربة حكمًا؛ أي: قابلة له إذا ركبت لسلامتها من شبه الحرف، وتأثرها بالعوامل إذا دخلت عليها.

ينظر: «حاشية الخضري» (١/٢٦)، «توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك» (١/٢٩٧).

وردَّ ابن طولون في «شرح الألفية» (١/٥٧) قولَهم: «إن المضاف إلى ياء المتكلم لا معرب ولا مبني» بقوله: «ليس بشيٍ».

وقال ابن حمدون في «حاشيته على المكودي» (١/٢٥): «والحق: أن الإعراب والبناء ضدان لا واسطة بينهما؛ كالحركة والسكون، وأحسن ما يجاب به عن =

أحدُهما: المعرَبُ، وهو(١) ما سَلِمَ من شَبَهِ الحروفِ.

والثاني: المبنيُّ، وهو(٢) ما أَشْبَهَ الحروفَ، وهو المَعْنِيُّ بقوله: (لِشَبَهٍ مِنَ الحُرُوفِ مُدْنِي)؛ أي: لشَبَهٍ مُقَرِّبٍ(٣) من الحروفِ(٤). فَعِلَّةُ البناءِ مُنْحَصِرَةٌ(٥) عندَ المصنِّفِ(٦) - رَحِمَه اللهُ تعالى - في شَبَهِ الحرفِ(٧).

علة البناء منحصرة عند الناظم في شبه الحروف

= الناظم أن الحصر في القسمين مأخوذ من قوله هنا:

لشبه من الحروف

مع قوله:

ومُعربُ الأسمَاءِ ما قَدْ سَلِمَا مِنْ شَبَهِ الحَرفِ...

إذا يلزم من إعراب السالم من شبه الحرف - بناء غير السالم، فحينئذ لا واسطة بينهما».

(١) فوقها في (س): «الأصل، وهو». كأنه يدقق عبارة الشارح.

(٢) فوقها في (س): «الفرع، وهو».

(٣) في (س): «يقرب».

(٤) بأن يكون قويًّا، بخلاف ما عارضه شيء من خواصِّ الأسماء. فلا يقتضي البناء لضعفه، كما أعربت (أيُّ) مع شبهها الحرف موصولة، أو غيرها لمعارضته بلزومها الإضافة لفظًا أو تقديرًا؛ إلا بعض الموصولة. وإنما بنيت (لدن) مع لزومها الإضافة لفظًا؛ وهو أقوى؛ لأن إضافتها إما لمفرد أو جملة، فخرجت عن أصل الإضافة من الإفراد، فلم تقوَ على المعارضة، كما قاله ابن هشام. وقال ابن الأنباري: إنما أعربت (أيُّ) تنبيهًا على أن أصل المبني الإعراب، كما صحَّ بعض ما يجب إعلاله؛ تنبيهًا على أن أصله التصحيح. وعلى هذا لا ترد (لَدُنْ). قاله الخضري (١/٢٦).

[شرط الشبه المقرب من الحروف]

(٥) قال الخضري (١/٢٦): «وهذا هو المختار».

(٦) في (ك): «المؤلف».

(٧) قال أبو حيان في «التذييل والتكميل» (١/١٣٢)، معترضًا: «لا أعلم أحدًا سلك هذا المسلك غير هذا المصنف، إلا أن في كتاب «البسيط» [هو لابن العلج (٧٤٩هـ)] نقلًا عن بعض النحويين: أنه ذهب إلى نحو من ذلك في بعض أسماء الأفعال، قال: «بُنِيَت؛ لأن فيها ما وضعه وضع الحروف نحو: قدك وهاك، وهي مبنيات فحملت البواقي عليها» وقد رُدَّ هذا المذهب.

قال: وأما غيره من النحويين؛ فذكروا أسبابًا للبناء: ← [أسباب البناء]

منها: شبه الحرف، كالمضمر واسم الإشارة والموصول. ووجه الشبه: أنها في تأدية معناها مفتقرة إلى غيرها، كما أن الحرف يفتقر إلى غيره في بيان معناه.

ومنها: تضمن معنى الحرف؛ كأسماء الشرط وأسماء الاستفهام. =

= ومنها: وقوعه موقع المبني؛ كأسماء الأفعال، والمنادى المبني بسبب النداء.
ومنها: مضارعة ما وقع موقع المبني، وهو ما كان معدولًا لمؤنث، نحو: حذام ورقاش، ضارع نزال، ونزال وقع موقع انزل.
ومنها: ما خرج عن النظير، وهو أي: الموصول إذا اجتمع فيه شرط البناء، وذلك على مذهب سيبويه.
ومنها: الإضافة إلى مبني».
وقد ناقشه الزركشي في «تأصيل البُنَى» (ص٦٠ ـ ٦١) بقوله: «قلت: حَصْرُ علة البناء في شبه الحرف ـ هو قول إمام النحو سيبويه، قال ابن هشام في «شرح الإيضاح»: لم يذكر سيبويه رَحِمَهُ ٱللَّهُ في أول «كتابه» ـ في موجب البناء إلا شبه الحرف. وهو صحيح؛ لأن تضمن معنى الحرف شبيه به.
وقال ابن أبي الربيع في «شرح الإيضاح»: «وسيبويه لم يقل إلا المضارعة، ولم يذكر التضمن؛ لأن المتضمن للحرف مضارع له؛ فالمضارعة شاملة للنوعين». انتهى.
وكذا قال ابن العطار في «شرح الجزولية»: «لم يذكر سيبويه إلا شيئًا واحدًا وهو شبه الحرف، قال في باب (مجاري أواخر الكلم من العربية): وأما الفتح والضم والكسر والوقف: فللأسماء غير المتمكنة المضارعة عندهم ما ليس باسم مما جاء لمعنى ليس غير، نحو: (سوف وقد)، فمضارعة الحرف هي سبب البناء في كل اسم مبني إلا ما ذكر في بناء (أيُّهم) لخروجها عن نظائرها». انتهى.
وهو مذهب أبي الفتح ابن جني نصًا، قال صاحب «البسيط»: اختلف النحاة في علة البناء: فذهب أبو الفتح إلى أنها شبه الحرف فقط. انتهى.
وقد رأيته في كلامه في «الخصائص» (١/ ١٨٠)، وهو قول الفارسي نفسه، الذي غاير أبو حيان بينه وبين قول ابن مالك؛ لأن تضمن المعنى من جملة أفراد الشبه، كما نَبَّهَ عليه شارحو «الإيضاح»، وممن جزم به أبو البقاء العكبري في «كتاب التلقين»، وهو مختصر لطيف، لكن المشهور تعدد علل البناء. قال صاحب «البسيط»: وهو قول أبي سعيد السيرافي وأكثر النحاة».
قال أبو سعيد السِيرافي: «اعلم أن الأسماء المبنية كلها لا يخرج بناؤها من أن يكون لمشابهة الحروف ومضارعتها، أو للتعلق بها وملابستها، أو لوقوع المبني موقع فعل مبني، أو لخروجه عما عليه نظائره وخلافه لباب أشكاله».
انظر: «الخصائص» (١/ ١٨٠)، «الأغفال» (١/ ٢٧٩)، «التبيين» (ص١٧١)، «المقتضب» (٣/ ١٧٢ ـ ١٧٣)، «البسيط» لابن أبي الربيع (١/ ١٧٣ ـ ١٧٤)، =

ثُمَّ نَوَّعَ المصنِّفُ وجوهَ الشَّبَهِ فِي البيتيْنِ اللذيْنِ بعدَ هذا [٥/و] البيتِ، وهذا قريبٌ مِن مذهَبِ أبي عليٍّ الفَارِسِيِّ؛ حيثُ جعَلَ البناءَ منحصِرًا فِي شَبَهِ الحرفِ[١] أو ما[٢] تَضَمَّنَ معناه[٣][٤]، وقد نَصَّ سِيبَوَيْهِ رَحِمَهُ اللَّهُ على أنَّ عِلَّةَ البناءِ كُلَّها تَرْجِعُ إلى شَبَهِ الحرفِ[٥]، وممَّن ذَكَرَه ابنُ أبي

= «أسرار العربية» (ص٤٧)، «شرح كتاب سيبويه» (١/١٠٦)، «التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل» (١/١٣٢)، «المقاصد الشافية» (١/٧٣).

«والفرقُ بين ما تَضمَّن معنى الحرف وما ضارَعَه: أن مضارَعَة الحرف إنّما هي مشابَهةٌ بينهما في خاصّة من خَواصِّ الحرف. والمرادُ بالحرف جنسُ الحروف، لا حرفٌ مخصوصٌ على ما سيُذكر في موضعه. وتضمُّنُه معنى الحرف أن يُنوَى مع الكلمة حرفٌ مخصوصٌ، فيُفيد ذلك الاسمُ فائدةَ ذلك الحرف المنويِّ حتّى كأنّه موجود فيه، وكأنّ الاسمَ وعاءٌ لذلك الحرف. ولذلك قيل: تَضمَّن معناه، إذ كل شيء اشتمل على شيء، فقد صار متضمِّنًا له. ألا ترى أن (أَيْنَ)، و(كَيْفَ) يُفيدان الاستفهامَ، كما تفيده الهمزةُ في قولك: (أفي الدار زيدٌ)؟ و(نَزالِ)، (وتَراكِ)، ونحوهما من أسماء الأفعال بُنيا لأنهما وقعا موقعَ (انْزِلْ)، و(اتْرُكْ). فهذه أصولُ عِلَلِ البناء». قاله ابن يعيش في «شرح المفصل» (٣/١٤٦).

«إذا عرفت ذلك فقد اعْتُرِض على تعليلهم بناء الأسماء بشبه الحرف، فقيل: هذه العلة تقتضي وضع الحرف قبل وضع الاسم المبني؛ لأنه لو لم يُقدَّمْ وضعه لما تحققت علة البناء في المبنى لعدم تصوره أولًا قبل تصور الاسم الذي بُني لأجله؛ لأنه من أول وضعه مبني، فلا بد من نظر الواضع إليهما حتى يضعه على البناء». قاله الزركشي في «تأصيله» (ص٣٣).

(١) وضع في (س) إحالةً، وكتب في الحاشية: «في وَضْعه». كأنه تقييد للعبارة فيما نُرى. والله أعلم.

(٢) ليس في (ك)، (ع).

(٣) «الإغفال» (١/٢٨٠).

(٤) وهذا هو الشبه المعنوي، فهو إما من عطف الخاص على العام، أو المغاير إن خص الشبه الأول بما عدا المعنوي، فأو تنويعية. فهو في المعنى عين مذهب الناظم لكن لما خالفه في اللفظ بعطف التضمن على الشبه. عبَّر الشارح بالقرب؛ أفاده السجاعي في حاشيته على ابن عقيل (ص١٢) وانظر: «الخضري» (١/٢٦).

(٥) في «الكتاب» (١/١٥) فلم يذكر رَحِمَهُ اللَّهُ إلا شيئًا واحدًا وهو شبه الحرف، فقال: «وأمَّا الفتح والكسر والضم والوقف: فللأسماء غير المتمكِّنة المضارعة عندهم ما ليس باسم ولا فعل مما جاء لمعنًى ليس غيْر، نحو: سَوْفَ وقَدْ».

الفرق بين تضمن معنى الحرف وما ضارعه

الرَّبِيعِ(١)(٢) ....

(١) في «الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح» (١/١٠٢)؛ حيث ذكر أن سيبويه ـ لم يقل إلا المضارعة، ولم يذكر التضمن.

(٢) (م) اعْلَمْ أنهم اخْتَلَفُوا فِي سببِ بناءِ بعضِ الأسماءِ: أهو شيءٌ واحدٌ يُوجَدُ فِي كلِّ مبنيٍّ مِنها، أو أشياءُ مُتَعَدِّدَةٌ يُوجَدُ واحدٌ مِنها فِي بعضِ أنواعِ المبنيَّاتِ وبعضٌ آخرُ فِي نوعٍ آخرَ، وهكذا؟ فذَهَبَ جماعةٌ إِلَى أنَّ السببَ مُتَعَدِّدٌ، وأنَّ مِن الأسبابِ مُشَابَهَةَ الاسمِ فِي المعنى للفعلِ المبنيِّ، ومثالُه ـ عندَ هؤلاء ـ من الاسم: (نَزَالِ وهَيْهَاتَ) فإنَّهما لَمَّا أَشْبَهَا (انزِلْ وبَعُدَ) فِي المعنى بُنِيَا، وهذا السببُ غيرُ صحيحٍ؛ لأنَّه لو صَحَّ لَلَزِمَ بِناءُ نَحوِ: (سُقْيًا لكَ) و(ضَرْبًا زَيْدًا) فإنَّهما بمعنى فِعْلِ الأمرِ وَهوَ مبنيٌّ.

وأيْضًا يَلْزَمُه إعرابُ نحوِ: (أُفٍّ) و(أَوَّهْ)، ونحوُهما من الأسماءِ التي تَدُلُّ عَلَى معنى الفِعْلِ المضارعِ المُعْرَبِ، ولم يَقُلْ بذلك أحدٌ. وإنما العِلَّةُ التي مِن أَجْلِها بُنِيَ (نَزَالِ) و(شَتَّانَ) و(أَوَّهْ) وغيرُها مِن أسماءِ الأفعالِ هِيَ مُشَابَهَتُها الحرفَ فِي كَوْنِها عاملةً فِي غَيْرِها غيرَ معمولةٍ لشيءٍ، أَلَا تَرَى أنَّكَ إذا قُلْتَ: (نَزَالِ) ـ كَانَ اسمَ فعلٍ مبنيًّا عَلَى الكَسْرِ لَا مَحَلَّ له مِن الإعرابِ، وَكَانَ له فَاعِلٌ هو ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ فيه وجُوبًا تَقْدِيرُهُ (أنتَ)، وهذا الفَاعِلُ هو المعمولُ لاسمِ الفعلِ، ولا يَكُونُ اسمُ الفِعْلِ أبدًا مُتَأَثِّرًا بِعَامِلٍ يَعْمَلُ فيه، لا فِي لفظِه ولا فِي مَحَلِّه.

وقالَ قومٌ، مِنهم ابنُ الحاجِبِ: إنَّ مِن أسبابِ البناءِ عدمَ التركيبِ، وعليه تكونُ الأسماءُ قبلَ تَرْكِيبِها فِي الجُمَلِ مَبْنِيَّةً، وَهوَ ظاهرُ الفسادِ. والصوابُ: أنَّ الأسماءَ قبلَ تَرْكِيبِها فِي الجُمَلِ لَيْسَتْ مُعْرَبَةً ولا مَبْنِيَّةً؛ لأنَّ الإعرابَ والبناءَ حُكمانِ مِن أحكامِ التَّراكيبِ، أَلَا تَرَى أنهم يُعَرِّفُونَ الإعرابَ بأنه: أَثَرٌ ظاهرٌ أو مُقَدَّرٌ يَجْلُبُه العامِلُ، أو يُعَرِّفُونَه بأنه: تَغَيُّرُ أَوَاخِرِ الكَلِمَاتِ؛ لاختلافِ العواملِ الداخلةِ عليها، والبناءُ ضِدُّه، فما لم يَكُنْ تَركيبٌ لا يَجُوزُ الحكمُ بإعرابِ الكَلِمَةِ ولا بِبِنَائِها.

وقالَ آخَرُونَ: إنَّ مِن أسبابِ البناءِ أنْ يَجْتَمِعَ فِي الاسمِ ثلاثةُ أسبابٍ مِن موانعِ الصرفِ، وعَلَّلُوه: بأنَّ السببَيْنِ يَمْنَعَانِ مِن صَرْفِ الاسمِ، وليسَ بعدَ منعِ الصرفِ إلَّا تَرْكُ الإعرابِ بالمَرَّةِ، ومَثَّلُوا لذلكَ بـ(حَذَامِ، وقَطَامِ) ونحوِهما، وادَّعَوْا أنَّ سببَ بناءِ هَذَا البابِ اجتماعُ العَلَمِيَّةِ والتأنيثِ، والعَدْلُ عن حَاذِمَةَ وقَاطِمَةَ، وَهوَ فاسدٌ؛ فإنا وَجَدْنَا مِن الأسماءِ مَا اجْتَمَعَ فيه خمسةُ أسبابٍ مِن موانعِ الصرفِ، وَهوَ معَ ذلك مُعْرَبٌ، ومِثالُه (آذَرْبِيجَانَ)؛ فإنَّ فيه العَلَمِيَّةَ والتأنيثَ والعُجْمَةَ والتركيبَ وزيادةَ الألفِ والنونِ. وليسَ بناءُ (حَذَامِ) ونحوِه لِمَا ذَكَرُوه؛ بل =

Black plate (38,1)

[في الحرف][(١)] . [والله أعلم][(٢)] .

[ص] [١٦] كَالشَّبَهِ الوَضْعِيِّ فِي اسْمَيْ (جِئْتَنَا) والمَعْنَوِيِّ فِي (مَتَى) وَفِي (هُنَا)[(٣)]

[١٧] وَكَنِيَابَةٍ عَنِ الفِعْلِ بِلَا تَأَثُّرٍ، وَكَافْتِقَارٍ أُصِّلَا[(٤)]

[ش] ذكَرَ فِي هذين البيتَيْنِ وُجُوهَ شَبَهِ (الاسمِ بالحرفِ)[(٥)] فِي أربعةِ مواضعَ:

فالأوَّل: شَبَهُه[(٦)] له فِي الوَضْعِ[(٧)]، كأنْ يكونَ الاسمُ موضوعًا على

= لمضارعتِه فِي الهيئةِ (نَزَالِ) ونحوه، ممَّا بُنِيَ لشَبَهِهِ بالحرفِ فِي نِيابتِه عن الفِعْلِ وعدم تأثُّرِه بالعَامِلِ.

وقالَ قومٌ: مِنهم الذين ذَكَرَهم الشارحُ: أنَّهُ لا عِلَّةَ للبناءِ إلَّا مُشابهةُ الحرفِ، وَهوَ رأيُ الحُذَّاقِ من النَّحوِيِّينَ، كلُّ مَا فِي الأمرِ أنَّ شَبَهَ الحرفِ عَلَى أنواعٍ (م).

(١) من (ك). (٢) من (ع).

(٣) (م) **تقديرُ البيتِ**: والشَّبَهُ المُدْنِي من الحروفِ مثلُ الشَّبَهِ الوضعيِّ الكائنِ فِي الاسميْنِ الموجودَيْنِ فِي قولِكَ: (جِئْتَنَا)، وهما تاءُ المخاطَبِ و(نا)، ومثلُ الشبهِ المعنويِّ الكائنِ فِي (مَتَى) الاستفهاميَّةِ والشرطيَّةِ، وفي (هنا) الإشاريَّةِ (م).

(٤) (م) (بلا تَأَثُّرٍ) الباءُ حرفُ جرٍّ، و(لا) اسمٌ بمعنى غيرِ مَجْرُورٌ بالباءِ، وظَهَرَ إعرابُه عَلَى مَا بعدَه بطريقِ العاريَّةِ، والجارُّ والمجرورُ مُتَعَلِّقٌ بمحذوفٍ نعتٍ لنيابةٍ، و(لا) مُضَافٌ و(تَأَثُّرٍ) مُضَافٌ إِلَيْهِ؛ مَجْرُورٌ بِكَسْرَةٍ مقدَّرةٍ عَلَى آخِرِه، مَنَعَ مِن ظُهُورِها اشْتِغَالُ المَحلِّ بِحَرَكَةِ العاريَّةِ التي يَقْتَضِيها مَا قبلَه.

وتقديرُ البيتِ: ومثلُ النيابةِ عن الفِعْلِ فِي العملِ - معَ أنَّهُ لا يَتَأَثَّرُ بالعَامِلِ، ومثلُ الافتقارِ المتأصِّلِ، والافتقارُ المتأصِّلُ هو الافتقارُ اللازمُ له، الَّذِي لا يُفارِقُه فِي حالةٍ مِن حالاتِه (م).

(٥) العبارة في (س)، (ع): «الاسم الحرف»، وفي (ك): «الاسم بالحروف».

(٦) في (ك): «شبه».

(٧) اعترضه أبو حيان في «منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك» (ص٥) بقوله: «لم أقف على مراعاة هذا الشبه الوضعي إلا لهذا الرجل؛ بل المنقول في كتب أصحابنا: أن من النحويين من اقتصر على شبه الحرف أو تضمن معناه، وهو الفارسي، وفسَّر شبه الحرف بالافتقار؛ كالموصولات. . . . .» إلخ.

فأجاب الزركشي في «تأصيل البُنى في تعليل البِنَا» (ص٣٤ ـ ٣٥) بقوله: «فلأن =

z:/MkT2018/Jawzi/shrh-ebn_akil.3d/70x100/Thursday 3rd May 2018/Sanabel Press سحب ثاني/ شرح ابن عقيل

حرفٍ واحدٍ[1]، كـ(التاءِ) فِي ضَرَبْتُ، أو على حرفيْنِ[2]، كـ(نا) فِي

= عدم وجدانه لشخص ـ لا يدل على عدم وجوده في كلام العرب. ومن وجد حجَّة على من لم يجد». وقال ابن مالك: «ولذا كانت العلوم منحًا إلٰهية»، على أن أبا الفتح ابن جني قد راعاه فقال في «الخاطريات»، ما نصه: «علة بناء المكنيات: مشابهتها للحروف من وجهين: أحدهما: أن أكثرها على عدد الحروف. والآخر: استغناؤها عن الإعراب كاستغناء الحروف عنه، ولكن علة الاستغناء مختلفة، ففي الحروف لم تكن فاعلة ولا مفعولة ولا مضافًا إليها، وفي المكنيات اختصاص كلٍّ بموضع من الإعراب». انتهى لفظه بحروفه.

على أن الشبه اللفظي معتبر في لسانهم، وتأملْ زيادة (إنْ) بعد (ما) المصدرية في قول الشاعر [هو للمعلوط القريعي]:

وَرَجِّ الفتى للخير ما إنْ رأيْتَهُ على السِّنِّ خيرًا لا يزال يزيدُ

وهي إنما تزاد بعد (ما) النافية، لكن سوَّغ ذلك كونُ اللفظ واحدًا، وكذلك ركَّبوا النكرة مع (لا) الزائدة، ومنه: توكيد المضارع بالنون بعد (لا) النافية، نحو: ﴿لَا يَحْطِمَنَّكُمْ سُلَيْمَٰنُ﴾؛ حملًا لها في اللفظ على (لا) الناهية، نحو: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ غَٰفِلًا﴾، وهو كثير، ومنه ما يتعلق بهذا الباب من بناء (حذامِ) تشبيهًا له بـ(نَزالِ).

أما الخضري (١/ ٢٧)، فاكتفى بقوله: «ورُدَّ: بأنه ثقة، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ».

سبب زيادة (إن) بعد (ما) المصدرية في هذا البيت

علة وجود بعض الكلمات على حرفين ومع ذلك لا تبنى

(١) ليس في (س)، (ك)، (ع).

(٢) يرد عليه (مع) فإنها منصوبة ظرفًا أو حالًا.

لكن أجاب السيوطيُّ في «الهمع» (١/ ٦٨) بقوله: «فَالْجَوَاب: أن ذَلِك للزُومها الإضافة، وَذَلِكَ معَارض للشبه ـ كَمَا تقدم فِي أَيٍّ. وَقيل: إِنَّهَا ثلاثية الْوَضع، وَأن أَصْلهَا مَعَى؛ فحذفت لامها اعتباطًا. وَلذَا ردَّتْ إِلَيْهَا عِنْد نصبها على الْحَال، فَيُقَال: مَعًا».

وأورد عليه (يد ودم)، فهما على حرفين، ومع ذلك أعربا. أجاب ابن الناظم في «شرحه» (ص١٣) بقوله: «قلت: لأنه موضوع في الأصل على ثلاثة أحرف، والأصل فيهما: (يدي ودمي)، بدليل قولهم: الأيدي والدماء، واليديان والدميان، فما لم يكن موضوعًا في الأصل على حرفين ـ لم يكن قريب الشبه من الحرف، فلم يعتبر».

وكذا (أخ، وحم، وهَن) فإنها معربة مع أنها على حرفين، فهي ثلاثية في الوضع، =

(أَكْرَمْنَا)، وإلى ذلك أشارَ بقولِه: (فِي اسْمَي جِئْتَنَا[١])[٢]، فـ(التاءُ) [في (جِئْتَنَا)][٣] [اسمٌ؛ لأنَّه فاعلٌ، وهو مبنيٌّ؛ لأنَّه أَشْبَهَ الحرفَ (فِي الوضعِ)[٤]][٥]

= بدليل رجوع ذلك في التثنية، نحو: (أبوان، وأخوان، وحَمَوان، وَهَنَوان). والتثنية ترد الأشياء إلى أصولها ـ على حدّ قول الشاطبي:

وَتَثْنِيَةُ الأَسْماءِ تَكْشِفُها وَإِنْ رَدَدْتَ إِلَيْكَ الْفِعْلَ صَادَفْتَ مَنْهلا

(١) قال الشاطبي في «المقاصد الوافية» (١/ ٤٧ ـ ٤٨): «(نا) في قوله: (جئتنا) موضوعة على حرفين، ثانيهما حرف لين وضعًا أوليًّا كـ(ما) و(لا) و(يا). فإن شيئًا من الأسماء على هذا الوضع غير موجود، نصَّ عليه سيبويه والنحويون، بخلاف ما هو على حرفين ليس ثانيهما حرف لين، فليس ذلك من وضع الحرف المختص به».

ثم قال: «وبهذا بعينه اعتراض ابن جني على من اعتل لبناء (كم) و(من) و(ما) ونحو ذلك ـ بأنها موضوعة على حرفين فأشبهت (هل) و(بل) و(قد)».

ثم قال: «فعلى الجملة وضع الحرف المختص به إنما هو إذا كان ثاني الحرفين حرف لين ـ على حد ما مثَّل به الناظم، فما أشار إليه هو التحقيق، ومن أطلق القول في الوضع على حرفين وأثبت به شبه الحرف ـ فليس إطلاقه بسديد، وعلى إطلاقه أخذه ابن الناظم».

(٢) بإضافة (اسمي) إلى (جئتنا)؛ لأن المقصود لفظه، ولا يرد أن (التاء)، و(نا) حينئذ بمنزلة (الزاي) من (زيد) لا اسمان؛ لأن المراد في (اسمي) مسمى هذا اللفظ: وهو (جئتنا) المستعمل في معناه. ولا حاجة إلى تقدير قولك: (جئتنا)؛ لأنه لا يغني عن قصد اللفظ؛ فتدبر.

والإضافة على معنى (مِن)، وإن لم يصح الإخبار بالثاني عن الأول ـ كما هو ضابطها؛ لأن محل ذلك إذا كان المضاف إليه جنسًا للمضاف كباب ساج ـ كما قاله محشي «التصريح» الرُّوداني. والأظهر كونها بمعنى (فِي). «الخضري» (١/ ٢٧).

(٣) في (س): «من جئت».

(٤) ما بين القوسين ليس في (ع)، وهي ثابتة في حاشية (س) لا في أصلها، ووضع عليها علامة نسخة.

(٥) نسبة الشبه إلى الوضع نسبة له إلى وجهه، ولما كان التعبير بالوضعي منبهًا على شرط تأثير هذا الشبه اختاره على التعبير باللفظي الأنسب في مقابلة المعنوي، ولعل الإتيان بهمزة الوصل، أو بما قبل الحرف لتكون الكلمة ثنائية، فيكون لها نظير بحسب الظاهر في الإعراب بالحركات؛ كيد ودم، فاندفع ما نقله الشيخ يوسف الحنفي عن الطبلاوي ـ وسكت عليه ـ من استشكال الإتيان بالهمزة مع =

حكم ما كان على حرفين وثانيه حرف لين

هل الإضافة على معنى (من) أم (في)؟

سبب نسبة الشبه إلى الوضع

فِي كونِهِ على حرفٍ واحدٍ[(١)]، وكذلك[(٢)] (نا)][(٣)] اسمٌ[(٤)]؛ لأنَّها مفعولٌ، وهو مبنيٌّ لِشَبَهِهِ بالحرفِ فِي الوضعِ فِي كونِه على حرفيْنِ[(٥)].

= تحرك الآخر بحركات الإعراب وإنما قدم الوضعي مع إنكار كثيرين له تقديمًا للحسي أو اهتمامًا به لكونه في مظنة المنع؛ قاله الصبان (١/ ٥١).

(١) الظاهر أن قوله: «في كونه...» إلخ ـ بدل من قوله: «في الوضع»؛ بإعادة العامل، قال السِّجاعي في «حاشيته» (ص١٣): «وقد رأيت بعضهم جعل (فِي) للسببية. فتأمل».

(٢) في (ع): «وكذا».

(٣) ما بين المعكوفين ساقط في (ك)، وهو انتقال نظر واضحٌ.

(٤) وحُمِل عليهما الباقي كـ(نحن)، و(أنتم) حتى يجري الباب على سنن واحد.

قال الزركشي في «تأصيل البُنَى» (ص٣٣): «والحق: أن الوضع علة للضمائر المتصلة؛ لأنها الأصل، ولا يُعْدَلُ عنها إلى المنفصل إلا عند تعذرها، وليس في المتصل أكثر من حرفين. وأما المنفصلة: فعلة بنائها حملها على المتصلة؛ بجامع احتياجهما إلى ما يعودان إليه، ويكون مفسرًا لها؛ فهذا أولى من الإلحاق بلا مناسبة.

ومنهم من علل بناء المضمرات باستغنائها عن الإعراب باختلاف صيغها؛ لاختلاف المعاني، واختصاص الرفع بضمائرَ والنصبِ بأخرى، وإن وقع اشتراك بين المنصوب والمجرور في بعض الصور ـ فالعامل فارق»، قال ابن الناظم في «شرح الألفية» (ص٣٥): «ولعل هذا هو المعتبر عند الشيخ في بناء المضمرات؛ ولذلك عقَّبه بتقسيمها بحسب الإعراب، كأنه قصد بذلك إظهار علة البناء».

قال الزركشي: «قلت: لكنه صرَّح في هذه الأبيات بأن العلة عنده فيها الوضع، والحاصل: أن العلة إما احتياجية أو استغنائية».

(٥) (م) الأصل في وضع الحرف: أنْ يَكُونَ عَلَى حرفِ هِجاءٍ واحدٍ؛ كباءِ الجرِّ، ولامِه، وكافِه، وفاءِ العطفِ، وواوِه وألفِ الاستفهامِ، وَمَا شاكَلَ ذلك. أو عَلَى حَرْفَي هِجاءٍ ثانِيهما لَيِّنٌ؛ كلا وَمَا النافيتيْنِ، والأصلُ فِي وضعِ الاسم: أنْ يَكُونَ عَلَى ثلاثةِ أحرفٍ فصاعِدًا، كَمَا لا يُحْصَى مِن الأسماءِ، فَما زادَ من حروفِ المعاني عَلَى حرفيْنِ من حروفِ الهجاءِ، مِثلُ: إنَّ ولَيْتَ وإلَّا وثُمَّ ولعلَّ، ولكنَّ، فهو خارجٌ عن الأصلِ فِي نوعِه، وَمَا نَقَص من الأسماءِ عن ثلاثةِ الأحرفِ: كتاءِ الفَاعِلِ ونا، وأكثرِ الضمائرِ ـ فهو خارجٌ عن الأصلِ فِي نوعِه، وَمَا خرَجَ من الحروفِ عن الأصلِ فِي نوعِه: قد أَشْبَهَ الأسماءَ، وَمَا خرَجَ مِن الأسماءِ عن الأصلِ فِي نوعِه أَشْبَهَ الحروفَ، وكِلا الشَّبَهَيْنِ راجعٌ إِلَى الوضعِ. =

[والثاني: شَبَهُ الاسمِ][1] له فِي المعنَى[2]، وهو قسمانِ: أحدُهما:

= وَكَانَ ذلك يَقْتَضِي أنْ يَأْخُذَ المُشَبَّهُ حُكْمَ المُشَبَّهِ بِهِ فِي الموضعيْنِ، إلا أنهم أعْطَوْا الاسمَ الَّذِي يُشْبِهُ الحرفَ حُكْمَ الحرفِ، وَهوَ البناءُ، ولم يُعْطُوا الحرفَ الَّذِي أشْبَهَ الاسمَ حُكْمَ الاسمِ، وَهوَ الإعرابُ، لسببيْنِ:

أوَّلُهما: أنَّ الحرفَ حِينَ أشْبَهَ الاسمَ قد أشْبَهَه فِي شيءٍ لا يَخُصُّه وحدَه، فإنَّ الأصْلَ فِي وضعِ الفِعْلِ أيْضًا: أنْ يَكُونَ عَلَى ثلاثةِ أحرفٍ، بخلافِ الاسمِ الَّذِي قد أشْبَهَ الحرفَ، فإنَّه قد أشْبَهَهُ فِي شيءٍ يَخُصُّه ولا يَتَجاوَزُه إِلَى نوعٍ آخَرَ من أنواعِ الكَلِمَةِ.

والسببُ الثانِي: أنَّ الحرفَ لا يَحْتاجُ فِي حالةٍ مَا إِلَى الإعرابِ؛ لأنَّ الإعرابَ إنما يَحْتَاجُ إِلَيْهِ من أنواعِ الكَلِمَةِ مَا يَقَعُ فِي مواقعَ متعدِّدةٍ من التراكيبِ بحيثُ لا يَتَمَيَّزُ بعضُها عن بعضٍ بغيرِ الإعرابِ، والحرفُ لا يَقَعُ فِي هذه المواقعِ المتعدِّدَةِ، فلم يَكُنْ ثَمَّةَ مَا يَدْعُو إِلَى أنْ يَأْخُذَ حكمَ الاسمِ حينَ يُشْبِهُه، ومعنى هَذَا الكلامِ: أنَّ فِي مُشابَهَةِ الحرفِ للاسمِ قد وُجِدَ المُقْتَضِي، ولكن لم يَنْتَفِ المانعُ، فالمُقْتَضِي هو شَبَهُ الاسمِ، والمانعُ هو عدمُ تَوارُدِ المعانِي المختلفةِ عليه، وشرطُ تأثيرِ المُقْتَضِي أنْ يَنْتَفِيَ المانعُ (م).

(1) العبارة في (ع): «الثاني: شبهه له».

(2) [ضابطُه]:

أن يتضمن الاسم معنى من معاني الحروف، وهي تنتهي إلى خمسين معنى، سواء وضع لذلك المعنى حرف، أم لا.

وذلك: أن المعاني إنما تستفاد بالحروف، كالنفي والشرط والاستفهام والاستثناء، وجاءت هذه الأسماء مفيدة ما تفيده الحروف، عُلِمَ أن ذلك من حيث وقوعها موقع الحروف.

«أوضح المسالك» (١/ ٢٧)، و«تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد» (١/ ٢٣٨)، و«توضيح المقاصد والمسالك» (٢/ ٥٨٧)، و«المقاصد الشافية» (١/ ٧٦)، و«تأصيل البُنَى» (ص٣٦)، و«التصريح» (١/ ٤٨).

[معنى التضمن]:

قال الزركشي: أن يَنْوِيَ مع الكلم حرفًا مخصوصًا، وينتقل معنى ذلك الحرف إلى الاسم، ويصير الاسم فرعًا لمعنى ذلك الحرف ومشتملًا عليه، ولا يظهر ذلك الحرف معه لما في ذلك من عدم الفائدة. وإنما ضمنوا بعض الأسماء معاني الحروف طلبًا للاختصار، ألا ترى أنك لو لم تأت بـ (مَنْ) وأردتَ الشرط على =

= الأناسيّ ـ لم يُفِدْ ذلك؛ لأنك إذا قلت: (مَنْ يَقُمْ أقم معه) ـ استغرقتَ ذوي العِلْم، ولو جئت بـ(إنْ) لاحتجت أن تذكر الأسماء، كقولك: (إن يقم زيد وعمرو وبكر وخالد. . . .) إلى غير ذلك، ولا تستغرق الجنس، وكذلك في أسماء الاستفهام.

وهذا القسم هو علة بناء أسماء الشرط والاستفهام، وذلك لأن الأصل في الأسماء: أن تدل على الأشخاص، نحو: (زيد وعمرو)، أو ما قام بالأشخاص، كـ(عِلْم، وجهل)، والأصل في الحروف: أن تدل إما على المعاني المتعلقة بالنسبة، كـ(هَلْ)، أو على معنى لا يعقل إلا من المتكلم وغيره، كتاء (أنت)؛ فإنها دالة على الخطاب، وهو معنى لا يعقل إلا لمخاطِب ومخاطب، فإذا ورد اسم دالًّا على أحد هذين الأمرين ـ وجب بناؤه، فالأول كـ(متى) فإنها تستعمل تارة استفهامًا كالهمزة، وتارة شرطًا كـ(إنْ).

والثاني: كأسماء الإشارة، فإنها دالة على معنى لا يُعْقل إلا بين شخصين: مشير ومشار إليه؛ فوجب بناؤها لمشابهتها لحرف الخطاب، كتاء (أنت)، وكاف (ذلك)؛ لأن الخطاب لا يعقل إلا بين شيئين، وقد عُلِم بذلك أنْ لا فرق في ذلك المعنى الذي بني لأجله الاسم بين أن يكون قد وُضِع له حرف كـ(متى)، أو لا يكون كأسماء الإشارة؛ فإنها بنيت لتضمنها معنى حرف الإشارة؛ إذ الإشارة معنى. والموضوع لإفادة المعاني الحروف؛ فلما أفادت هذه الأسماءُ الإشارةَ عُلم أنه كان القياس يقتضي أن يكون لها حرف، فلما عَرِيَ من حرف ظاهر وكان ما يدل عليه موجودًا تضمنه الاسم فبُنِيَ، وذلك الحرف وإن لم يكن ظاهرًا في الاستعمال، لكنه مقدَّر في النية.

وهذا غير بِدَع في كلامهم، ألا ترى أن (مذاكير، وملاقيح) لا واحد لها من لفظها، وإنما الظاهر منه: (مُذْكِر ومُلْقِح)، وأنت تقدره واحدًا غير ما ظهر، كأنك قلت: (مُذْكِير ومُلْقِيح)، كذلك أيضًا تقدّر حرف الإشارة وإن لم يظهر لفظًا، ولكن ذكر ما يدل عليه من لفظ الاسم مع (ها) التنبيه؛ لقرب التنبيه من الإشارة، واستغنى باسم الإشارة عن وضع حرف الإشارة؛ ولذلك قيل في حدها: إنه الاسم الموضوع لمسمى وإشارة إليه، وصار هذا نظير التعجب. هذا قول الناظم، وابن جني، والسيرافي، وقال صاحب «البسيط»: إنه المشهور. وردَّه الفارسي، وقال: «لا يبنى بتضمن الإشارة؛ لأن كل اسم يشار به إلى مسماه». وإنما علته كعلة (أَمْسِ) الآتية. =

ما أَشْبَهَ حرفًا موجودًا، والثاني: ما أَشْبَهَ حرفًا غيرَ موجودٍ[1].

= وجعل الزمخشري في «المفصل» علة بناء المبهمات تضمنَها شبه معنى الحرف، وحكى ابن بَرْهان، عن أبي الحسن، عن عيسى صاحب «الجامع» أنه: «إنما بُني المبهم لتضمنه معنى الإشارة التي تقوم مقام حرف التعريف؛ إلا أن حرف التعريف بالألف واللام ـ يرجع إلى جنس أو معهود. والتعريف بالإشارة خارج عنهما؛ لأنك تقول للمخاطب: (هذا) ـ مع الإشارة بجارحة أو ما يقوم مقامها من الكلام على غير معنى الجنس. ولا عهد بينك وبينه، وإنما هو تعريف لهذا الحاضر».

فإن قيل: إذا قلنا بالمشهور، وهو واضح في (أُولاءِ) ونحوه، أما (هؤلاء) فلا يمكن دعوى التضمن فيه لظهور الحرف، وهو (ها)، **فالجواب** ـ ما قال الأصفهاني: الحرف الذي هو (ها) غير ذاك الذي تضمن معناه، وهذا الموجود زائد، كما أن الألف واللام في (الأمس) عند من بناه زائدة، وأن الاسم بني لتضمنه معنى ألف ولام أخرى.

وذكر الفارسي: أن حرف الاستفهام والشرط ـ على مذهب سيبويه ـ مقدَّر مع أسماء الشرط والاستفهام، وحُذِفَ للعلم به. وعلى هذا: فالبناء في الاستفهام والشرط بالنظر إلى الحرف المحذوف؛ لأنه في حكم المنطوق به لا بالنظر إلى الاسم. قال صاحب «البسيط»: وهذا ضعيف؛ لأن تقدير حرف الاستفهام مع الاسم المعرب لا يوجب له البناء؛ فالوجه: المصير إلى تضمن معنى الحرف لتحقق علة البناء مع إفادة المعنى». انتهى.

وإنما كان الشبه المعنوي موجبًا للبناء؛ لأن حق الاسم أن يدل على معنى في نفسه؛ فإذا وجد مع ذلك أنه قد دل على معنى في غيره كان مشبهًا للحرف في ذلك؛ إذ الدلالة على معنى فِي الغير إنما هي من شأن الحروف. «تمهيد القواعد» (١/ ٢٣٩).

(١) أورد على الناظم الظروف؛ فإنها معربة، وقد نَصَّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ على أنها مضمنة معنى (فِي)؛ حيث قال:

الظَّرْفُ وَقْتٌ أَوْ مَكَانٌ ضُمِّنَا فِي بِاطِّرَادٍ كَهُنَا امْكُثْ أَزْمُنَا

أجاب ناظر الجيش في «تمهيد القواعد» (٤/ ١٨٩٣) بقوله: «والذي يظهر أن يقال: إن أسماء الشرط وأسماء الاستفهام ـ مثلًا ـ حالَ وضعها ضمنت معنى الحرف؛ فالتضمين حاصل لها قبل التركيب، وأما الاسم المستعمل ظرفًا، فإنما تضمن معنى (في) بعد التركيب، أعني: بعد استعماله ظرفًا، وإذا ـ كان كذلك: =

....

= فإنما تضمن الظرف معنى الحرف بانضمام العامل فيه إليه، فكأن الذي تضمن معنى (في) حينئذ ـ إنما هو مجموع الكلمتين لا الظرف وحده، ومما يدل على ذلك: أنه لا ينسب إلى الاسم المتضمن المذكور، حتى يكون ظرفًا؛ أي: منصوبًا، ولا يكون منصوبًا إلا بانضمام عامله إليه».

ويوافقه قول الناظم في «شرح التسهيل» (٢/٣١٢): «وأجاز الفراء بناء (غير) على الفتح عند تفريغ العامل، سواء كان المضاف إليه معربًا أو مبنيًّا، فيقال على رأيه: ما جاء غيرَ زيد، وما جاءك أحد غيرَك، ولم يذكر في الاحتجاج لذلك من كلام العرب غير مضاف إلى مبني، وكان حامله على العموم جعل سبب البناء تضمّن غير معنى (إلّا)، وذلك عارضٌ فلا يُجعل وحده سببًا».

وقد سبقه إلى هذا الجواب: ابن الخشاب في «المرتجل» (ص١٠٢) وزاد: «فظهوره في بعض الأحوال كظهوره في جميعها، وفي بعض الظروف كظهوره في كلها».

قال الزركشي في «التأصيل» (ص٣٨): «وهو منتقض بالأسماء التي لم تستعمل إلا ظروفًا؛ فإن التضمن فيها لازم، ومع ذلك ليست مبنية.

وأجاب غيره: بأن الاسم المضمن لمعنى الحرف ـ إنما يبنى إذا كان مستغنيًا في أصل وضعه عن الحرف، وضُمِّنَ معناه للاختصار.

وأما الظروف: فظهور الحرف معها هو الأصل، وهي في أصل وضعها محتاجة إليه. وإنما أجيز حذفه للعلم به، ولو كان حذف حرف الجر من الاسم المتعدَّى إليه الفعل به يوجب بناءه ـ لوجب أن يُبْنَى المفعول به والمفعول له إذا حذف حرف الجر في الشعر. وأيضًا فالظروف كثيرة؛ فلو بنيت لَكثُرَ البناء في الاسم، وأنه خلاف الأصل.

والحق: أن المراد بـ(التضمن) ـ هنا ـ غير التضمن في باب الظروف؛ بل التضمن قسمان:

أحدهما: انتقال معنى الحرف إلى الاسم بالوضع، وهو المراد في باب البناء.

والثاني: مقارنة معنى الحرف للاسم حالة التركيب، لا بالوضع. وهو المراد في باب الظروف؛ فإن الظروف ضُمِّنَتْ معنى (في) حالة التركيب، لا حالة الوضع، بدليل أنك إذا لفظت بـ(يوم الخميس) وحده، لم تجد فيه معنى (في) ألبتة، وإنما تجده إذا قلت: (صمتُ يوم الخميس)، بخلاف (متى)، ونحوه من المبنيات، إلا أن تسمية الأول تضمينًا ظاهر، والآخر فيه تجوُّز؛ ولهذا رجع ابن مالك في بقية =

= كتبه عن (الظرف) بـ(التضمن) إلى (التقدير)، كما في «الكافية»، وإلى (المقارنة)، كما في «شرحها».

وقد يقال: إذا كان المراد بـ(التضمن) ـ هنا ـ تضمُّنَ حرف مخصوص، لا مطلق الحرف، كما صرح به صاحب «البسيط»، زال الاعتراض بالظرف.

وبعد؛ فهذا السؤال قديم، قال أبو الفتح في «خاطرياته»: «سألته عن الظروف المنصوبة؛ فقلتُ: قد قلتَ: إن فيها معنى (في)، فِلِمَ لم تبنها لتضمنها معنى الحرف؟ فقال: لم يدخلها معنى الحرف؛ لأنها ضمنت معناه، وترك اللفظ به؛ بل دخلها معنى الحرف قبل حد دخوله، والحرف ملفوظ به، بدليل إلزامهم ضمير الظرف الحرف، فدل على أن الحرف كأنه ملفوظ به مع المظهر؛ لأن ما يدخل على المظهر يدخل على مضمره، تقول: (ضربت زيدًا، وضربته). فقلت له: فيلزم على هذا أن يكون الظرف مجرورًا، فقال: لم يُجَرَّ؛ لأن الحرف لما زال عن اللفظ عاقبه النصب، كما أنه لما زال من المفعول عاقبه النصب في قولك: (اخترتُ الرجال زيدًا)، وإن كان بمعنى المفعول، ولا حرف فيه بمعناه، وفيه الحرف.

قال: ونظيره: قوله:

ألا أيُّهذا الزَّاجري أحضرَ الوغى

لأن (أن) كأنها مقدرة، ولكنه لما زال لفظها عاقبها الرفع، ونحو: (مررت بكُلٍّ قائمًا) فـ(كل) متعرفة بما أضيفت إليه بعد حذفه على حد تعرفها به ملفوظًا به، ولكنه لما حذف من اللفظ عاقبه التنوين. قال: فالإضافة في (كل)، و(أنْ) في (أحضر الوغى)، والحرف في الظرف وفي المفعول كأنها مقدرة في هذه الحال، وهي في الحقيقة يُقَدَّرُ اللفظ بها مع زوال التنوين من (كل) وزوال النصب من الظرف والمفعول به، فهذا تقدير للفظ بالحرف والاسم على شرط. وليس هو تقديرًا مطلقًا ليُعْتَرض بما مَرَّ من التقدير». انتهى.

[الأسماء المتضمنة للحروف على ثلاثة أضرب]:

ذكر علم الدين اللورقي الأندلسي أنها على ثلاثة أضرب:

أحدها: ما لا يجوز إظهار الحرف معه، نحو: (متى)، و(كَمْ). وهذا مبني لا محالة.

الثاني: ما يكون الحرف المتضمن مرادًا كالمنطوق به، لكن عُدل عن النطق به إلى النطق بدونه، فكأنه ملفوظ به، ولو كان ملفوظًا به لم يكن مبنيًا، وكذلك إذا =

أنواع الأسماء المتضمنة للحروف

= عُدل عن النطق به، كـ(سَحَر)، فمثل هذا لا يقتضي البناء.

والثالث: ما يجوز إظهار الحرف معه، كالظروف والإضافة التي بمعنى (مِنْ) أو اللام أو (في) عند من يثبتها؛ فهذا لا يجوز بناؤه لجواز إظهار ذلك الحرف. وهذا ضابط حسن في كل ما ينوب عن الحروف من الأسماء ما يبني منها وما لا يبنى.

«تأصيل البُنَى» (ص٤٠)، و«الأشباه والنظائر» (١/ ١٣٧ ـ ١٣٨).

[اعتراض أخر]:

❊ وأورد عليه (أَيٍّ)؛ فإنها تأتي شرطية واستفهامية، ومع ذلك فهي تعرب.

أجاب ابن الناظم بقوله (ص٢٧): «فإنها بالنظر إلى تضمنها معنى الحرف تستحق البناء، لكن عارض لزوم الإضافة إلى الاسم المفرد، التي هي من خواص الأسماء، فأعربت».

قال الزركشي في «تأصيل البُنَى» (ص٤٢): «وفيه نظر؛ لأن (إذ، ولَدُنْ)، كقوله تعالى: ﴿مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ ۝٦﴾ [النمل: ٦] ونحوهما، مبنيان مع ملازمتهما للإضافة.

وإنما الجواب: أن العلة مركبة من الإضافة وأمر آخر، وهو كونها بمعنى (كل) مع النكرة، و(بعض) مع المعرفة، و(كل، وبعض) معربان.

وأجاب ابن إياز في «قواعد المطارحة»: بأن (إذ) بناؤها لازم، و(كم)، (لَدُ) موضوعتان وضع الحروف، ولا يلزم من معارضة الإضافة البناءَ العارض معارضتُها البناء اللازم.

فإن قيل: فـ(أيُّهم) من قوله تعالى: ﴿لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ﴾ [مريم: ٦٩] مضافة، وبناؤها عارض، ومع ذلك فلم تعارض الإضافة عروض البناء عند سيبويه.

أجاب: لأجل ذلك فَرَّ ابن السراج، فقال: إنه على الحكاية، وبه قال الخليل. نَعَمْ ههنا سببان: أحدهما: كونها موصولة. والآخر: حذف صدر صلتها. والإضافة تعارض مقتضى البناء الواحد لا المقتضيين.

وأشار ابن مالك في «شرح التسهيل» ـ في باب الموصول ـ إلى فرق لطيف، وذلك أنه لم يأخذ كون (أيّ) مقام (تا، وحا) في مشابهة الحرف، لكن أخذ بمعنى لطيف؛ وهو أن إضافتها قد خالفت بها أخواتها من أسماء الشرط والاستفهام؛ فخرجت عن النظائر بإضافتها؛ فخرجت عنها بإعرابها. =

علة إعراب (أيّ) على الرغم من تضمنها معنى الحرف

z:/MkT2018/Jawzi/shrh-ebn_akil.3d/70x100/Thursday 3rd May 2018/Sanabel Press سحب ثاني/ شرح ابن عقيل

فمثالُ الأوّلِ[١]: (متى) فإنّها[٢] مبنيّةٌ؛ لِشَبَهِها الحرفَ فِي المعنى، فإنَّها تُسْتَعْمَلُ للاستفهام، نحوُ: (متى تَقُومُ؟) وللشرطِ، نحوُ: (متى تَقُمْ أَقُمْ)، وفي الحالتيْنِ[٣] هي مُشْبِهَةٌ لحرفٍ موجودٍ؛ لأنَّها فِي الاستفهامِ كـ(الهمزةِ)، وفِي الشرطِ كـ(إنْ).

ومثالُ الثانِي: (هنا)؛ فإنَّها مبنيَّةٌ لِشَبَهِها حرفًا كانَ يَنْبَغِي أنْ يُوضَعَ فلم [٥/ظ] يُوضَعْ.

وذلكَ لأنَّ الإشارةَ معنًى من المعانِي[٤]، فحقُّها أنْ يُوضَعَ لها

= وبهذا يجاب عن مسألة (لَدُنْ) ونحوها؛ لأن (لدن) لم تخالف الظروف في ذلك؛ لأن كثيرًا منها مضاف، ثم إنه لم يأخذ معنى (الكلية، والبعضية) في الموصولة؛ لأنها لا تضاف إلا لمعرفة؛ فاعلمه فإنه حَسَنٌ.

[علة بناء (أيّ)]:

وهٰهنا سؤال، هو ما علة بناء (أيّ) إذا أضيفت وحُذِفَ صدر صلتها؟ فإنهم نصُّوا على أنها إنما خرجت عن نظائرها فأُعربت لأجل الإضافة، وهي موجودة في حالة وجوب بنائها؛ ومِنْ ثَمَّ أبطل ابن جني في «الخصائص» (٢/ ٣٨) اعتذارهم عن إعرابها بلزوم الإضافة. وقال: «الإضافة لا تنافي البناء؛ بل لو جعلها جاعل سببًا للبناء لكان أعذر ممن يجعلها نافية له؛ ألا ترى أن المضاف بعض الاسم، وبعض الاسم صوت، والصوت واجب بناؤه. وقد قالوا: (كم رجل قد رأيت) فـ(كم) مبنية وهي مضافة، وقالوا أيضًا: (لأضربن أيُّهم أفضل)، وهي مبنية عند سيبويه». انتهى.

وجواب هذا: أن الحذف للمُصَدَّرِ منها إنما هو لتنزيل المضاف إليه منزلته، فكأنها لم تضف لا لفظًا ولا نية. والمقتضى للإعراب المعارض لشبه الحرف هو الإضافة.

[تنبيه]: قد ظهر أن البناء لا يمنع من الإضافة في صور، منها: أنهم اختلفوا في المجرور بـ(كم) الخبرية هل هو بالإضافة أو بحرف الجر المقدر؟ فعند الجمهور كما قاله العكبري في «شرح الإيضاح»: إنه بالإضافة. قالوا: والبناء لا يمنع من الإضافة كما في (لدن)».

(١) كتب فوقها في حاشية (ع): «أي: ما أشبه حرفًا موجودًا».

(٢) في (س): «لأنها». (٣) في (ع): «الحالين».

(٤) أي: الجزئية غير المستقلة، لكونها لا تتعقل إلا بين شيئين. فإن هذه هي معاني =

حرفٌ يَدُلُّ عليها، كما وَضَعُوا للنفيِ (ما)، وللنهيِ (لا)، وللتمنِّي (لَيْتَ)، وللترَجِّي (لَعَلَّ)، ونحوَ ذلك، فبُنِيَتْ أسماءُ الإشارةِ لِشَبَهِها فِي المعنى حرفًا مُقَدَّرًا(١)(٢).

والثالثُ: شَبَهُه لهُ فِي النيابةِ عن الفعلِ(٣) وعدمِ التأثُرِ بالعاملِ؛

= الحروف. «الخضري» (١/ ٢٨).

قال السجاعي (ص١٣): «وبيان ذلك أن الإشارة نسبة بين المشار والمشار إليه، والتنبيه نسبة بين المنبه والمنبه، وما كان كذلك لا يستقل بالمفهومية؛ فحقه أن يؤدى بالحرف، لا بالاسم أو بالفعل؛ لأن كلًّا منهما مستقل بالمفهومية. فتأمل».

(١) كذا قال أبو حيان في «منهج السالك» (ص٧). قال الخضري: وتابعه جميع الشراح.

قال السيوطي: «وطالما فحصتُ عن نظير لها في ذلك؛ حتى رأيت في «بحر أبي حيان» (٣/ ٨): أن بناء (لدن) لدلالتها على الملاصقة والقرب؛ زيادة على الظرفية المفادة بـ(عند). وهذا معنى جزئي حقُّه الحرف، ولم يضعوه. وذكر ابن الصائغ: أن (ما) التعجبية كذلك؛ لأنه لم يوضع للتعجب حرف؛ إلا أن الشبه الوضعي ظاهر فيها. ولا يَرِد على الأول: أن (أل) العهدية حرفٌ موضوع للإشارة إلى معهود ذهني؛ لأن الكلام في الإشارة الحسية باليد ونحوها، وهي غير الذهنية ـ كما هو ظاهر، لكن نقل ابن فلاح، عن أبي علي: أن بناء أسماء الإشارة لتضمنها معنى (أل)» «الخضري» (١/ ٢٨).

(٢) (م) نَقَلَ ابنُ فَلاحٍ عن أبي عليٍّ الفارِسِيِّ: أنَّ أسماءَ الإشارةِ مبنيَّةٌ؛ لأنَّها مِن حَيْثُ المعنَى أَشْبَهَتْ حَرفًا موجودًا، وَهوَ (أل) العهديَّةُ؛ فإنَّها تُشِيرُ إِلَى معهودٍ بينَ المُتَكَلِّمِ والمُخاطَبِ، ولمَّا كانَتِ الإشارةُ فِي هنا ونحوِها حِسِّيَّةً، وفي (ألِ) العهديَّةِ ذِهْنِيَّةً ـ لم يَرْتَضِ المُحَقِّقُونَ ذلك، وذَهَبُوا إِلَى مَا ذَكَرَه الشارِحُ: مِن أنَّ أسماءَ الإشارةِ بُنِيَتْ لِشَبَهِهَا فِي المعنَى حرفًا مقدَّرًا...

وأَيْضًا (ما) التعجبيَّةُ؛ فإنَّها دالَّةٌ عَلَى التعجُّبِ، ولم تَضَعِ العربُ للتعجُّبِ حرفًا، فيَكُونُ بناءُ كلٍّ واحدٍ مِن هذين الاسمَيْنِ لشَبَهِهِ فِي المعنى حرفًا مقدَّرًا. فافْهَمْ ذلك (م).

(٣) هو الشبه الاستعمالي ـ وهو يعم: النيابة والافتقار. وضابطه: أن يلزم الاسم طريقة من طرائق الحروف الدالة على المعاني؛ كأن ينوب الاسم عن الفعل في معناه وعمله، ولا يدخل عليه عامل من العوامل، فيؤثر فيه لفظًا أو محلًا. =

وذلك كأسماءِ الأفعالِ، نحوِ: (دَرَاكِ زيدًا) فدَرَاكِ مبنيٌّ؛ لِشَبَهِهِ بالحرفِ فِي كونِه يَعْمَلُ ولا يَعْمَلُ فيه غيرُه(١) - كما أنَّ الحرفَ كذلك.

= [من صور الشبه الاستعمالي]:

أن ينوب عن الفعل ولا يتأثر بالعوامل؛ فإن شأن الحرف كذلك، وذلك كأسماء الأفعال، نحو: (نزال، وهيهات)؛ فإنها نابت عن (انزل، وبَعُدَ)، ولا تقع معمولة لعامل أصلًا؛ فأشبهت نحو: (ليت، ولعل، وهل)، فإنها نابت عن (أتمنى، وأترجى، وأستفهم)، ولا تقع معمولة لعامل، فبُنِيَتْ لذلك.

وخرج بذلك شيئان: المصادر، نحو: (ضربًا زيدًا)، والأوصاف في نحو: (جاء الضارب زيدًا)، و(أقائم الزيدان؟)؛ فإنها وإن نابت عن الفعل، لكنها متأثرة بالعوامل؛ فلم يستحكم الشبه.

ومنها: أن يكون مفتقرًا افتقارًا أصليًا إلى جملة، وذلك كالموصولات؛ فإنك تقول: (جاء زيد) فيتم الكلام، وتقول: (جاء الذي) فلا يتم حتى تقول: (قام أبوه)، أو نحوه، لا ينفك من ذلك.

والافتقار العارض أو إلى المفرد لا يؤثر؛ فالأول: (اضرب رجلًا آمنًا)، فـ(رجلًا) - هنا - مفتقر إلى ما بعده، لكنه لا بطريق الأصالة، ألا ترى أنك تقول: (جاءني رجل)، فلا يفتقر إلى شيء أصلًا. والثاني: نحو: (سبحان الله).

«أوضح المسالك» (١/ ٣٢)، «التصريح» (١/ ٥٠)، «تأصيل البنى» (ص٤٦).

(١) (م) اسمُ الفِعْلِ مَا دامَ مقصودًا معناه: لا يَدْخُلُ عليه عاملٌ أصلًا، فَضْلًا عن أنْ يَعْمَلَ فيه. وعبارةُ الشارحِ كغيرِه تُوهِمُ أنَّ العواملَ قد تَدْخُلُ عليه، ولكنَّها لا تُؤَثِّرُ فيه، فكانَ الأَوْلَى بِهِ أنْ يَقولَ: (ولا يَدْخُلُ عليه عاملٌ أصلًا) بدلًا من قولِه: (ولا يَعْمَلُ فيه غيرُه). وقولُنا: (ما دامَ مقصودًا منه معناه) نُرِيدُ بِهِ الإشارةَ إِلَى أنَّ اسمَ الفِعْلِ إذا لم يُقْصَدْ بِهِ معناهُ، بأنْ يُقْصَدَ لفظُه مثلًا - فإنَّ العَامِلَ قد يَدْخُلُ عليه، وَذَلِكَ كَمَا فِي قولِ زُهَيْرِ بنِ أَبِي سُلْمَى المُزَنِيِّ:

وَلَـنِـعْـمَ حَـشْـوُ الـدِّرْعِ أَنْـتَ إِذَا ... دُعِـيَـتْ نَـزَالِ وَلُـجَّ فِـي الـذُّعْـرِ

فنَزَالِ فِي هَذَا البيتِ مقصودٌ بها اللفظُ؛ ولذلكَ وَقَعَتْ نائبَ فاعلٍ، فهِي مرفوعةٌ بضمَّةٍ مقدَّرَةٍ عَلَى آخِرِها، مَنَعَ مِن ظُهُورِها اشْتِغَالُ المَحلِّ بِحَرَكَةِ البناءِ الأصليِّ، ومِثْلُه قولُ زَيْدِ الخَيْلِ:

وقَـدْ عَـلِـمَـتْ سَـلَامَـةُ أَنَّ سَـيْـفِـي ... كَـرِيـهٌ كُـلَّـمَـا دُعِـيَـتْ نَـزَالِ

ونظيرُهما قولُ جُرَيْبَةَ الفَقْعَسِيِّ:

عَـرَضْـنَـا نَـزَالِ فَـلَـمْ يَـنْـزِلُـوا ... وكَـانَـتْ نَـزَالِ عـلـيـهـمْ أَطَـمْ (م) =

z:/MkT2018/Jawzi/shrh-ebn_akil.3d/70x100/Thursday 3rd May 2018/Sanabel Press سحب ثاني/ شرح ابن عقيل

واحْتَرَزَ بقولِهِ: (بِلَا تَأَثُّرٍ) عمَّا[1] نابَ عن الفعلِ وهو متأثِّرٌ[2] بالعاملِ، [نحوِ: (ضَربًا زيدًا) فإنَّه نائبٌ منابَ (اضْرِبْ) وليسَ بمبنيٍّ؛ لتَأَثُّرِهِ بالعاملِ][3]؛ فإنَّه منصوبٌ بالفعلِ المحذوفِ، بخلافِ (دَرَاكِ) فإنَّه - وإنْ كانَ نائبًا عن (أَدْرِكْ) - فليسَ[4] متأثِّرًا[5] بالعاملِ.

وحاصلُ ما ذَكَرَهُ المصنِّفُ[6]: أنَّ المصدرَ الموضوعَ موضعَ الفعلِ وأسماءَ الأفعالِ اشْتَرَكَا فِي النيابةِ مَنابَ الفعلِ، لكنَّ المصدرَ متأثِّرٌ[7] بالعاملِ[8]، فأُعْرِبَ لعدمِ مُشابَهَتِهِ الحرفَ، وأسماءَ الأفعالِ غيرُ متأثِّرَةٍ[9] بالعاملِ؛ فبُنِيَتْ لمُشَابَهَتِهَا الحرفَ فِي أنها نائِبَةٌ عن الفعلِ وغيرُ متأثِّرةٍ به.

وهذا[10] الذي ذَكَرَه المصنِّفُ مبنيٌّ[11] على أنَّ أسماءَ الأفعالِ لا مَحَلَّ لها مِن الإعرابِ[12]، ....

= وينظر: «الخضري» (١/ ٢٨).

(١) في (س)، (ع): «مما».

(٢) كانت في (ك): «متأثرًا»، ثم كشط الألف المنون - على الجادة.

(٣) ما بين المعكوفين كتبه في (ك) في الحاشية، وكتب بعدها: «صح».

(٤) في (س)، (ك)، (ع): «ليس»، بدون فاءٍ. لكنه كتب في حاشية (س) كلمة: «لكنه»، ووضع بعدها صح. حتى تصبح العبارة عنده: «لكنه ليس»، والله أعلم.

(٥) رسمها في (ك): «متوثرًا». (٦) ليس في (س)، (ك)، (ع).

(٧) بين الكلمتين في (ك) بياض بمقدار حرف.

(٨) وضع على حرف العين في (ك) علامة «ع».

(٩) في حاشية (س) ما نصه: «لقائل أن يقول: عدم التأثر إن كان بعد الحكم بالبناء - فلا يصح جعله علةً له؟

يكن الجواب عن ذلك: بأن يقال: علة عدم التأثر سابقة في الذهن، وإن كانت في الخارج مسبوقة؛ فليتأمل».

(١٠) في (ك): «فهذا». (١١) في (س)، (ك)، (ع): «ينبني».

(١٢) وَهُوَ رَأْيُ الْأَخْفَش، ونسبه صاحب الكافي إلى الجمهور، وصحَّحه جمع من أهل العلم، منهم: العلامة ابن هشام فى «شرح اللمحة» (٢/ ١٠٨)، والشيخ خالد الأزهري في «التصريح» (١/ ٤٧)، و«الخضري» (١/ ٢٨).

وانظر: «الحلبيات» (ص١٠٨)، و«الارتشاف» (٥/ ٢٣١١). =

والمسألةُ[١] خِلافِيَّةٌ[٢] [وسَنَذْكُرُ ذلكَ][٣] فِي بابِ أسماءِ الأفعالِ.

الرابعُ[٤]: شَبَهُ الحرفِ فِي الافتقارِ[٥] اللازمِ، وإليه أشارَ بقولِه: (وكَافْتِقَارٍ أُصِّلَا[٦]) وذلك [٦/و] كالأسماءِ الموصولةِ، نحوِ: (الذي) فإنَّها

= ونصُّ أبي حيان في «الارتشاف»: «وذهب سيبويه، والمازني، وأبو علي الدينوري - إلى أنها في موضع نصب، والقولان عن الفارسي».

(١) رسمت في (ع): «والمسئلة».

(٢) (م) إذا قُلْتَ (هَيْهَاتَ زَيْدٌ) مثلًا - فللعلماءِ فِي إعْرَابِهِ ثلاثةُ آراءٍ:
الأوَّلُ - وَهوَ مَذْهَبُ الأَخْفَشِ، وَهوَ الصحيحُ الَّذِي رَجَّحَهُ جمهورُ علماءِ النحوِ -: أنَّ (هَيْهَاتَ) اسمُ فعلٍ مَاضٍ مبنيٌّ عَلَى الفتحِ لَا مَحَلَّ له من الإعرابِ، وزَيْدٌ: فَاعِلٌ مرفوعٌ بالضمَّةِ، وهذا الرأيُ هو الَّذِي عليه قولُ الناظمِ: «إنَّ سببَ البناءِ فِي أسماءِ الأفعالِ كونُها نائبةً عن الفِعْلِ وغيرَ متأثِّرةٍ بعاملٍ؛ لا مَلفوظٍ بِهِ ولا مقدَّرٍ».
والثاني - وَهوَ رأيُ سِيبَوَيْهِ -: أنَّ (هَيْهَاتَ) مُبْتَدَأٌ مبنيٌّ عَلَى الفتحِ فِي مَحلِّ رفعٍ، فهو متأثِّرٌ بِعَامِلٍ معنويٍّ وَهوَ الابتداءُ، وزيدٌ: فَاعِلٌ سَدَّ مَسَدَّ الخَبَرِ.
والثالثُ - وَهوَ رأيُ المَازِنِيِّ -: أنَّ (هيهات) مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ لفعلٍ محذوفٍ مِن معناه، وزَيْدٌ: فَاعِلٌ به، وكأنك قلتَ: بَعُدَ بُعْدًا زيدٌ، فهو متأثِّرٌ بِعَامِلٍ لفظيٍّ محذوفٍ من الكلامِ. ولا يَجْرِي كلامُ الناظمِ عَلَى واحدٍ من هذين القولَيْنِ: الثاني والثالثِ، وعِلَّةُ بناءِ اسمِ الفِعْلِ عَلَى هذين القولَيْنِ تَضَمُّنُ أغلبِ ألفاظِه - وَهِيَ الألفاظُ الدالَّةُ عَلَى الأمرِ منه - معنى لامِ الأمرِ، وسائرُه محمولٌ عليه؛ يَعنِي: أنَّ اسمَ الفعلِ، عَلَى هذين الرأيَيْنِ أَشْبَهَ الحرفَ شَبَهًا معنويًّا لا نِيابيًّا (م).

(٣) في (س)، (ك)، (ع): «وسنذكرها».

(٤) في (ص)، (ح)، (م): «والرابع». (٥) إلى جملة.

(٦) قال الشيخ خالد الأزهري في «التصريح» (٤٨/١): «والأصل: كنيابة أصلت وافتقار أصل، ليسلم مما نقله الشاطبي عن بعض الشيوخ حيث قال: «وهذا يعني بلا تأثر لا محصول له، فإن تقديره: من شرط بناء اسم الفعل أن لا يكون العامل مؤثرًا في لفظه، وهذا هو نتيجة وجوب البناء لا شرطه ولا سببه، فحاصل المعنى على هذا: من شرط بناء اسم الفعل، أن لا يكون معربًا، وهذا محال».اهـ.
ولما ورد المصدر النائب عن فعله؛ لأن نيابته عن الفعل عارضة في بعض التراكيب - كما صرَّحوا به بخلاف اسم الفعل، فإن نيابته عن الفعل متأصلة في المرتجلات، ومنزلة منزلة المتأصلة في المنقولات، وهذا هو السر في بناء اسم =

مفتقِرَةٌ فِي سائرِ[١] أحوالِها إلى الصِّلَةِ، فأَشْبَهَتِ الحرفَ فِي مُلازمةِ[٢] الافتقارِ[٣] فبُنِيَتْ[٤].

= الفعل وإعراب المصدر النائب عن فعله، مع أن كلًّا منهما نائب عن الفعل، وإلا فما الفرق؟ فليتأمل!».

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ في «تمرين الطلاب» (ص٨): «وفي (أصلًا) ضمير مستتر فيه مرفوع على النيابة عن الفاعل يعود إلى افتقار، والألف فيه للإطلاق، ولو جعلت ضميرًا عائدًا على نيابة وافتقار لصحَّ، واستغني عن قوله: (بلا تأثرٍ) المسوق لإخراج المصدر النائب عن فعله؛ لأن نيابته عنه عارضة في بعض التراكيب دون بعض، ولذلك كان معربًا».

(١) في (ك): «جميع».

(٢) في (س)، (ك)، (ع): «ملازمته».

(٣) لأنه موضوع لربط معاني الأفعال، وشبهها بالأسماء فلا يفهم معناه إلا بجملة يقع فيها فهو مفتقر إليها أبدًا. «الخضري» (١/٢٩).

(٤) (م) زادَ ابنُ مالكٍ فِي «شَرْحِ الكافِيَةِ الكُبْرَى» - نوعًا خامسًا سَمَّاه: الشَّبَهَ الإهماليَّ، وفَسَّرَه: بأنْ يُشْبِهَ الاسمُ الحرفَ فِي كونِه لا عاملًا ولا معمولًا.

ومَثَّلَ له بأوائلِ السُّوَرِ، نحوِ: (الم، ق، ص) وهذا جارٍ عَلَى القولِ بأنَّ فواتحَ السورِ لَا مَحلَّ لَهَا مِنَ الإعْرَابِ؛ لأنَّها من المُتشابِهِ الَّذِي لا يُدْرَكُ معناه. وقيلَ: إنها فِي مَحلِّ رفعٍ عَلَى أنها مُبْتَدَأٌ خبرُه محذوفٌ، أو خبرٌ مبتدؤه محذوفٌ، أو فِي مَحلِّ نصبٍ بفعلٍ مقدَّرٍ؛ كاقْرَأْ ونحوِه، أو فِي مَحلِّ جرٍّ بواوِ القَسَمِ المحذوفةِ، وجَعَلَ بعضُهم مِن هَذَا النوعِ الأسماءَ قبلَ التركيبِ، وأسماءَ الهِجاءِ المسرودةَ، وأسماءَ العددِ المسرودةَ، وزادَ ابنُ مالكٍ أَيْضًا نوعًا سادسًا سَمَّاهُ الشَّبَهَ اللفظيَّ، وهو: أنْ يَكُونَ لفظُ الاسم كلفظِ حرفٍ من حروفِ المعاني، وَذَلِكَ مِثْلُ (حاشَا) الاسميَّةِ؛ فإنَّها أَشْبَهَتْ (حاشَا) الحرفيَّةَ فِي اللفظِ.

واعْلَمْ أنَّهُ قد يَجْتَمِعُ فِي اسمٍ واحدٍ مبنيٍّ شَبَهَانِ فأكثرُ، ومِن ذلك المُضْمَرَاتُ؛ فإنَّ فيها **الشَّبَهَ المعنويَّ**؛ إذِ التكلُّمُ والخِطابُ والغَيبةُ من المعاني التي تَتَأَدَّى بالحروفِ، وفيها **الشَّبَهُ الافتقاريُّ**؛ لأنَّ كلَّ ضميرٍ يَفْتَقِرُ افتقارًا متأصِّلًا إِلَى مَا يُفَسِّرُه، وفيها **الشَّبَهُ الوضعيُّ**، فإنَّ أغلبَ الضمائرِ وُضِعَ عَلَى حرفٍ أو حرفَينِ، وَمَا زادَ فِي وَضْعِه عَلَى ذلك فمحمولٌ عليه؛ طَرْدًا للبابِ عَلَى وَتِيرةٍ واحدةٍ، وقد نَصَّ عَلَى ذَلِكَ ابنُ مالكٍ فِي مَتْنِ «التَّسْهِيلِ» (م).

الشبه الإهمالي
أمثلته

الشبه اللفظي

اجتماع أكثر من شبه في الاسم الواحد

وحاصلُ البيتيْنِ[١]: أنَّ البناءَ يكونُ فِي سِتَّةِ أبوابٍ[٢]: المُضْمَرَاتِ[٣]، وأسماءِ الشرطِ، وأسماءِ الاستفهامِ، وأسماءِ الإشارةِ، وأسماءِ الأفعالِ، والأسماءِ الموصولةِ[٤]. واللهُ أعلم.

---

(١) في حاشية (س) ما نصه:

صل مضمرًا بشرط الاستفهام وشر إلى اسم فعل بالتزام

وكأنه يجمع هذه الستة في بيت واحد ليحفظ، والله أعلم.

(٢) وهي متفرقة على وجوه الشبه الأربعة المذكورة: **فالمضمرات** للشبه الوضعي؛ سواء أكان على حرف مثل (التاء) أو حرفين مثل (نا)، وحمل باقي المضمرات عليهما، **وأسماء الشرط، والاستفهام، والإشارة** للشبه المعنوي، **والموصولات، ونحوها** للافتقاري، **وأسماء الأفعال** للاستعمالي. وزاد في «شرح الكافية» الشبه الإهمالي؛ كالحروف المهملة، ومثله بالأسماء قبل التركيب.

قال الخضري: «وذكر في «التسهيل» من وجوه بناء المضمرات ـ الشبه الجمودي؛ أي: عدم التصرف في لفظها لوجهٍ من الوجوه كالحرف. ولهذا الشبه بنيت أسماء الجهات في قولٍ، وبني (الآن) لعدم التصرف فيه بتثنية ولا غيرها بخلاف (حين)، و(وقت). ويمكن إدراج هذين في **الاستعمالي** ـ كما أدرج ابن هشام فيه الافتقاري، وعدَّهما نوعًا واحدًا في سائر كتبه، وفسَّره: بلزوم الاسم طريقة من طرائق الحروف، وهذا كله بناء أصلي. ومثله باب حذام فيما يظهر.

وأما العارض: فكالمنادى واسم لا، وأسماء الجهات، وقد علمتها، والمركب العددي، وبناؤه لتضمنه معنى العطف ـ مع وقوع الجزء الأول منه موقع ما قبل تاء التأنيث، والعلم المختوم بويه تغليبًا؛ لعجزه الذي هو من أسماء الأصوات.

وهذا البناء كله واجب. وأما الجائز، فمن أسبابه ما سيأتي في الإضافة من إضافة الاسم المبهم إلى مبني، والظرف إلى الجملة. وعدَّ بعضهم منه الشبه اللفظي ـ كما بنيت (حاشا) الاسمية؛ لشبهها بلفظ الحرفية كما في «شرح التسهيل» للمصنف، ومثلها: (عن)، و(على)، و(قد) الاسميات».

وانظر: «الخضري» (١/ ٢٩).

(٣) في (ك): «المضمر».

(٤) وقد اعْتُرض على الناظم: بأنه ترك كثيرًا من الأسماء المبنية، مع أنه ليس فيها شيء من هذه العلل:

فمنها: **(الأسماء قبل التركيب)**، كفواتح السور ونحوها؛ فإن مختار المصنف =

= نفسه: أنها مبنية، وعلة بنائها ليس شيئًا مما سبق؛ بل كما قال في «شرح الكافية»: شبهها بالحروف المهملة؛ في أنها لا عاملة ولا معمولة؛ فكان ينبغي أن يُذْكَرَ من جملة الشبه: (الشبه الإهمالي).

قال الزركشي: «**والجواب**: أنها داخلة في كلامه؛ لأنه حصر العلة في شبه الحرف، وهذه تشبه الحرف، لكنه لم يذكره من جملة أنواع الشبه، ولم يأت في الأنواع بأداة حصر؛ بل قال: (**كالشبه الوضعي**...)، إلى آخره، ولأنّ كلامه في المُسْتَعْمَلات، ولأنه جعلها في «شرح العمدة». من الطراز الأول، كأسماء الأفعال؛ فقال: «بنيت لشبهها بالحروف في عدم التعلق بعامل كأسماء الأفعال».

ومنها: (**أمس**)، فإنها مبنية على المشهور ـ إذا أردت به اليوم الذي قبل يومك، مع أنها لم تشبه الحرف فيما سبق. **وجوابه**: أن للعرب فيها مذهبين: منهم من يعربها إعراب ما لا ينصرف، وعلى هذا فلا كلام. ومنهم من يبنيها، وعلى هذا فعلة بنائها: تضمنها معنى الحرف؛ فهي داخلة في القسم الثاني من كلامه، فإن الأكثرين قالوا: إنه مبني لتضمنه معنى الحرف، وهو لام التعريف؛ إذ ليس هو مُعَرَّفًا إلا بها، بدليل وصفه مما فيه اللام، كقولك: (أمس الدابر)، والصفة كالموصوف في التعريف والتنكير، وليس بِعَلَم ولا مبهم ولا مضاف ولا مضمر، ولا بلام ظاهرة؛ فتعرَّفَ بذلك، ورأيناهم يقولون: (أَمْسِ) وهم يريدون اليوم الذي قبل يومك، وليس هنا تعريفه بشيء، دلَّ ذلك على أنه مضمَّن معنى الألف واللام؛ فتعين تقديرها؛ لأن حكم المعاني الطارئة أن تدل عليها الحروف، فلما لم يوجد الحرف والمعنى الذي يدل عليه الحرف بوجوده ـ حكمنا للاسم بتضمنه إياه. ولولا ذلك لما كان معرفة. وهذا ونحوه مما وقعت معرفته قبل نكرة، هذا هو الصحيح.

ومنها: (**الغايات المقطوعة عن الإضافة**)، نحو: (قَبْلُ، وبعدُ، وأولُ، وعَلُ)، وما حُمل عليها نحو: (حيث، ولدن).

وجوابه: أن علة بنائها ما ذُكر في الموصولات من افتقارها إلى ما يبين معناها؛ لأن المضاف شديد الافتقار إلى المضاف إليه، فصار كتوقف الحرف على متعلقه؛ فإذا قلت: (رأيته قبلُ)، فإنه يحتاج إلى ما يبينه ولا يُبْنَى على الضم إلا إذا تقدم ما يدل عليه، ونُوِي فيه المضاف؛ كما في قوله تعالى: ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾ [الروم: ٤]؛ أي: (من قبل الغلب ومن بعده)، ولو لم يتقدم ﴿غُلِبَتِ ٱلرُّومُ ۝٢﴾ ما صحَّ إطلاقه، وكان المضاف ظاهرًا، ولو لم يُنْوَ أُعرب.

ومنها: (**المنادي المفرد العلم**)، نحو: (يا زيد)؛ فإنه يُبنى على الضم ـ مع أنه =

الغايات المقطوعة عن الإضافة

المنادى المفرد العلم

[ص] [١٨] **وَمُعْرَبُ الأَسْمَاءِ(١) مَا قَدْ سَلِمَا** ....

= ليس فيه شيء مما ذكر.

وجوابه: أن علة بنائه: وقوعه موقع المضمر؛ لأن المنادى مخاطَب، وحق المخاطَبِ: أن يُؤْتَى له بضمير، كـ(ضربت، وضربتك)، فكأنه حقه أن يقال: (يا إياك)، و(يا أنت)، فوقع (يا زيد) موقعه. وهذا معنى قولهم: بُني لتضمنه معنى حرف الخطاب؛ لأنه صار بمعنى (أنت)، فإن كل منادى مخاطب، فلما لازم محلَّه تضمن معنى الحرف؛ ولهذا صار معرفًا، ولم يقولوا: (يا الحارث)، و(يا العباس)؛ لئلا يجتمع تعريفان، نصَّ عليه الفارسي وغيره. وأدرجه ابن الناظم في كلامه على التضمن المعنوي.

ومنها: **(مشاكلة الاسم لما وقع موقع المبنى)**، وذلك مختصٌّ بما كان على (فَعَالِ) عَلَمًا لمؤنث، كـ(حَذام، وَقَطامِ، ورَقَاشِ)، وبابه في اللغة الحجازية؛ فإنهم يبنونه على الكسر، قال:

إذا قالت حَذَامِ فصَدِّقوها ... فإن القولَ ما قالت حَذَامِ

فبناها على الكسر في الموضعين، وهي فاعل فيهما، وأما بنو تميم فيعربونه إعراب ما لا ينصرف. وقد جمع بين اللغتين الشاعر في قوله:

وَمَرَّ دهرٌ على وَبَارِ ... فَهَلَكَتْ جهرةً وَبَارُ

وجوابه: أن في علة بنائه أقوالًا.

ومنها: **(المضاف إلى غير متمكن من الظروف والأسماء المبهمة)**، كـ(يومئذ، وحينئذ، وساعتئذ)، قال تعالى: ﴿مِنْ عَذَابِ يَوْمِئِذٍ﴾ [المعارج: ١١] فيمن قرأ بفتح الميم؛ لإضافته إلى (إذ) وهي مبنية، و(يوم) مجرور لإضافة (عذاب) إليه. وكذلك (مثل، وغير، ودون، وبين) إذا أضفن إلى مبنى؛ لأن المضاف يكتسب من المضاف إليه كثيرًا من أحكامه؛ لأن المتضايفين كالشيء الواحد.

«تأصيل البنى» (ص٤٦ ـ ٥٦) بتصرف.

(١) ذكر يس في «حاشيته على الألفية» (١٩/١): أن الإضافة هنا بمعنى (من)، قال: «وضابطها موجود؛ لأن بين المعرب والأسماء عمومًا وخصوصًا وجيهًا».

وناقشه الحفناوي فيما نقله تلميذه السجاعي (ص١٣) بأن من شرط هذا النوع ـ كما ذكروا في باب الإضافة ـ صحة حمل الثاني على الأول كـ(خاتم حديد)؛ وهذا غير موجود هنا إلا بتكلف، فالأحسن أن يكون من إضافة الصفة للموصوف.

قال الخضري (٢٩/١): «إلا أن يقال: هذا الاختلاف لا ينظر إليه لعروضه، ولإمكان جعل (أل) جنسية؛ فتبطل معنى الجمع، وأما جعله من إضافة الصفة =

المعرب من الأسماء

مشاكلة الاسم لما وقع موقع المبنى

المضاف إلى غير متمكن

[ص] .... مِنْ شَبَهِ الحَرْفِ، (كَأَرْضٍ، وَسُمَا[١])[٢]

[ش] يُرِيدُ[٣]: أنَّ المعربَ[٤] خلافُ المبنيِّ، وقد تَقَدَّمَ أنَّ المبنيَّ: ما أَشْبَهَ الحرفَ، فالمعربُ: ما لم يُشْبِهِ الحرفَ، ويَنْقَسِمُ إلى صحيحٍ؛ وهو ما ليسَ آخِرُه حرفَ عِلَّةٍ كأرضٍ، وإلى مُعْتَلٍّ؛ وهو ما آخِرُه حرفُ عِلَّةٍ (كسِمًا، وسُمًا)[٥] ـ لغةٌ فِي الاسمِ، وفيه سِتٌّ[٦] لغاتٍ[٧]: أُسمٌ ـ بضمِّ

= للموصوف ـ فيرد بأنَّها غير قياسية».

(١) قال الشاطبي (١/٩٩): (سَمَا) وأصله (سماء) بالمدّ من السُّمو... قصره للشعر.

(٢) (م) **وهٰهنا سؤالٌ**، وَهوَ أنَّ الناظمَ فِي ترجمةِ هَذَا البابِ بَدَأَ بالمعربِ وثنَّى بالمبنيِّ فقالَ: (المُعْرَبُ والمبنيُّ) وحينَ أرادَ التقسيمَ بَدَأَ بالمعربِ أَيْضًا فقالَ: (والاسمُ منه معربٌ ومَبْنِي) ولكنَّه حينَ بَدَأَ فِي التفصيلِ وتعريفِ كلِّ واحدٍ مِنْهُمَا بَدَأَ بالمبنيِّ وأَخَّرَ المعربَ، فما وَجْهُهُ؟

والجوابُ عن ذلك: أنَّهُ بَدَأَ فِي الترجمةِ والتقسيمِ بالمعرَبِ؛ لكونِه أشرفَ من المبنيِّ؛ بسببِ كونِه هو الأَصْلَ فِي الأسماءِ، وبَدَأَ فِي التعريفِ بالمبنيِّ لكونِه منحصِرًا، والمعربُ غيرُ منحصِرٍ، أَلَا تَرَى أنَّ خُلاصةَ الكلامِ فِي أسبابِ البناءِ قد أَنْتَجَتْ أنَّ المبنيَّ مِن الأسماءِ سِتَّةُ أبوابٍ ليسَ غيرُ؟! (م).

(٣) في (ك): «يذكر».

(٤) كتب تحتها في (ع): «أي: الاسم».

(٥) رسمت في (س)، (ع): «سمًى وسمًى»، وفي (ك): «سمًى وسم».

(٦) في (س): «ستة». ثم وضع على التاء الأخيرة علامة الإلغاء، لتكون على الجادة في قاعدة العدد. والله أعلم.

(٧) اختلفوا في عدد اللغات فيه على حد ما بلغ كل واحد من العلم، ففي «اللسان» (١٤/٤٠١): «وَفِيهِ أربعُ لُغاتٍ: اسْمٌ واسْمٌ، بالضم، وسِمٌ وسُمٌ؛ ويُنْشَدُ:

واللَّـهُ أَسْـمَـاكَ سُـمًـا مُـبَـارَكَـا ... آثَـرَكَ الـلَّـهُ بِـهِ إيـثـارَكَـا

وَقَالَ آخَرُ:

وعـامُـنـا أَعْـجَـبَـنـا مُـقَـدَّمُـهْ ... يُدْعَى أبا السَّمْحِ وقِرْضابٌ سِمُه سُمُه».

وفي «الإنصاف» (١/١٥ ـ ١٦): خمس لغات.

وذكر زكريا الأنصاري في «الدرر السنية» (١/١٥٧) فيه سبع لغات.

وفي «مغني المحتاج»: عشر لغات نظمها بعضهم في بيت فقال:

سم وسما واسم بتثليث أول ... لهن سماء عاشر ثمت انجلى =

لغات الاسم

لماذا بدأ الناظم بالمعرب في الترجمة وثنى به في التفصيل؟ وجه شرف المعرب المبني منحصر والمعرب غير منحصر

ذكر اجتهاد العلماء في حصر لغات الاسم

الهمزةِ وكسرِها، [و(سُمًى) ـ بضمِّ السينِ وكسرِها، و(سُمٌ) ـ بضمِّ السينِ وكسرِها أيضًا][(١)].

وينقَسِمُ المعربُ أيضًا إلى مُتَمَكِّنٍ[(٢)] أَمْكَنَ[(٣)]، وهو المنصرِفُ؛ كزَيْدٍ وعَمْرٍو، وإلى مُتَمَكِّنٍ غيرِ أَمْكَنَ، وهو غيرُ المُنْصَرِفِ، نحوُ: أحمدَ

= وقال الأشموني في «منهج السالك» (١/ ٤٤): «وفيه عشر لغات؛ منقولة عن العرب: اسم، وسم، وسما، مثلثة، والعاشرة: سماة، وقد جمعتها في قولي [من الرجز]:

لغات الاسم قد حواها الحصر　　　في بيت شعر وهو هذا الشعر
اسم وحذف همزة والقصر　　　مثلثات مع سماة عشر».

وأوصلها بعضهم إلى ثمانية عشر ـ نظمها بقولِهِ:

سِمٌ سِمَةٌ وَاسْمٌ سَمَاةٌ كَذَا سَمَا　　　سَمَاءٌ بتثليثٍ لأَوَّلِ كُلِّهَا

«الصبان» (١/ ٥٧)، «الخضري» (١/ ٢٩)، «السجاعي» (ص١٤)، «المنة الرضية» (ص٧٤).

وأما اشتقاقه: فمذهب البصريين: أنه مشتق من السمو، سمي به لسموه؛ أي: لعلوه على قسيمَيْه الفعل والحرف، وذلك لاستغنائه عنهما، وافتقارهما إليهما، فالمحذوف منه اللام. ومذهب الكوفيين: أنه من الوسم، وهو العلامةُ، وذلك أنه علامة على مسماه، فالمحذوف منه الفاء.

قال أبو حيان في «التذييل والتكميل» (١/ ٤٤): «والأول أرجح؛ لقولهم: أسميت وسميت وسمي وأسماء، ولو كان على مذهب الكوفيين لقالوا: أوسمت ووسمت ووسيم وأوسام، وادعاء أن هذه التصاريف كلها من باب القلب لا ضرورةَ تدعو إلى ذلك».

وإلى هذا أشار ابْنُ معطٍ فِي «ألفيته» (١/ ٢١٧) بقولِهِ:

وَاشْتَقَّ الاسْمَ مِنْ سَمَا البَصْرِيُّ　　　وَاشْتَقَّهُ مِنْ وَسَمَ الكُوفِيُّ
وَالمَذْهَبُ المُقَدَّمُ الجَلِيُّ　　　دَلِيلُهُ الأَسْمَاءُ وَالسُّمِيُّ

(١) العبارة في (ك): «وسم أيضًا وسمًى». وفي (ع): «و«سم»: بضم السين وكسرها، و«سمى»: بضم السين وكسرها».

(٢) أي: في باب الإسمية، وذلك بإعرابه، فلم يشبه الحرف فيبنى، ولم يشبه الفعل فيمنع من الصرف.

(٣) أي: هو الذي يدخله تنوين التمكين، وهو اللاحق للاسم المعرب المنصرف، وفائدتُه: الدلالة على خفة الاسم وتمكنه في باب الاسمية، وقال الخضري (١/ ٢٩): «وهو من (مكن) الثلاثي؛ لأن أفعل التفضيل لا يصاغ من غيره».

ومساجِدَ ومصابِيحَ[1]، فغيرُ المتمكِّنِ: هو المبنيُّ.

والمتمكِّنُ: هو المعرَبُ، وهو قسمانِ: مُتَمَكِّنٌ أَمْكَنُ، ومُتَمَكِّنٌ غيرُ أَمْكَنَ[2]. (والله أعلم)[3].

[ص][١٩] وفِعْلُ أَمْرٍ ومُضِيٍّ[4] بُنِيَا ... وأَعْرَبُوا مُضَارِعًا إِنْ عَرِيَا[5]

[٢٠] مِن نونِ توكيدٍ مُباشِرٍ[6]، ومِنْ ... نونِ إناثٍ[7]، كَـ(يَرُعْنَ مَنْ فُتِنْ)

---

(١) ليس في (س)، (ك)، (ع).

(٢) (م) والمُتَمَكِّنُ الأمكنُ: هو الَّذِي يَدْخُلُهُ التنوينُ، إذَا خَلَا مِن (ألْ) ومِن الإضافةِ، ويُجَرُّ بالكسرةِ، ويسمَّى المُنْصَرِفَ، والمُتَمَكِّنُ غيرُ الأمكنِ: هو الَّذِي لا يُنَوَّنُ، ولا يُجَرُّ بالكسرةِ إلَّا إذا اقْتَرَنَ بـ(ألْ) أو أُضِيفَ، ويُسَمَّى الاسمَ الَّذِي لا يَنْصَرِفُ (م).

(٣) من (ع).

(٤) قوله: (ومُضِيٍّ) إن عطف على (أَمْرٍ)، فمجرور لا غيره، فتكون ألف (بُنِيَا) للإطلاق؛ لأن ضميره لجنس الفعل في ضمن نوعيه، وإن عطف على (فِعْلُ) بتقدير مضاف أي: (وفعلُ أمرٍ... وفعلُ مضي بنيا) - فهو إما باقٍ على جرّه بعد حذف المضاف المماثل للمذكور، أو مرفوع: بإقامته مقامه، أو بجعله بمعنى ماض. فألف (بُنِيَا) للتثنية؛ وهو مصدر (مَضَى) فأصله مضويّ، كقعود لقعد؛ أبدلت الواو ياء، وأدغمت، وكسر ما قبلها للمناسبة. «الخضري» (١/ ٢٩).

(٥) (م) (عَرِيَا) فعلٌ مَاضٍ مبنيٌّ عَلَى الفتحِ؛ فِي مَحلِّ جزمِ فعلِ الشرطِ، وألفُه للإطلاقِ، وفَاعِلُه: ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ فيه، وجوابُ الشرطِ محذوفٌ؛ يَدُلُّ عليه السابقُ من الكلام؛ أي: إنْ عَرِيَ الفعلُ المضارعُ من النونِ أُعْرِبَ، و(عَرِيَ) من بابِ (رَضِيَ) بمعنى (خَلَا)، ويأتي من بابِ قَعَدَ بمعنًى آخَرَ، تقولُ: عَرَاهُ يَعْرُوهُ عُرُوًّا - مثلُ سَمَا يَسْمُو سُمُوًّا - إذا نَزَلَ به، ومنه قولُ أبي صَخْرٍ الهُذَلِيِّ:

وإِنِّي لَتَعْرُونِي لِذِكْرَاكِ هِزَّةٌ ... كَمَا انْتَفَضَ الْعُصْفُورُ بَلَّلَهُ الْقَطْرُ (م)

(٦) أي: المتصل بالفعل من غير حاجز بينهما، نحو: ﴿لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا﴾ [يوسف: ٣٢]، ولو تقديرًا كقولِه:

لا تهينَ الفقيرَ علكَ أن تركعَ ... يومًا والدهرُ قد رفعه

أصله (تهينن) بنون التوكيد الخفيفة حذفت لالتقاء الساكنين؛ أفاده يس في «حاشيته على الألفية» (١/ ٢٠)، وانظر: «الخضري» (١/ ٣٠)، و«الصبان» (١/ ٥٨)، و«السجاعي» (ص١٤).

(٧) أي: الموضوعة أصالةً للإناث، وإن استعملت في الذكور مجازًا، فيشمل نحو: =

[ش] لَمَّا فَرَغَ مِن بيانِ (المُعرَبِ والمَبْنِيِّ)[١] مِنَ الأسماءِ ـ شَرَعَ فِي بيانِ المعرَبِ والمبنيِّ من الأفعالِ، ومذهَبُ البَصْرِيِّينَ: أنَّ الإعرابَ أصلٌ فِي الأسماءِ فرعٌ فِي الأفعالِ[٢]، فالأصلُ فِي الفعلِ[٣] البناءُ عندَهم، وذهَبَ الكُوفِيُّونَ: إلى أنَّ الإعرابَ أصلٌ فِي الأسماءِ (وفِي الأفعالِ)[٤][٥]،

= يـمُرُّونَ بالـدَّهْـنَا خِـفَافًا عِـيَابُـهُـمْ ... وَيَرْجِعْنَ من دارِينَ بُجْرَ الحَقَائِبِ

«حاشية يس على التصريح» (١/٥٦)، «الخضري» (١/٣٠)، «الصبان» (١/٥٩).

(١) في (س): «المبني [٦/ظ] والمعرب».

(٢) (م) لَمَّا كَانَ الأصلُ عندَ البَصْرِيِّينَ فِي الأسماءِ: الإعرابَ، فإنَّ مَا كَانَ منها مُعْرَبًا ـ لا يُسْأَلُ عن عِلَّةِ إعرابِه؛ لأنَّ (مَا جاءَ عَلَى أصلِه لا يُسْأَلُ عن عِلَّتِه)، وَمَا جاءَ مِنها مَبْنِيًّا يُسْأَلُ عن عِلَّةِ بنائِه، وقد تَقَدَّمَ للناظمِ والشارحِ بيانُ عِلَّةِ بناءِ الاسمِ، وأنها مُشَابَهَتُه للحرفِ، ولَمَّا كَانَ الأصلُ فِي الأفعالِ عندَهم أيضًا البناءَ، فإنَّ مَا جاءَ منها مبنيًّا لا يُسْأَلُ عن عِلَّةِ بنائِه، وإنما يُسْأَلُ عن عِلَّةِ إعرابِ مَا أُعْرِبَ منه وَهوَ المضارعُ، وعِلَّةُ إعرابِ الفِعْلِ المضارعِ عندَ البَصرِيِّينَ: أنَّهُ أَشْبَهَ الاسمَ فِي أنَّ كلَّ واحدٍ مِنْهُمَا يَتَوَارَدُ عليه معانٍ تركيبيَّةٌ؛ لا يَتَّضِحُ التمييزُ بينَها إلا بالإعرابِ. فأمَّا المعاني التي تَتَوَارَدُ عَلَى الاسمِ: فمِثلُ الفاعليَّةِ والمفعوليَّةِ والإضافةِ فِي نحوِ قولِكَ: (ما أحسن زيد)، فإنك لو رَفَعْتَ زيدًا لكانَ فاعلًا، وصارَ المرادُ: نَفْيَ إحسانِه، ولو نَصَبْتَه: لكانَ مَفْعُولًا بِهِ وصارَ المرادُ التعجُّبَ مِن حُسْنِهِ، ولو جَرَرْتَه: لكانَ مُضَافًا إِلَيْهِ، وصارَ المرادُ الاستفهامَ عن أحسنِ أجزائِه.
وأما المعانِي التي تَتَوَارَدُ عَلَى الفِعْلِ: فمثلُ النهيِ عن الفعلَيْنِ جميعًا أو عن الأوَّلِ مِنْهُمَا وحدَه، أو عن فِعْلِهما متصاحبَيْنِ فِي نحوِ قولِكَ: لا تُعْنَ بالجفاءِ وتَمْدَحْ عَمْرًا، فَإِنَّكَ لو جَزَمْتَ (تَمْدَحْ): لكنتَ منهيًّا عنه استقلالًا، وصارَ المرادُ أَنَّهُ لا يَجُوزُ لكَ أنْ تُعْنَى بالجفاءِ ولا أنْ تَمْدَحَ عمرًا، ولو رَفَعْتَ (تَمْدَحُ) لكانَ مُسْتَأْنَفًا غيرَ داخلٍ فِي حكمِ النهيِ، وصارَ المرادُ: أَنَّكَ منهيٌّ عن الجفاءِ، مأذونٌ لكَ فِي مدحِ عمرٍو، ولو نَصَبْتَه لكانَ معمولًا؛ لأنِ المصدريَّةِ المقدَّرَةِ بعدَ واوِ المَعِيَّةِ، وصارَ المرادُ: أَنَّكَ منهيٌّ عن الجَمْعِ بينَ الجفاءِ ومدحِ عمرٍو، وأنكَ لو فَعَلْتَ أَيَّهُما مُنْفَرِدًا جازَ (م).

(٣) في (ع): «الأفعال». (٤) في (ع): «والأفعال».

(٥) [حجة البصريين]:
احتج البصريون بأن الإعراب يفتقر إليه في الأسماء؛ في نحو: ما أحسن زيدًا! =

= إذا تعجبت، وما أحسنَ زيدٌ، إذا نفيت عنه الإحسان، وما أحسنُ زيدٍ؟ إذا استفهمتَ، فلولا الإعراب لالتبست هذه المعاني، وحمل ما لا لبس فيه من الأسماء على ما فيه لبس، نحو شرب زيد الماء، كما حمل أعد وتعد ونعد على يعد، ولا كذلك الأفعال؛ لأنه لو زال الإعراب منها ما التبست معانيها. «التذييل والتكميل» (١/ ١٢٢).

وذكر العكبري في «التبيين» (ص١٥٤) أن حجَّتهم: «أن الإعرابَ أُتيَ به لمعنًى لا يَصحّ إلّا في الاسم، فاختُصّ بالاسم كالتّصغير وغيره من خَواص الاسمِ، والدَّليلُ على ذلك: أنّ الأَصلَ عدمُ الإعراب؛ لأنَّ الأصلَ دلالةُ الكلمةِ على المعنى اللازِمِ لها، والزّيادةُ على ذلك خارجةٌ عن هذه الدّلالة وإنّما يؤتى بها لِتَدُلَّ على معنى عارضٍ، يكون تارةً ويفقد تارةً، والمعنى الذي يدلُّ عليه الإعرابُ: كونُ الاسم فاعلًا، أو مفعولًا، أو مضافًا إليه؛ لأنّه يفرِّق بين هذه المعاني. وهذه المعاني تَصِحُ في الأسماء، ولا تَصحُ في الأفعال، فعُلم أنّها ليست أصلًا؛ بل هي فرعُ محمول على الأسماءِ في ذلك».

واحتج ابن خروف ـ لما ذهب إليه البصريون: بأن أكثر الأسماء معرب، والقليل منها مبني، وأكثر الأفعال مبني، وواحد منها معرب، وهو المضارع بشرطه، والكثرة دليل الأصالة، والقلة دليل الفرعية. وهذا ليس بذلك الدليل؛ إذ تكثر الفروع، وتقل الأصول. وانظر: «شرح الجزولية» (ص٦٥ ـ ٦٦).

وقال ابن عصفور في «شرح الجمل» (٢/ ٣٣٠): «فزعم أهل البصرة ـ أنَّ الإعراب أصل في الأسماء؛ لأنَّه قد افتقر إليه فيها؛ بدليل أنَّك إذا قلت: ضربَ زيدٌ عمرًا، فلولا الإعراب لالتبس الفاعل بالمفعول، وكذلك إذا قلت: ما أحسن زيد، لولا الإعراب لم تدر هل تعجبت أو نفيت أو استفهمت؟ والفعل ليس كذلك، فلما كان هذا في بعض الأسماء: حمل سائرها عليها. وأما الفعل: فلم يفتقر إليه».

واحتج أيضًا لهم فيما نقله عنه أبو حيان في «التذييل» (١/ ١٢٢)، فقال: «الدليل على أنه أصل في الأسماء فرع في الأفعال: أن الأسماء كلها معربة إلا ما أشبه منها مبنيًا، والأفعال كلها مبنية ـ إلا ما أشبه منها المعرب، فارتباط الإعراب في الفعل بشبهه بالمعرب ـ دليل على أنه إنما دخله الإعراب من جهة الشبه لا من جهة أنه فعل؛ إذ لو كان الإعراب فيه من جهة أنه فعل ـ لوجب أن يدخل الإعراب جميع الأفعال كلها، وارتباط البناء في الاسم بوجوده مشبهًا لمبني ـ دليل على أن البناء فيه إنما دخله بالشبه للمبني، ولذلك إذا لم يشبه مبنيًا على أصله من الإعراب». =

. . . .

[حجة الكوفيين]:

أما أهل الكوفة فاستدلوا ـ كما قال ابن عصفور في «شرح جمل الزجاجي» (٢/ ٣٣٠) ـ على أنَّ الإعراب أصل فيهما بنحو ما استدلَّ به أهل البصرة على أنَّه أصل في الأسماء من أنَّه قد افتقر إليه في الأفعال، ألا ترى أنَّك إذا قلت: (لا تأكلِ السمكَ وتشرب اللبنَ)، وحذفتَ الإعراب ـ لم تدرِ هل نهيتَ عنهما على كلِّ حالٍ، أو عن الجمعِ بينهما، أو عن أحدهما وأبحت الآخر؟

وكذلك أيضًا قالوا: إذا قلت: (لِتَضرب زيدًا)، وتسقط الإعراب، لم تدر هل اللام لام كي أم لام الأمر؟ وكذلك إذا قلت: (لا تضرب زيدًا)، وتسقط الإعراب لم تدر هل (لا) للنهي أو للنفي؟

قال ابن عصفور: «وهذا الذي استدل به أهل الكوفة ـ لا حُجَّة فيه».

وقد بيَّن ذلك العكبري في «التبيين» (ص١٥٤) بقوله: «**والجوابُ**: أمّا إعرابُ الفعلِ فلا يتوقَّف عليه فهم المعنى؛ بل المعنى يُدرَك بالقرائن المُختصّة به، والإشكال يحصُلُ فيه بالحَركة التي لا يقتضيها المعنى، لا بعدَمِ الحَركة. ألا تَرى أنّ قوله: (أُريد أن أزورك فيمنعني البوابُ) لو سَكَّنْتَ العين لفَهم المعنى، وإنَّما يُشكلُ إذا نَصَبْتَها، وإنَّما جاءَ الإشكالُ من جهةِ العطفِ، لا بالنظرِ إلى نفسِ الفِعلِ، إذ لا فرقَ بين قولِكَ: (يضرب زيد) في الضَمّ والفَتح والكَسر والسُّكون؛ فإنّه في كلِّ حالٍ يَدلُّ على الحدثِ والزَّمان وكذلك إذا قلت: (لم يَضرب، ولن يضرب) ـ فإنّ الفعل مَنفيٌّ ضَمَمْتَ أو فتحتَ أو سكّنتَ، وكذلك (لا يسعني شيء ويعجز عنك)، إذا فتحت: أردت الجواب، وإذا ضممت: عطفت، ولو أهملت: لَفَهِمْتَ المعنى، وكذلك (لا تأكل السّمكَ وتشرب اللّبن)، والحاصِلُ من ذَلِكَ كلِّه: أنه أمرٌ عَرَضَ بالعَطفِ وحرفُ العَطفِ يقعُ على معانٍ فلا بدَّ من تَخْلِيص بعضِها من بعضٍ فبالحركة يفرّق بين معاني حرف العَطف ولا يفرّق بين معنى الفعلِ ومعنى له آخر. والله أعلمُ بالصوابِ».

والناظم في «شرح التسهيل» (١/ ٣٥ ـ ٣٦) وافق البصريين: في أن الإعراب أصل في الاسم فرع في الفعل، وخالفهم في التعليل؛ فلم يجعل فرعيته من جهة المشابهة للاسم، وأنه جنح إلى تعليل الكوفيين، ولم يوافقهم في الحكم الذي ادعوه من أصالة الإعراب في الفعل.

ووافق البصريين في الحكم والكوفيين في التعليل؛ قال ناظر الجيش في «التمهيد» (١/ ٢٢٣): «فكان اختياره مركبًا من المذهبين، ولا يبعد ما اختاره من الصواب». =

والأوَّلُ[1] هو الصحيحُ.

ونَقَلَ ضِيَاءُ الدِّينِ بنُ العِلْجِ فِي (البسيطِ) أنَّ بعضَ النحويِّينَ ذهَبَ إلى أنَّ الإعرابَ أصلٌ فِي الأفعالِ، فرعٌ فِي الأسماءِ[2].

والمبنيُّ من الأفعالِ ضَربانِ:

أحدُهما: ما اتُّفِقَ على بنائِه، وهو الماضِي، وهو مبنيٌّ [عندَ البَصْرِيِّينَ][3] على الفتحِ[4]، نحوُ: (ضَرَبَ وانْطَلَقَ)، [ما لم يَتَّصِلْ به

= وبعد أن ذكر أبو حيان في «التذييل والتكميل» (١/١٢٦) أدلة الفريقين - قال: «والذي يظهر: أن المعاني التي تعتور على الاسم والفعل مشتركة بينهما، فمنها: ما يدخل عليهما قبل التركيب، كالتصغير والجمع في الاسم، وكالمضي والاستقبال في الفعل.

ومنها: ما يدخل عليهما بعد التركيب، كالفاعلية والمفعولية في الاسم، وكالأمر والنهي والشرط في الفعل، فكما دخل الإعراب الاسم، فكذلك يدخل الفعل».

ثم قال: «والمسألة قليلة الجدوى؛ لأنه خلاف فِي علة، وأما الحكم: فهو أن الإعراب دخل في المضارع - كما دخل في الاسم».

(١) أي: مذهب البصريين.

(٢) لعله هو الذي ذكره أبو حيان في «التذييل» (١/١٢٢) بقوله: «حكي عن بعض المتأخرين: أن الفعل أحق بالإعراب من الاسم؛ لأنه وجد فيه بغير سبب، فهو بذاته، بخلاف الاسم، فهو له لا بذاته، فهو فرعٌ».

وردَّه الصبان (١/٦٠) بقوله: «وهو باطلٌ - لما علمتَ من أن سببَ الإعرابِ فيهما تواردُ المَعانِي».

(٣) من (ك).

(٤) (م) بُنِيَ الفعلُ الماضي؛ لأنَّ البناءَ هو الأصلُ، وإنما كَانَ بناؤُه عَلَى حركةٍ، معَ أنَّ الأَصْلَ فِي البناءِ السكونُ؛ لأنَّه أَشْبَهَ الفعلَ المضارعَ المعرَبَ فِي وقوعِه خَبَرًا وصِفَةً وصِلَةً وحَالًا، والأصلُ فِي الإعرابِ: أنْ يَكُونَ بالحركاتِ، وإنما كانَتِ الحركةُ فِي الفِعْلِ الماضي - خُصُوصَ الفتحةِ؛ لأنَّها أخفُّ الحركاتِ، فقَصَدُوا أنْ تَتَعَادَلَ خِفَّتُها معَ ثِقَلِ الفِعْلِ؛ بسببِ كونِ معناه مركَّبًا؛ لئلا يَجْتَمِعَ ثَقيلانِ فِي شيءٍ واحدٍ، وتركيبُ معناه: هو دَلالتُه عَلَى الحدثِ والزمانِ (م).

قلنا: يشبهه في وقوعه صفة، نحو: (مررت برجل ضرب). ويشبهه في وقوعه صلة، نحو: (جاء الذي ضرب). =

z:/MkT2018/Jawzi/shrh-ebn_akil.3d/70x100/Thursday 3rd May 2018/Sanabel Press سحب ثاني/ شرح ابن عقيل

واوُ جَمْعٍ فيُضَمَّ(١)، ....

= ويشبهه في وقوعه خبرًا نحو: (زيد ضرب). ويشبهه في وقوعه حالًا نحو: (جاء زيد وقد ضرب). وكذا ويشبهه في وقوعه شرطًا نحو: (إن ضربت زيد ضربت).

وهناك وجوه أخر لبنائه على الفتح ـ ذكرها جمعٌ من أهل العلم منهم: السيرافي والعكبري وابن عصفور وابن الأنباري وغيرهم:

منها: أن الجرّ لما مُنع من الفعل، وهو كسرٌ عارضٌ، فالكسر اللازم أوّلى أن يمنع، فلهذا لم يجز أن يبنى على الكسر، وإذا بطل أن يُبنى على الكسر؛ بطل أن يُبنَى على الضم ـ أيضًا ـ لثلاثة أوجه:

الوجه الأوّل: أنَّ الضَّمَّ أثقل، وإذا بَطَل أن يُبنَى على الثقيل، فَلِئَلا يُبنى على الأثقل أولى.

والوجه الثاني: أنَّ الضَّمَّ أخو الكسر؛ لأنَّ الواو أخت الياء، ألا ترى أنَّهما يجتمعان في الردف في نحو قوله:

ولا تكثر على ذي الضغن عتبا ... ولا ذِكرَ التَّجَرُّم للذُّنوبِ
ولا تسأله عمّا سوف يُبدِي ... ولا عن عيبه لك بالمغيب
متى تكُ في صديقٍ أو عدو ... تُخَبِّرْكَ العُيُونُ عَنِ القُلُوبِ

والوجه الثالث: إنَّما لم يُبْنَ على الضم؛ لأنَّ من العرب من يجتزئ بالضمة عن الواو، فيقول في قاموا: (قامُ)، وفي كانوا: (كانُ) قال الشاعر:

فلَوْ أنَّ الأطبَّا كانُ حَوْلِي ... وكانَ مَعَ الأطبّاءِ الأُساةُ

فلو بُني على الضمِّ، لالتبس بالجمع في بعض اللغات، فعُدلَ عن الضمِّ مخافةَ الإلباس والكسرِ، فلم يبق إلَّا الفتح، فبُنِيَ عليه.

ومنها: أن الفعل الماضي قد يثنى ضمير فاعله بـ(الألف)، والألف توجب فتح ما قبلها، فلما كان أقرب الحركات التي يلحق الماضي الفتحة باجتلاب ألف التثنية لها، وقد وجب تحريك آخره حرك بأقرب الحركات إليه.

ومنها: أن الفعل الماضي يكون على (فَعِلَ)، و(فَعُلَ)، فلو بنوا آخره على ضمة خرجوا في (فَعِلَ) من كسرة إلى ضمة وليس ذلك في كلامهم، ولو بنوه على كسرة خرجوا في (فَعُلَ) من ضمة إلى كسرة؛ وهذا قليل مستثقل.

«شرح الجمل» (٢/ ٣٤٠)، و«اللباب» (٢/ ١٥)، و«المقتضب» (٢/ ١)، و«شرح الكتاب» (١/ ١٤٥ ـ ١٤٦)، و«الأصول» (٢/ ١٤٥)، و«أسرار العربية» (ص٢٢٧)، و«شرح المفصل» لابن يعيش (٧/ ١١).

(١) أوجبها مناسبة الواو؛ لأن ما قبل الواو لا يكون إلا مضمومًا، فـ(الباء) في =

علة بناء الماضي المتصل بـ واو الجماعة على الضم

أو ضميرُ رفعٍ متحرِّكٌ فيُسَكَّنَ][1][2].

والثاني: ما اخْتُلِفَ فِي بِنائِهِ، والراجِحُ أنه مبنيٌّ، وهو فعلُ الأمرِ[3]، ....

فعل الأمر.

= ضربوا هي آخر الفعل، وحقها: أن تُبني على الفتح، ولكن ضمت لمناسبة الواو. واعترض: بأن كونها للمناسبة ينافي كونها ضمة بناء، قال يس على «المجيب» (٦٢/١): «قال شيخنا: ولا منافاة؛ إذ قد صرحوا بأن الكسر في (أمس) للبناء - مع كونها للتخلص من التقاء الساكنين. فتأمل».

وأما فتح نحو: (غَزوا، وقضوا، ودعوا، واشتروا)، ففتح بنية، وبناؤه مقدر على الحرف المحذوف؛ إذ أصله: (غَزووا وقَضيوا ودعووا واشتريوا)، قلبت اللام ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها، ثم حذفت الألف لالتقاء للساكنين، وبقي ما قبلها على فتحه.

«الفواكه الجنية» (٣٦٨/١) المطالب، و«الخضري» (٣١/١).

(١) ما بين المعكوفين ليس في (س)، (ك)، (ع).

(٢) أوجبه كراهة توالي أربع متحركات - وهي أحرف الفعل الثلاثة وتاء الفاعل - فيما هو كالكلمة الواحدة؛ لأن تاء الفاعل لشدَّةِ اتصالها بالفعل نزلت منه منزلة الجزء. «التصريح على التوضيح» (٥٥/١)، «كشف النقاب» (٢٠١/١)، «شرح شذور الذهب» للجوهري (٢٣٠/١).

واعترض بـ(شجرة)، فيه توالي أربع متحركات، ولم يكرهوه، ولو كانت تاؤه في تقدير الانفصال دون تاء الفاعل - كما قيل - للزم التحكم؛ إذ كل منهما لا غنى عنه. ولوجب في نحو: (قلنسُوة) قلب الواو ياء، والضمة كسرة؛ لرفضهم الواو المتطرفة بعد ضمة، ومن ثم اختار بعضهم: أن ذلك السكون لتمييز الفاعل من المفعول في نحو: (أكرمنا) بسكون الميم، وفتحها، وحملت التاء ونون النسوة على (نا)؛ لأن كلًّا منهما ضمير رفع متصل متحرك، وخص الفاعل بالسكون؛ لشدة احتياج الفعل إليه فخفف فيه.

وأما نحو (ضربا) مما اتصل به ألف الاثنين: ففتحته أصلية لا لمناسبة الألف - لسبق البناء عليها، بخلاف نحو: (غلامي) في الجر؛ فإن كسره لمناسبة الياء لا للإعراب؛ لسبق الإضافة على دخول العامل. فتدبرّ.

«الخضري» (٣١/١).

(٣) صيغة الأمر «من لفظ المضارع يُنْزَع منه حرفُ المضارعة، فإن كان ما بعد حرف المضارعة متحرِّكًا، أبقيته على حركته، نحوَ قولك في: (تُدَحْرِجُ): (دَحْرِجْ)، وفي =

الفعل المضارع أصل الفعل الأمر

نحوُ: (اضْرِبْ)، وهو مبنيٌّ عندَ البَصْرِيِّينَ[١]، ....

= (تُسَرْهِفُ): (سَرْهِفْ)، وفي (تَرُدُّ): (رُدَّ)، وفي (تَقُومُ): (قُمْ). وإن كان ساكنًا، أتيتَ بهمزة الوصل ضرورةَ امتناع النطق بالساكن.

وتلك الهمزة تكون مكسورة لالتقاء الساكنين، إلا أن يكون الثالث منه مضمومًا، فإنه يضم إتباعًا لضمته، وكراهيةَ الخروج من كسر إلى ضمّ، والحاجزُ بينهما ساكن غير حصين فهو كعدمه. والكوفيون يذهبون إلى أن همزة الوصل في الأمر تابعة لثالثِ المستقبل، إن كان مضمومًا ضممتها، وإن كان مكسورًا كسرتها، ولا يفعلون ذلك في المفتوحة؛ لئلا يلتبس الأمر بإخبار المتكلم عن نفسه، نحوَ: (اعلم)، و(أَعْلَمُ).

فإن قيل: ولِمَ حذفت حرف المضارعة من أمر الحاضر؟ قيل: لكثرته في كلامهم، فآثروا تخفيفَه؛ لأنّ الغرض من حرف المضارعة الدلالة على الخطاب، وحضورُ المأمور وحاضرُ الحال ـ يدلان على أن المأمور هو المخاطب، ولأنه ربما التبس الأمر بالخبر لو تُرك حرف الخطاب على حاله.

فإن قيل: ولِمَ كان لفظ الأمر من المضارع دون غيره؟ قيل: لمَّا كان زمنُ الأمر المستقبلَ؛ أُخذ من اللفظ الذي يدل عليه، وهو المضارع». قاله ابن يعيش في «شرح المفصل» (٧/١٠٣ ـ ١٠٤).

وانظر: «اللباب في علل البناء والإعراب» (٢/٣٩٢)، و«المقدمة الجزولية» (ص٤٢)، و«ارتشاف الضرب» (٤/١٨٥٦).

(١) أي: على ما يجزم به مضارعه، فيبنى على السكُون إذا كان صحيح الآخر نحو: (اضرب)، وعَلى حذف النُّون في الأفعال الخمسة فِي نَحْو: (اضربا)، و(اضربوا)، و(اضربي)، وعَلى حذف حرف الْعلَّة فِي نَحْو: (اغزُ)، و(اخشَ)، و(ارمِ).

وقد يحذف حرف العلة من الأمر المعتل؛ فلا يبقى منه إلا حرف واحد نحو: (إ)، من الوَأيِ كالوعد وزنًا ومعنى، وأصله: (إِوْئِي) حذفت واوه ـ كما تحذف من المضارع المبدوء بالياء، نحو: (يوئي) ـ لوقوعها بين عدوتيها الياء والكسرة، ثم همزة الوصل لتحرُّك ما بعدها، ثم بني على حذف آخره ـ كما يجزم المضارع، فبقي منه حرف واحد وهو عين الكلمة. وهكذا كل فعل معتل الفاء واللام.

وقد جمعها ابن مالك رَحِمَهُ اللهُ في عشرة أبيات، مبينًا كيفية إسنادها للواحد المذكر، ثم المثنى مطلقًا، ثم الجمع لا المذكر، ثم الواحدة، ثم جمعها فقال:

إِنِّي أَقُولُ لِمنْ تُرجَى شَفَاعَتُهُ ... قِ المُسْتَجِيرَ قِيَاهُ قُوهُ قِي قِينْ =

ومعربٌ عندَ الكُوفِيِّينَ[(١)][(٢)].

= وإنْ صَرَفت لِوَالٍ شغل آخر قل ... لِ شغل هذا لِياهُ لوهُ لي لِينْ
وإنْ وَشَى ثَوْبَ غَيري قُلْتُ في ضَجرٍ ... شِ الثَّوْب وَيْك شَياهُ شُوهُ شي شينْ
وَقُلْ لِقَاتِلِ إنْسَانٍ عَلَى خَطَإٍ ... دِ مَنْ قَتَلتَ دِيَاهُ دُوهُ دي دينْ
وإن هموا لم يروا رأيي أقُولُ لَهمْ ... رَ الرأيُ وَيْك رَياهُ رُوهُ رِي رينْ
وإن هموا لم يَعوا قولي أقولُ لهم ... عِ القولَ مني عِيَاهُ عوهُ عِي عينْ
وإن أمرْتَ بِوَأْيٍ للمحب فقُلْ ... إِ مَنْ تحب إياهُ أوهُ إِي إينْ
وإن أردتَ الوَنَى وهو الفتورُ فَقُلْ ... نِ يا خليلي نِياهُ نُوهُ نِي نينْ
وإن أبى أن يفي بالعهدِ قلتَ لهُ ... فِ يا فلانُ فِيَاهُ فُوهُ فِي فِينْ
وقلْ لساكن قلبي أنْ سِواكَ بِهِ ... جِ القلبَ مني جِيَاهُ جُوهُ جِي جِينْ

فهذه عشرة أفعال كلها بالكسر إلا (رَ) فيفتح في جميع أمثلته لفتح عين مضارعه، وكلها متعدية إلا (نِ) فلازم؛ لأنه بمعنى (تأن)، فالهاء في (نياه): هاء المصدر لا المفعول به، وإذا وقع قبل (ا) ساكن صحيح ـ جاز تخفيف الهمزة بنقل حركتها إلى ما قبلها، فلا يبقى من الفعل إلا حركة نحو: قلِ بالخير يا زيد، بكسر اللام، (قل) فعل أمر من القول، والوأيُ. وبهذا ألغز الدماميني من مجزوّ الرجز:

أَقُولُ يَا أَسْمَاءُ قُو ... لِي ثُمَّ يَا زَيْدُ قُلِ

وذاك جملتان والثاني ثلاث جمل أي: جملة النداء، وجملة القول، وجملة الأمر من الوأي، والباقي من هذه حركة اللام من (قلِ) ـ كما قال بعضهم:

فِي أيِّ لفظ يَا نُحَاةَ المِلَّهْ ... حَرَكَةٌ قَامَتْ مَقَامَ الجُمْلَهْ

وقال العطار:

نُحَاةَ العَصْرِ ما حَرْفٌ إذا مَا ... تَحَرَّكَ حَازَ أَجْزاءَ الكَلامِ
بِهِ التَّحْرِيكُ قَامَ مَقامَ فعلٍ ... بِهِ استَتَرَ الضَّميرُ على الدَّوَامِ

«الخضري» (١/ ٣١).

(١) كتب في حاشية (س)، (ع): «بالجزم بلام الأمر المقدرة».

(٢) [حجة الكوفيين]:
استدلّوا على ذلك من ثلاثة أوجه ـ كما ذكر ذلك ابن الأنباري في «أسرار العربية» (ص٢٢٨) ـ:
الوجه الأول: أنهم قالوا: إنما قلنا: إنه معرب مجزوم؛ لأن الأصل في: (قُم، واذهب: لتقم، ولتذهب)، قال الله تعالى: ﴿فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُواْ هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ ﴿٥٨﴾﴾ [يونس: ٥٨] وذُكر أنَّها قراءة النبي ﷺ وقد رُوي: عن النبي ﷺ أنه قال =

أدلة مدرستان بإعراب فعل الأمر

Black plate (68,1)

= في بعض مغازيه: «**لتأخذوا مصافَّكم**»؛ فدل على أن الأصل في (قم: لتقم، واذهب: لتذهب) إلا أنَّه لَمّا كثر في كلامهم، وجرى على ألسنتهم؛ استثقلوا مجيء اللام فيه مع كثرة الاستعمال فيه؛ فحذفوها مع حرف المضارعة تخفيفًا؛ كما قالوا: (إيش) والأصل فيه: (أي شيء)، وكقولهم: (وَيْلُمِّه)، والأصل فيه: (ويلُ أُمِّه)؛ فحذفوا لكثرة الاستعمال؛ فكذلك ههنا.

والثَّاني: أنهم قالوا: أجمعنا على أنَّ فعل النهي معرب مجزوم؛ نحو: (لا تقُم، ولا تذهب)؛ فكذلك فعل الأمر؛ نحو: (قُم، واقعد)؛ لأنَّ النهيَ ضد الأمر، وهم يحملون الشيء على ضده، كما يحملونه على نظيره.

والثالث: أنهم قالوا: الدَّليل على أنه مجزوم، أنك تقول في المعتلّ: (اغزُ، ارمِ، اخشَ)؛ فتحذف الواو، والياء، والألف، كما تقول: (لم يغزُ، لم يرمِ، لَم يخش)، فدل على أنه مجزوم بلامٍ مقدَّرة، وقد يجوز إعمال حرف الجزم مع الحذف؛ قال الشاعر:

مـحـمـدُ تـفـدِ نـفـسـك كـلُ نـفـسٍ إذا مـا خـفـت مـن أمـرٍ تـبـالا

قال أبو البركات: «وأمَّا ما ذهب إليه الكوفيون ففاسد. وقولهم: إنَّ الأصل في: (قم: لتقم، واذهب: لتذهب) ـ إلا أنهم حذفوه؛ لكثرة الاستعمال! قلنا: ليس كذلك، فإنه لو كان الأمر كما زعمتم؛ لوجب أن يختصَّ الحذف بما يكثر استعماله، دون ما لا يكثر استعماله؛ فلمّا قيل: (اقعنسس، واحرنجم، واعلوَّط)... وما أشبه ذلك بالحذف، ولا يكثر استعماله؛ دلَّ على فساد ما ذهبوا إليه».

وزاد ابن يعيش في «شرح المفصل» (١٠٨/٧) وقولهم: إنه مجزوم بلام محذوفة فاسدٌ؛ لأنّ عوامل الأفعال ضعيفة، فلا يجوز حذفُها وإعمالها، كما لم يجز ذلك في (لَمْ) و (لَنْ)... ونظائرهما، وذلك لأنّ عوامل الأفعال أضعف من عوامل الأسماء؛ لأنّ الأفعال محمولة على الأسماء في الإعراب، فكانت الأسماء أمكن، وعواملُ الأصل أقوى من عوامل الفرع. وعواملُ الأسماء على ضربين: أفعالٌ وحروفٌ، فما كان من الأفعال، فقد يجوز حذفه وتبقية عمله، نحوُ: (لولا زيد)، و(هَلَا عمرٌو)، ويجوز: (زيدًا ضربتَه) وأشباهُ ذلك. وما كان من الحروف، نحوِ: (إنَّ) وأخواتها وحروف الجرّ، فإنه لا يجوز حذفُ شيء من ذلك وتبقيةُ عمله، فكان ذلك في الفرع الذي هو أضعف أولى بالامتناع».

وأصله في «اللامات» للزجاجي (ص٩٥)، و«شرح كتاب سيبويه» (٤٠٥/١)، و«عمدة الكتاب» (ص٢٠٠)، و«شرح جمل الزجاجي» (٤٥/١)، و«الإنصاف» لابن الأنباري (٥٤٧/٢ ـ ٥٤٩).

z:/MkT2018/Jawzi/shrh-ebn_akil.3d/70x100/Thursday 3rd May 2018/Sanabel Press سحب ثاني/ شرح ابن عقيل

والمعرَبُ من الأفعالِ هو المضارعُ[١][٢]، ولا يُعْرَبُ إلَّا إذَا لم تَتَّصِلْ به نونُ [التوكيدِ، أو نونُ][٣] الإناثِ، فمثالُ نونِ التوكيدِ المباشِرَةِ[٤]: (هلْ تَضْرِبَنَّ؟)، والفعلُ معَها مبنيٌّ على الفتحِ[٥]، ولا فرقَ فِي ذلكَ بينَ الخفيفةِ والثقيلةِ[٦]، فإنْ لم تَتَّصِلْ به لم يُبْنَ، وذلك كما إذا فَصَلَ بينَه وبينَها[٧] ألفُ اثْنَيْنِ، نحوُ: (هلْ تَضْرِبَانِّ؟) وأصلُه: (هل[٨] تَضْرِبَانِنَّ؟)؛ فاجْتَمَعَتْ ثلاثُ نوناتٍ، فحُذِفَتِ الأُولَى، [٧/و] وهي نونُ

---

(١) بعدها في (س): «للام الأمر المقدرة»، وضرب عليها.

(٢) يعرب على خلاف الأصل، فيرفع بحركة لفظًا كـ(يضربُ)، أو تقديرًا كـ(يغزو، ويرمي، ويخشى)، أو حرف كـ(يضربون)، وينصب بحركة كـ(لن يضربَ)، أو حذف حرف كـ(لن يضربا)، ويجزم بحذف حركة كـ(لم يضرب)، أو حرف كـ(لم يرم ويضربا)، بالشروط التي ذكرها المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ.

(٣) العبارة في (س)، (ع): «توكيد أو»، وفي (ك): «توكيد ولا»!

(٤) ليس في (س)، (ك)، (ع).

(٥) **[علة بناء المضارع هنا]:**

بني الفعل لضعف شبهه بالاسم، وذلك بالاتصال ما هو من خواص الفعل به، وحرك لالتقاء الساكنين، وكانت الحركة فتحة للخفة مع ثقل الفعل.

(٦) (م) لا فَرْقَ فِي اتِّصالِ نونِ التوكيدِ بالفِعْلِ المضارعِ ومباشرتِها له بينَ أنْ تكونَ ملفوظًا بها؛ كَمَا فِي مِثالِ الشارحِ، وَإِنْ تكونَ مُقَدَّرَةً كَمَا فِي قولِ الشاعرِ، وَهوَ الأضبطُ بنُ قُرَيْعٍ:

لا تُهِينَ الْفَقِيرَ عَلَّكَ أنْ تَرْكَعَ يومًا والدَّهْرُ قَدْ رَفَعَه

فإنَّ أصلَ قولِه: (لا تُهِينَ): (لا تُهِينَنْ) بنونَيْنِ: أُولاهما لامُ الكَلِمَةِ، والثانيةُ نونُ التوكيدِ الخفيفةُ، فحُذِفَتْ نونُ التوكيدِ الخفيفةُ، وبَقِيَ الفعلُ بعدَ حذفِها - مبنيًّا عَلَى الفتحِ فِي مَحلِّ جزمٍ بلامِ النهيِ، ولو لم تَكُنْ نونُ التوكيدِ مقدرةً فِي هَذَا الفِعْلِ لَوَجَبَ عليه أنْ يقولَ: (لَا تُهِنْ)، بحذفِ الياءِ التي هِيَ عينُ الفعلِ؛ تَخَلُّصًا من التقاءِ الساكنَيْنِ، وهما الياءُ وآخرُ الفِعْلِ، ثُمَّ يَكْسِرَ آخرَ الفعلِ؛ تَخَلُّصًا من التقاءِ ساكنَيْنِ آخرَيْنِ؛ هُمَا آخرُ الفِعْلِ ولامُ التعريفِ التي فِي أوَّلِ (الفقيرَ)؛ لأنَّ ألفَ الوصلِ لا يُعْتَدُّ بها؛ إذ هِيَ غيرُ منطوقٍ بها، فلَمَّا وَجَدْنَاهُ لم يَحْذِفِ الياءَ - عَلِمْنَا أنَّهُ قد حَذَفَ نونَ التوكيدِ وَهوَ يَنْوِيهَا (م).

(٧) في (ع): «وبين نون التوكيد». (٨) ليس في (س).

شرط بناء الفعل المضارع

علة بناء الفعل المضارع

الفرق بين مباشرة نون التوكيد للفعل المضارع وعدم مباشرتها

الرفعِ؛ كَراهةَ[١] توالِي الأمثالِ، فصارَ (هل تَضْرِبَانِّ؟)[٢].

وكذلك يُعْرَبُ الفعلُ المضارِعُ إذا فَصَلَ بينَه وبينَ نونِ التوكيدِ - واوُ جمعٍ أو ياءُ مخاطَبةٍ، نحوُ: (هلْ تَضْرِبُنَّ يا زَيْدُونَ) و(هل تَضْرِبِنَّ يا هِنْدُ)، وأصلُ (تَضْرِبُنَّ) تَضْرِبُونَنَّ، فحُذِفَتِ النونُ الأُولَى؛ لتوالي الأمثالِ، كما سَبَقَ، فصارَ (تَضْرِبُونَّ)، فحُذِفَتِ الواوُ؛ لالتقاءِ الساكنَيْنِ[٣]، فصارَ (تَضْرِبُنَّ)، وكذلك (تَضْرِبِنَّ) أصلُه (تَضْرِبِينَنَّ)، ففُعِلَ به ما فُعِلَ بـ(تَضْرِبُونَنَّ).

[وهذا هو][٤] المرادُ بقولِه[٥]: (وَأَعْرَبُوا مُضَارِعًا إِنْ عَرِيَا مِن نونِ توكيدٍ مباشِرٍ[٦])، فشَرْطُ فِي إعرابِه أنْ يَعْرَى من ذلك، ومفهومُه: أنه إذا لم يَعْرَ منه[٧] يكونُ مَبْنِيًّا[٨].

---

(١) في (ع): «كراهية».

(٢) (م) أي: بعدَ أنْ حَرَّكَ نونَ التوكيدِ بالكَسْرِ بعدَ أنْ كانَتْ مفتوحةً؛ فرقًا بينَها وبينَ نونِ التوكيدِ التي تَتَّصِلُ بالفِعْلِ المسنَدِ للواحدِ فِي اللفظِ، فإنَّ ألفَ الاثنيْنِ تَظْهَرُ فِي النطقِ كحركةٍ مُشبَعةٍ، فلو لم تُكْسَرِ النونُ فِي المُثَنَّى الْتَبَسَ المُسْنَدُ للاثنيْنِ فِي اللفظِ بالمسندِ إِلَى المفردِ (م).

(٣) **[رفع إشكال]:**

فإن قلتَ: هو هنا على حدِّه؛ لكون الأول من الساكنين: حرف مد، والثاني: مدغمًا، وهما في كلمة واحدة؛ لأن الواو والياء كجزئها، فَلِمَ لم يقبلْ كما قيل في نحو دابة؟

أجيب: بأن الساكنين هنا من كلمتين لا كلمة واحدة؛ إذ الواو والياء كلمة مستقلة، وكونهما كالجزء لا يعطيهما حكمه من كل وجه، فلم يغتفر التقاؤها لثقله، وإنما اغتفر في فعل الاثنين؛ لأن حذف الألف يوجب فتح النون لفوات شبهها بنون المثنى فيلتبس بفعل الواحد؛ قاله «الخضري» (١/٣٢).

(٤) في (ك): «وهو».

(٥) في (ع): «له»، ثم كتبها في الحاشية كالمثبت.

(٦) قيد نون التوكيد بالمباشرة، ولم يذكر ذلك مع نون الإناث؛ لأن نون الإناث لا تكون إلا مباشرة بالفعل؛ لأنها فاعل، بخلاف نونا التوكيد.

(٧) في (ك): «من ذلك».

(٨) **[ضابط ذلك]:**

=

فعُلِمَ أنَّ مذهبَه أنَّ الفعلَ المضارعَ لا يُبْنَى؛ إلَّا إذا باشَرَتْه نونُ التوكيدِ، نحوُ: (هلْ تَضْرِبَنَّ [يا زَيْدُ][(١)])، [فإنْ لم تُباشِرْه][(٢)] أُعْرِبَ، وهذا هو[(٣)] مذهَبُ الجمهورِ[(٤)].

= أن الفعل المضارع إن كان يرفع بالضمة، فإنه إذا أكد بالنون يبنى. وإن كان يرفع بثبات النون، فإنه إذا أكد بالنون يبقى على إعرابه لفظًا أو تقديرًا؛ لوجود الفاصل لفظًا أو تقديرًا.

وقد تبين بما قررنا: أن الإعراب التقديري فِي: ﴿لَتُبْلَوُنَّ﴾ [آل عمران: ١٨٦] خاصة بخلاف: ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ﴾ [مريم: ٢٦] ﴿وَلَا تَتَّبِعَآنِّ﴾ [يونس: ٨٩] فإنه فيهما لفظي. «التصريح على التوضيح» (١/ ٥٧).

(١) ما بين المعكوفين ليس في (ك)، (ع).

(٢) العبارة في (ك): «فإذا لم يباشره». (٣) من (ح)، (م).

(٤) نسبه الناظم في «شرح التسهيل» (١/ ٣٦) إلى المحققين، وقال أبو حيان في «التذييل والتكميل» (١/ ١٢٧): «وهو المشهور والمنصور»، قال الناظم: «ويدل على صحته: أن البناء المشار إليه إما بالتركيب، وإما لكون النون من خصائص الفعل، فضعف بلحاقها شَبَهُ الاسم، إذ لا قائل بغير ذلك، والثاني باطل؛ لأنه مرتب على كون النون من خصائص الفعل، ولو كان ذلك مؤثرًا ـ لبنى المجزوم، والمقرون بحرف التنفيس، والمسند إلى ياء المخاطبة؛ لأنها مساوية للمؤكد في الاتصال بما يخص الفعل؛ بل ضَعْف شبه هذه الثلاثة ـ أشد من ضعف شبه المؤكد بالنون؛ لأن النون ـ وإن لم يَلِقْ لفظها بالاسم ـ فمعناها به لائق ـ بخلاف (لم، وحرف التنفيس، وياء المخاطبة) ـ بالفعل، لكان ما اتصل به أحد الثلاثة مبنيًّا؛ لأنها أمكن في الاختصاص، وفي عدم بناء ما اتصلت به دلالة على أن موجب البناء التركيب؛ إذ لا ثالث لهما.

وإذا ثبت أن موجب البناء هو التركيب ـ لم يكن فيه لتفعلانِّ وأخويه نصيب؛ لأن الفاعل البارز حاجز، وثلاثة أشياء لا تركب.

وأيضًا: فإن الوقف على نحو: (هل تَفعلين؟)، بحذف نون التوكيد وثبوت نون الرفع، فلو كان قبل الوقف مبنيًّا ـ لبقي بناؤه؛ لأن الوقف عارض، فلا اعتداد بزوال ما زال لأجله، كما لا اعتداد بزوال ما زال لالتقاء الساكنين، نحو: (هل تذكر الله؟)، والأصل: (تذكرنْ)، فحذفت النون الخفيفة لالتقاء الساكنين، وبقيت فتحة الراء الناشئة عن النون مع كونها زائلة؛ لأن زوالها عارض فلم يعتد به، ولا فرق بين العروضين، فلو كان لتفعلُنْ ونحوه قبل الوقف بناء ـ لاستصحب عند =

موجب بناء الفعل المضارع

Black plate (72,1)

وذَهَبَ الأخفشُ إلى أنه مبنيٌّ معَ نونِ التوكيدِ، سواءٌ اتَّصَلَتْ به [نونُ التوكيدِ](١) أو لم تَتَّصِلْ(٢)، ونُقِلَ عن بعضِهم: أنه مُعْرَبٌ(٣) ـ وإنِ اتَّصَلَتْ به نونُ التوكيدِ(٤).

ومثالُ ما اتَّصَلَتْ به نونُ الإناثِ: (الهِنْدَاتُ يَضْرِبْنَ)، والفعلُ معَها

= عروض الوقف كما استصحب بناء (هل تذكرَنْ؟) عند عروض التقاء الساكنين».

(١) ليس في (ك)، (م)، (ع).

(٢) نسبه أبو حيان في «ارتشاف الضرب» (٢/ ٦٦٢) إلى الأخفش، والزجاج، وأبي عليٍّ في «الإيضاح» (ص٣٢٤). وانظر: «شرح المقدمة الجزولية» (١/ ٢٦٢ ـ ٢٦٣).

(٣) في (ك): «يعرب».

(٤) نسبه ابن الخباز في «النهاية» (ص٢٣٠) لابن الدَّهان.

وعلته أمران:

أحدهما: أنه قد ثبت إعراب ما آخره ضمير بارز، فيجب طرده؛ لأن العلة واحدة من التعذر، وكون نون التوكيد من خواص الفعل. فإن قيل: فرق بينهما التركيب فلا يسلم؛ لأنه لم يعهد في الأفعال، وهو خلاف الأصل، فلا يعدل إليه إلا بدليل، ولا دليل، ولأنه ليس كل ما اتصل بالشيء يركب معه، ويبنيان معًا؛ بل إمَّا أن يعرب لفظًا كالمثنى والمجموع جمع السلامة، أو تقديرًا كالمضاف إلى ياء المتكلم، وإمَّا أن يجعل الإعراب على اللاحق لتاء التأنيث، وياء النسب، وإمَّا أن يبنى كـ(خمسة عشر)، أو يبنى الأول في تركيب المزج، وهذا ليس من تركيب المزج؛ لأنهما لم يجعلا لفظًا واحدًا، وجعلهما لفظًا واحدًا يحتاج إلى دليل، ولا من باب (خمسة عشر)؛ لأنهما لم يضمنا حرفًا.

الثاني: أنه قد استقر في المضارع الإعراب باتفاق. أمَّا عند الكوفيين: فبالأصالة، وأما عند البصري: فبالمشابهة، والحمل، فلا يجوز الخروج عنه إلا لموجب، ولا موجب.

وقد ردَّ بعضَ ذلك ـ العلَّامة جمال الدين الصنعاني في «البرود الضافية والعقود الصافية الكافلة للكافية» (٣/ ١٣٩٢) بقوله: «قولكم: (إن النون من خواص الفعل) ـ منقوض بالسين وسوف، والجوازم نحو لام الأمر وغيرها.

قولكم: (تعذر اللفظ به فلا يقدر) منقوض بالمعتل كـ (يغزو) و(يرمي) فإنه قدر فيه الرفع، ونحو: (يخشى) قدر الرفع والنصب.

ثم ومن أين إنه إذا تعذر اللفظ لم يقدر الإعراب؟ هذا خلاف ما قدر تقرر في الأسماء».

z:/MkT2018/Jawzi/shrh-ebn_akil.3d/70x100/Thursday 3rd May 2018/Sanabel Press سحب ثاني/ شرح ابن عقيل

Black plate (73,1)

مبنيٌّ على السكونِ[(١)(٢)]، ونَقَلَ المصنِّفُ ـ رَحِمَه اللهُ تعالى ـ فِي بعضِ كُتُبِه[(٣)]: أنه لا خِلافَ فِي بِناءِ الفعلِ المضارِعِ معَ نونِ الإناثِ، وليسَ كذلكَ؛ بل الخلافُ موجودٌ، [٧/ظ] ومِمَّن نَقَلَه الأستاذُ أبو الحسنِ بنُ عُصْفُورٍ فِي «شرحِ[(٤)] الإيضاحِ».

---

(١) العبارة في (س): «ونقل بعضهم عن».

(٢) و«نون الإناث»: حرف مبني على الفتح، لشبهه بالحرف شبهًا وضعيًا، وحرك لكونه على حرف واحد، وكانت الحركة فتحةً للخفة مع ثقل الضمير، في محل رفع فاعل.

(٣) في «شرح التسهيل» (١/ ٣٧).
وذكر في الاعتلال لبنائه ثلاث علل:
منها: ما ذهب إليه سيبويه من أنه يبنى؛ حملًا على الماضي المتصل بها، إذا أصلهما البناء على السكون، فأعرب المضارع للعلة التي تقدمت، وبني الماضي على حركة لشبهه بالمضارع في وقوعه صفة وصلة وحالًا وشرطًا ومسندًا بعد النواسخ، بخلاف الأمر، فكما اشتركا في الخروج عن الأصل كذلك اشتركا في العود إليه بالنون.
وقيل: بني لتركيبه معها؛ لأن الفعل والفاعل كالشيء الواحد، وإذا انضم إلى ذلك أن يكون مستحق الاتصال؛ لكونه على حرف واحد تأكد امتزاجه، وهذا يقتضي: أن يبنى إذا اتصل به (ألف الجمع، أو واوه، أو ياؤه)، لكن منعه من ذلك شبهه بالمثنى والمجموع، كما منع (أنا) من البناء شبهها ببعض وكل معنى واستعمالًا.
وقيل: بني لنقصان شبهه بالاسم؛ لأن النون لا تلحق الأسماء.
وقال أبو حيان في «التذييل والتكميل» (١/ ١٢٩): «وما ذكره المصنف ـ ابن مالك ـ من أنه إذا لحقته نون الإناث مبني على السكون بلا خلاف ـ ليس بصحيح؛ بل المسألة خلافية: ذهب ابن درستويه إلى أنه معرب، وتبعه على ذلك السهيلي وابن طلحة وطائفة من النحويين.
واستدلوا بأن الإعراب قد استحق في المضارع، فلا يعدم إلا بعدم موجبه، وبقاء موجبه دليل على أنه معرب ـ كما كان قبل النون، إلا أنه كان قبل دخول النون ظاهرًا، وهو معها مقدر في الحرف الذي كان فيه ظاهرًا؛ قالوا: وإنما منع من ظهوره ما عرض فيه من الشبه بالماضي للنون التي لحقته، كما عرض في الأسماء المضافة لياء المتكلم، فالتزم كسر أواخرها لأجل ذلك، وجعل الإعراب فيها مقدرًا».

(٤) في (س)، (ك): «شرحه»، وذكر في (ع): أنها كذلك في نسخةٍ.

z:/MkT2018/Jawzi/shrh-ebn_akil.3d/70x100/Thursday 3rd May 2018/Sanabel Press سحب ثاني/ شرح ابن عقيل

[ص] [٢١] وكُلُّ حَرْفٍ مُسْتَحِقٌّ لِلْبِنَا(١) والأصلُ فِي المَبْنِيِّ أنْ يُسَكَّنَا

[٢٢] ومِنْهُ(٢) ذُو فَتْحٍ وذُو كَسْرٍ وضَمْ كـ(أَيْنَ، أَمْسِ، حَيْثُ)، والساكِنُ (كَمْ)

[ش] الحروفُ كلُّها مبنيَّةٌ؛ إذ لا يَعْتَوِرُها(٣) ما تَفْتَقِرُ(٤) فِي دَلالتِها عليه

---

(١) هذا مما أُخذ على الناظم؛ لأن فيه بيانًا لحق الحرف، دون بيان لواقعه النحوي؛ ولذا قال الغَزِّيُّ في شرح المنظوم للألفية الذي سمّاه «البهجة الوفية» (١٣ أ):

وكلُّ حرفٍ مُستحقٌّ للبِنَا لو قال (مبنيٌّ) لكان أحْسَنَا

فليس كلُّ مستحقٍّ أمرِ يكون موصوفًا بذاك الأمرِ

وانتصر صاحب «الفتح الودودي» (١/ ٥٠) لعبارة ابن مالك، ورد عنها النقد، وقال: «هذا وإن تمالؤوا عليه غلطٌ فاحش، وعبارة الناظم حسنةٌ غايةً». كذا في «تحقيق الفية ابن مالك» للعيوني (ص٧٢)، بتصرف.

(٢) قوله: (وَمِنْهُ...) إلخ، فيه إشارة إلى أن منه ما بني على غير المذكورات مما ينوب عنها فينوب عن السكون الحذف في الأمر المعتل، وأمر غير الواحد، وعن الضم الألف، والواو في نحو: يا زيدان ويا زيدون. وعن الفتح الكسر، والياء في نحو: لا مسلمات ولا مسلمين، لا الألف خلافًا لما في النكت، وأما نحو: «**لا وِتْرَانِ في ليلةٍ**»؛ ففتحه مقدر؛ لأن من يلزم المثنى الألف يقدر إعرابه عليها كالمقصور فكذا بناؤه، وأما نحو: (لا أبا لك)، فهو على قول سيبويه: إنه مضاف للكاف، واللام زائدة معرب لا مبني - كما سيأتي في باب (لا). وعلى كونه غير مضاف: إنما يبنى على ما ينصب به، وشرط نصبه بالألف كونه مضافًا، وهذا مفرد فالظاهر أن فتحه مقدر عليها أيضًا بناء على لغة قصره، وعلى هذا يخرج قوله:

أَخَاكَ أَخَاكَ إِنَّ مَنْ لَا أَخَا لَهُ كَسَاعٍ إلى الهَيْجَا بِغَيْرِ سِلَاحِ

«الخضري» (١/ ٣٣).

واعلم أن حرف البناء - لا يكون إلا ظاهرًا كما مثل، وأما حركته فظاهرة، أو مقدرة كضرب وضربت، وكذا السكون كمن وإذا فإن إذا مبنية على سكون مقدر منعه السكون الأصلي في الألف كما تمنع الحركة الحركة؛ لأن ذات الألف لا تقبل غيره فوجب كونه ذاتيًا لا من تأثير البناء بخلاف نحو: هؤلاء حيث تجعل حركته للبناء أغنت عن حرك البنية لأنه يقبلها وغيرها، فتخصيص الكسرة من تأثير البناء؛ أفاده الأمير. «الخضري» (١/ ٣٣).

(٣) أي: لا يتوارد عليه ما يحتاج إليه من معان تركيبية يحتاج التمييز بينها إلى الإعراب. وأما المعاني الإفرادية: كالابتداء والتبعيض والبيان بالنسبة إلى (من)؛ فتعتور الحرف لكن لا يميز بينهما بالإعراب. «الصبان» (١/ ٦٢).

(٤) في (س)، (ك): «يفتقر».

إلى إعرابٍ[١]، نحوُ: (أَخَذْتُ مِن الدَّرَاهِمِ) فالتبعيضُ[٢] مُستفادٌ مِن لفظِ (مِن) بدونِ الإعرابِ.

والأصلُ[٣] فِي البِناءِ: أنْ يكونَ على السكونِ؛ لأنَّه أخفُّ من الحركةِ[٤]، ولا يُحَرَّكُ[٥] المَبْنِيُّ إلَّا لسببٍ[٦]؛ [كالتخَلُّصِ مِن الْتِقَاءِ

علة بناء الحرف على السكون ومتى يحرك؟

(١) في (ع): «الإعراب».
(٢) العبارة في (ك): «بالتبعيض، فالتبعيض».
(٣) أي: الغالب الكثير.
(٤) ثقل الحركة ـ مع كون المبني ثقيلًا للزومه حالة واحدة، فلو حرك اجتمع ثقيلان، ولافتقار الحرف إلى ضميمة وتركب معنى الفعل، ومشابهة الاسم المبني الحرف الثقيل. قال «الصبان» (١/ ٦٢): «وأما تعليل ثقله بكون مدلوله مركبًا لتضمنه معنى الحرف زيادة على معناه الأصلي ـ كما اقتصر عليه البعض فقاصر».
ويضاف إليه: أن الأصل عدم الحركة، ولا يعدل عنه إلا لسبب يقتضي ذلك، كما سيأتي إن شاء الله، فإذا جاء على الأصل فلا يسأل عن سبب بنائه؛ لأنه جاء على أصله الذي هو البناء.
وإن جاء مبنيًّا على حركة سئل عنه سؤالان:
كأن يقال: ما سبب العدول إلى الحركة؟ ولم كانت الحركة كذا؟
وإن جاء شيء مما الأصل فيه الإعراب مبنيًّا على السكون؛ يسأل عنه سؤال واحد: لِم بُني ـ مع أن الأصل فيه الإعراب؟
وإن جاء مبنيًّا على حركة سئل عنه ثلاثة أسئلة: لَمَ بني؟ ولَمَ عدل إلى الحركة؟ ولِمَ كانت الحركة كذا؟.
«توضيح المقاصد والمسالك» (١/ ٣١٠)، و«الفواكه الجنية» (١/ ٣٤٢ ـ ٣٤٣ مع المطالب)، و«شرح شذور الذهب للجوهري» (١/ ٢٦٨).
(٥) أثبتها في (ع) بالياء والتاء معًا.
(٦) **[من أسباب تحريك المبني]**: ذكر النحاة عدة أسباب، منها:
١ ـ التقاء الساكنين كأين: وأصل حركة التقاء الساكنين الكسر، وأصل حركة غير التقائهما: الفتح، ولا يعدل عنها إلا للاتباع نحو (مذ)، أو لكونها في كلمة كـ(الواو) في نظيرتها نحو: نحن ونظيرتها (همو)، أو لشبه بما هي فيه نحو: (اخشوا القوم)، أو لكونها لم تكن لها حالة الإعراب نحو: (من قبل)، أو لشبهها بذلك نحو: (يا زيد)، أو نطلب تخفيف نحو: (أين)، أو لفرق بين أداتين نحو: =

أسباب تحرك المبني: التقاء الساكنين

الساكنَيْنِ][(١)]، وقد تكونُ الحركةُ فتحةً[(٢)]؛ ....

= (لموسى غلام، ولموسى غلام)، أو الفرق بين معنى أداة نحو: (يا لزيد لعمرو)، أو لمجانسة عمل نحو: (باء الجر) و(لامه)، أو مقابل المجانس نحو: (لام الأمر) في نحو: (ليقم زيد)، أو لكون الحركة للحرف في الأصل نحو: (مذ اليوم)؛ أو لشبه محلها بما في كنف (هاء التأنيث)، وما خرج عن هذا فشاذٌّ.

«ارتشاف الضرب» (٢/ ٦٧٤)، و«توضيح المقاصد والمسالك» (١/ ٣٠٨)، و«المطالب السنية» (١/ ٣١٩).

٢ ـ **كون المبني على حرف واحد،** وهو معرض لأن يبتدأ به ولا يبتدأ بالساكن، فحرك لذلك نحو (واو) العطف و(فائه) و(همزة الاستفهام)، وبعض المضمرات.

٣ ـ **كون الكلمة عرضة لأن يبدأ بها؛** كـ(لام الابتداء)، و(باء الجر).

٤ ـ **كون الكلمة لها أصل في التمكن،** نحو: (أول).

٥ ـ **الشبه بالمعرب،** كالماضي المشبه للمضارع.

٦ ـ وذكر الرضي ـ سببًا سادسًا؛ وهو: **الدلالة على استقلال الكلمة،** أو أصالة المحرك، قال ﷺ: «الصحيح أن الضمير جملة هو وهي ـ كما عليه البصريون وإنما حركا لتصير الكلمة مستقلة؛ حتى يصح كونها ضميرًا منفصلًا؛ إذ لولا الحركة لتوهم كونهما للإشباع ـ كما ظن الكوفيون» انتهى.

[استشكال]:

إن قيل: كيف تُعَدّ حركة الساكنين والإتباع من البناء؛ مع قولهم في تعريفه: (وليس اتباعًا، ولا تخلصًا من سكونين)؟

أجيب: بأن محل ما هنا ـ إذا كانا في كلمة واحدة كـ(أين ومنذ) للزوم الحركة، وما في التعريف إذا كانا في كلمتين: كـ(اضربِ الرجل، والحمدِ لله)، بكسر الدال؛ لأن المقتضي للحركة حينئذ مجرد التخلص مثلًا؛ وهو منتفٍ عند فصلهما، أو أن ما هنا ـ إذا صلح غير تلك الحركة فتخصيصها من تأثير البناء، وما في التعريف إذا لم يصلح غيرها نحو: ﴿قُلِ ٱدۡعُواْ﴾ [الإسراء: ١١٠]. فتأمل؛ قاله الخضري في «حاشيته» (١/ ٣٠).

(١) ما بين المعكوفين من (م).

(٢) **[من أسباب الفتح]:**

ذكروا عدة أسباب:

الأول: الخفة كما في (أين).

الثاني: شبه محلها ـ بما اكتنف هاء التأنيث، نحو: (بعلبك). =

z:/MkT2018/Jawzi/shrh-ebn_akil.3d/70x100/Thursday 3rd May 2018/Sanabel Press سحب ثاني/ شرح ابن عقيل

كأينَ[1] وقامَ[2] وإنَّ، وقد تكونُ كسرةً[3]؛ ....

= الثالث: مجاورة الألف، كما في (أيان).

الرابع: كونها حركة الأصل، كما في (يا مضار)؛ ترخيم (مضارر) اسم مفعول.

والخامس: الفرق بين أداتين، نحو: (يا لَزيد لِعمرو)، كسرت الثانية على أصل لام الجر، وفتحت الأولى للفرق بين المستغاث به وله، وكفتح لام الابتداء لتخالف لام الجر غالبًا في نحو: (لَمُوسَى عَبْدٌ). وقد يلتبسان نحو: (إِنَّ الزَّيْدَيْنِ لَهُمْ عَبِيدٌ).

والسادس: الاتباع؛ كـ(كيف)؛ بنيت على الفتح اتباعًا لحركة الكاف؛ لأن الياء بينهما ساكنة، إذ الساكن حاجز غير حصين.

«توضيح المقاصد والمسالك» (١/ ٣٠٨ ـ ٣٠٩)، و«شرح الأشموني على ألفية ابن مالك» (١/ ٤٦ ـ ٤٧)، و«الخضري» (١/ ٣١)، و«الصبان» (١/ ٦٤ ـ ٦٦).

(١) هذا مثالٌ لما بني على الفتح، وهو اسم لدخول حرف الجر عليه، وبني لتضمنه معنى الهمزة في الاستفهام يسأل به عن المكان، ولتضمنه معنى (إن) الشرطية في الشرط.

وسبب تحريكه: التقاء الساكنين، وكانت الحركة فتحةً تخفيفًا للخفة.

«توضيح المقاصد والمسالك» (١/ ٣١٠)، و«الخضري» (١/ ٣١).

(٢) في (ك): «وضرب»، وكتبها في (ع) بعد المثبت، وضرب عليها.

(٣) **[من أسباب الكسرة]**: ذكروا عدة أسباب:

الأول: التقاء الساكنين نحو (أمس).

والثاني: مجانسة العمل نحو ياء الجر ولامه. ولا ترد الكاف، وواو القسم، وتاؤه؛ لأنها لا تلزم عمل الجر؛ إذِ الكاف ترد اسمًا كمثل، والواو، والتاء للعطف، والخطاب ففتحت للخفة. قال الأشموني: نعم، ترد اللام مع الضمير للزومها الجر، ولعلها لم تجانسه لعدم ظهوره فيه.

والثالث: الحمل على المقابل، نحو: لام الأمر، فإنها كسرت؛ حملًا على لام الجر؛ لأنها في الأفعال نظيرتها في الأسماء.

والرابع: الإشعار بالتأنيث نحو: (أنتِ). إذِ الكسر اللفظي يشعر بالمعنوي الذي للمؤنث.

والخامس: كونها حركة الأصل نحو: (يا مضار)، ترخيم (مضارر) اسم فاعل.

والسادس: الفرق بين أداتين نحو لام الجر. كسرت فرقًا بينها وبين لام الابتداء في نحو: (لَموسى عبد). =

مجاورة الألف

مثال لما بني على الفتح

أسباب ~~[illegible]~~ الكسر

z:/MkT2018/Jawzi/shrh-ebn_akil.3d/70x100/Thursday 3rd May 2018/Sanabel Press سحب ثاني/ شرح ابن عقيل

كأمسِ[١] وجَيْرِ[٢]، وقد تكونُ ضَمَّةً[٣]؛ ....

= والسابع: الاتباع؛ كذِهِ وتِهِ.
«توضيح المقاصد والمسالك» (١/٣٠٨ ـ ٣٠٩)، و«شرح الأشموني على ألفية ابن مالك» (١/٤٦ ـ ٤٧)، و«الخضري» (١/٣١)، و«الصبان» (١/٦٤ ـ ٦٦)، و«المطالب السنية» (١/٣١٩).

(١) هذا مثال لما بني على الكسر، وهو اسم لدخول حرف الجر، وحرف التعريف عليه في نحو: (بالأمس)، ولصحة الإسناد إليه، وبني عند أهل الحجاز لتضمنه معنى حرف التعريف؛ لأنه معرفة بغير أداة ظاهرة.
وشرط بنائه خمسة: خلوه من (أل)، والإضافة، والتصغير والتكسير، وأن يراد به معين. وهو: اليوم الذي يليه يومك خاصة، أو اليوم المعهود، فإذا اجتمعت هذه الشروط بني على الكسر مطلقًا عند الحجازيين؛ لتضمنه معنى (أل). وأما تميم: فبعضهم يعربه ـ كما لا ينصرف مطلقًا لشبه العلمية. والعدل عن الأمس بـ(أل)، وأكثرهم يعربه كذلك في الرفع فقط لشرفه، ويبنيه على الكسر في غيره؛ عملًا بالموجبين.
وحرك لالتقاء الساكنين، وكسر على أصل التقائهما.
وقال السهيلي: من كسر (أمس) في كل حال؛ فإنما شبه بما سمي بالفعل.
«توضيح المقاصد والمسالك» (١/٣١٠ ـ ٣١١)، و«الخضري» (١/٣١)، و«المطالب السنية» (١/٣٢٠).

(٢) قال ابن هشام في «المغني» (١/١٠٩): «جيرِ ـ بالكسر ـ على أصل التقاء الساكنين: كأمس، وبالفتح للتخفيف كأين وكيف: حرف جواب بمعنى: نعم...».

(٣) [أسباب الضمة]، ذكروا عدة أسباب:
الأول: أن تكون في الكلمة كالواو في نظيرتها كـ(نحن)، فإن نظيرتها (همو).
الثاني: شبه المبني بما هي فيه كذلك نحو: (اخشوا القوم).
والثالث: ألا يكون للكلمة حال الإعراب نحو: ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾ [الروم: ٤]، بالضم.
والرابع: شبه المبني بما لا يكون له الضم حال الإعراب نحو: (يا زيدُ) فإنه أشبه (قبل) و(بعد). قيل: من جهة أنه يكون متمكنًا في حالة أخرى. وقيل: من جهة أنه لا تكون له الضمة حالة الإعراب. قال السيرافي: من جهة أنه إذا نكر أو أضيف أعرب، ومن هذا (حيث): فإنها إنما ضمت لشبهها بـ(قبل) و(بعد)، من جهة أنها كانت مستحقة للإضافة إلى المفرد كسائر أخواتها فمنعت ذلك كما منعت =

كـحيـثُ[1]، [وهـو اسـمٌ][2]، و(مُـنْـذُ) [وهـو حـرفٌ][3]، [إذا جَـرَرْتَ به][4][5]، وأمَّا السكونُ: فنحوُ: (كَمْ[6] واضْرِبْ وأَجَلْ).

وعُلِمَ مِمَّا مَثَّلْنَا به أنَّ البناءَ على الكسرِ والضمِّ[7] لا يكونُ فِي الفعلِ؛ بل في الاسمِ والحرفِ، وأنَّ البناءَ على الفتحِ [أو على[8]

البناء على الكسر والضم مختص بالاسم والحرف

= (قبل) و(بعد) الإضافة.

والخامس: كونها حركة الأصل نحو (يا تحاج)، ترخيم (تحاجج) ـ مصدر تحاج. إذا سمي به.

والسادس: الاتباع؛ كمنذ.

«توضيح المقاصد والمسالك» (١/ ٣٠٨ ـ ٣٠٩)، و«شرح الأشموني على ألفية ابن مالك» (١/ ٤٦ ـ ٤٧)، و«الخضري» (١/ ٣١)، و«الصبان» (١/ ٦٤ ـ ٦٦).

(١) هذا مثال لما بني على الضم، وهو اسم لدخول (من) عليه في نحو: ﴿وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ﴾ [البقرة: ١٤٩] وبني عند غير فقعس، لشبهه بالحرف شبهًا افتقاريًّا إلى جملة افتقارًا لازمًا، وحرك فرارًا من التقاء الساكنين، وكانت الحركة ضمة على أشهر اللغات، حملًا لها على أسماء الغايات، ووجه الشبه أنها كانت مستحقة للإضافة إلى المفرد كسائر أخواتها، فمنعت من ذلك. كما منعت (قبل وبعد) الإضافة.

«توضيح المقاصد والمسالك» (١/ ٣١١)، و«الخضري» (١/ ٣٢)، و«المطالب السنية» (١/ ٣٢١).

مثال لما بني على الضم

(٢) من (م). وكتبها في (ع) في الحاشية، وبعدها علامة التصحيح.

(٣) ليس في (ص)، (ك).

(٤) من (م).

(٥) واسمان إذا رفع نحو: (ما رأيته منذ)، أو (مذ يومان)، فهما إما مبتدأ. والمعنى: أمد انقطاع الرؤية يومان، أو خبر مقدم، والمعنى: بيني وبين رؤيته يومان. ولعل علةَ بنائها حينئذ: شبه الحرف في الجمود؛ إذ لا يتصرف فيهما بتثنية، ولا غيرها، ويلزمان الرفع. «الخضري» (١/ ٣٢).

(٦) هذا مثالٌ لما بني على السكون، وهو اسم لدخول حرف الجر عليه، بنيت لتضمنها الاستفهام، أو معنى رُبَّ التكثيرية ـ لا للشبه الوضعي، لفوات شرطه. «توضيح المقاصد والمسالك» (١/ ٣١١)، و«الخضري» (١/ ٣٢).

مثال لما بني على السكون

(٧) ليس في (ع)، وأثبتها في الحاشية، مع التصحيح عليها.

(٨) من (ك).

السكونِ](١) يكونُ فِي الاسمِ والفعلِ والحرفِ(٢).

[٢٣] [ص] والرفعَ والنصبَ اجْعَلَنْ(٣) إِعْرَابَا ... لاسمٍ وفِعْلٍ، نحوُ (لَنْ أَهَابَا)

[٢٤] والاسمُ قَدْ خُصِّصَ بالجَرِّ(٤)، كَمَا ... قدْ خُصِّصَ الفِعْلُ بأنْ يَنْجَزِمَا

---

(١) ما بين المعكوفين في (س)، (ص): «والسكون».

(٢) (م) ذَكَرَ الناظِمُ والشارحُ أنَّ مِن المبنيَّاتِ مَا يَكُونُ بناؤُه عَلَى السُّكُونِ، ومنه مَا يَكُونُ بناؤُه عَلَى حركةٍ من الحركاتِ الثلاثِ. واعْلَمْ أَنَّهُ يَنُوبُ عن السُّكُونِ فِي البناءِ الحذفُ.

والحذفُ يَقَعُ فِي موضعيْنِ: الأَوَّلُ: الأمرُ المعتلُّ الآخِرِ. نحوُ: اغْزُ وارْمِ واسْعَ، والثاني: الأمرُ المسندُ إِلَى ألفِ اثنيْنِ أو واوِ جماعةٍ أو ياءِ مخاطبةٍ، نحوُ: اكْتُبَا واكْتُبُوا واكْتُبِي، وأنه يَنُوبُ عن الفتحِ فِي البناءِ شيئانِ:

أَوَّلُهما: الكسرُ، وَذَلِكَ فِي جَمْعِ المؤنَّثِ السالِمِ إذا وَقَعَ اسْمًا للا النافيةِ للجِنسِ، نحوَ: لا مُسْلِماتِ.

وثانيهما: الياءُ، وَذَلِكَ فِي جَمْعِ المذكَّرِ السالِمِ والمثَنَّى؛ إذا وَقَعَ أحدُهما اسمًا لـ(لا) النافيةِ للجنسِ أَيْضًا، نحوُ: (لا مُسْلِمين).

وأنه **يَنُوبُ عن الضمِّ فِي البناءِ** شيئانِ:

أحدُهما: **الألفُ**، وَذَلِكَ فِي المثَنَّى إذا وَقَعَ مُنادًى نحوَ: يا زيدانِ.

وثانيهما: **الواوُ**، وَذَلِكَ فِي جَمْعِ المذكَّرِ السالمِ إذا وقَعَ منادًى أَيْضًا، نحوَ: يا زَيْدُونَ (م).

(٣) اعترضه الجلال السيوطي: بأن الفعل المؤكد بالنون لا يتقدم معموله عليه، والناظم مشى على ذلك في عدة مواضع كقوله:

والفاعل المعنى انصبن بأفعلا

وقوله:

وبـه الـكـاف صِـلا

قال «الصبان» (٦٦/١): «وعلله بعض «شراح الجزولية»: بأن تأكيد الفعل يقتضي اهتمامًا به فيقدم؛ أفاده الشيخ يحيى. وينبغي حمل امتناع التقدم ـ إن سلم: على حالة الاختيار دون الضرورة ـ كما هنا، وحينئذٍ يندفع الاعتراض».

(٤) الباء هنا داخلة على المقصور.

[٢٥] فَارْفَعْ(١) بِضَمٍّ(٢)، وَانْصِبَنْ فَتْحًا(٣)، وَجُرْ ... كَسْرًا، كَـ(ذِكْرُ اللهِ عَبْدَهُ يَسُرّْ)

[٢٦] واجْزِمْ بِتَسْكِينٍ، وَغَيْرُ مَا ذُكِرْ ... يَنُوبُ، نحوُ (جَا أَخُو بَنِي نَمِرْ)

[ش] أنواعُ الإعرابِ أربعةٌ(٤): ....

(١) (الفاء): فاء الفصيحة؛ لأنها أفصحت عن جواب شرط مقدر، وهو: إذا أردت معرفة علامات الإعراب السابقة الرفع والنصب...، فأقول لك: فارفع بضم.

(٢) (الباء): للتصوير من تصوير النوع بصنفه؛ ليوافق مذهب الناظم من أن الإعراب لفظي.

[ألقاب الإعراب والبناء]:

وألقاب الإعراب أربعة: رفع ونصب وجزم وخفض، وأن منها ما هو مشترك ومنها ما هو خاص.

ألقاب البناء: الضم، والفتح، والكسر، والسكون... فكيف أطلقَ الناظم ألقاب البناء للإعراب؟

لا ينافيه كون الحركات عند المصنف هي نفس الإعراب لا علامته؛ لأن كونها إعرابًا من حيث عموم كونها (أثرًا جلبه العامل) ـ لا ينافي أن خصوص إحداها علامة على وجود مطلق الإعراب من تعليم وجود الكلي بجزئيه، وإن اشتهر على هذا القول أن يقال مرفوع، ورفعه ضمة لا علامة رفعه.

[اعتراض]:

فإن قيل: كان الأولى أن يقول: (ارفع برفعة) لا بضم؛ لأنه لقب البناء كما مر.

أجيب: بأن الخاص بالبناء هو الضم وأخواته، وبالإعراب الرفع وأخواته، وأما الضمة فمشتركة بينهما؛ غاية الأمر أنه تسمَّح في إطلاق الضم على الضمة مع أن الرَّضِي رحمه الله نصَّ على أن الضم وأخواته يطلق عند البصريين على حركات الإعراب؛ تسمحًا مع القرينة. والمقام هنا قرينة واضحة، وأما عند الإطلاق: فلا تنصرف إلا لحركات غير إعرابية كضم البناء والبنية في حيث وقفل.اهـ. قال الخضري (١/ ٣٥): «وعلى هذا فهي أكثر موردًا من ألقاب الإعراب. ولعل ذلك هو وجه استعمال الضمة، وأخواتها فيهما دون الرفعة وأخواتها؛ فتدبر».

وانظر: «حاشية الصبان» (١/ ٦٦).

(٣) يعني: بفتح، فـ(فتحًا) منصوب بنزع الخافض، كأنه قال: (وانصبن: مصورًا النصب بفتح)، حينئذٍ تكون (الباء) التي نزعت تكون للتصوير. وكذا يقال في قوله: (كسرًا).

(٤) لا زائد عليها إجماعًا. «الكواكب الدرية» (ص١٥).

فاء الفصيحة

ألقاب الإعراب والبناء

z:/MkT2018/Jawzi/shrh-ebn_akil.3d/70x100/Thursday 3rd May 2018/Sanabel Press سحب ثاني/ شرح ابن عقيل

[الرفعُ[١] والنصبُ والجرُّ[٢] والجزمُ][٣]. فأمَّا [٨/ظ] الرفعُ والنصبُ فيَشْتَرِكُ فيهما (الأسماءُ والأفعالُ)[٤]، نحوُ: (زيدٌ يقومُ، وإنَّ زيدًا لنْ يَقُومَ)، وأمَّا الجرُّ فيَخْتَصُّ بالأسماءِ، نحوُ: (بزَيْدٍ)، وأمَّا الجزمُ فيَخْتَصُّ بالأفعالِ[٥]، نحوُ: (لم يَضْرِبْ).

---

(١) بدأ به؛ لاختصاصِهِ بالعمدةِ.
وقد قال أبو حيان: «ولو بدأ بالجرِّ؛ لأنه مختصٌّ بالاسم الذي الإعراب فيه أصلٌ ـ لاتَّجه أيضًا». وثنَّى بالنَّصبِ؛ لأنَّ عاملَهُ يكون فعلًا، والأصلُ في العملِ للأفعالِ. وثلَّثَ بالخفضِ؛ لاختصاصِهِ بالأسماءِ، وهي أشرفُ من الأفعالِ.
وأخَّرَ الجزمَ؛ لأنَّ رتبتَهُ التَّأخيرُ.
قال الشيخ خالدٌ الأزهري: «أقوى الحركات الضَّم، ويليه الكسر، ثمَّ الفتح. وسمي الأولُ ضمًّا؛ لأنه ينشأ من ضمِّ الشفتين أولًا ثم رفعهمَا ثانيًا، وسمِّي الثاني كسرًا؛ لأنه ينشأُ من انجرارِ اللَّحى الأسفل إلى أسفلِ انجرارًا قويًّا، وسمِّي الثالثُ فتحًا؛ لأنه يتولدُ من مجرد فتحِ الفمِ. وهذه الحركاتُ تكونُ ظاهرةً ومقدرةً».
«حاشية العشماوي على الأجرومية» (ص١١٢ ـ ١١٤)، و«الصبان» (١/ ٦٦)، و«التصريح» (١/ ٥٩).

(٢) عبارة بصرية، والخفض عبارة كوفية، ومفادهما واحدٌ.

(٣) العبارة في (ك): «رفع ونصب وجر وجزم».

(٤) في (ع): «الاسم والفعل».

(٥) **[علة اختصاص الاسم بالجر، والفعل بالجزم]:**
قال النحاة: اختصَّ الاسمُ بالجرِّ؛ لأنَّ الجرَّ ثقيلٌ والاسمَ خفيفٌ، فأُعطِيَ الثَّقيلُ للخفيفِ ليحصلَ التَّعادلُ.
ولأنَّ كلَّ مجرورٍ مخبرٌ عنهُ في المعنى، ولا يخبرُ إلا عنِ الاسمِ، فلا يجرُّ إلا الاسم، كزيدٍ وعمرٍو، في قولكَ: مررتُ بزيدٍ، ونظرتُ إلى عمرٍو.
كما أنَّهم **خصُّوا الفعلَ بالجزم**؛ ليكُون فيه كالعوَضِ من الجَرِّ فِي الاسْمِ.
وامتناعُ دخُولِ عاملِ الجرِّ على الفعلِ؛ وهو حرفُ الجرِّ والإضافة لاختصاصِهما بالاسم، والمُضَافُ لا يضَافُ إلا إلى الاسم، و(الاسْمُ قَدْ خُصِّصَ بِالْجَرِّ)، فلا يوجدُ فِي الفِعلِ؛ لامتناعِ دخُول عامل الجرِّ عليهِ.
ولأنَّ الجزمَ خفيفٌ والفعلَ ثقيلٌ، فحصل التَّعادلُ، ولو أُعطِيَ الخفيفُ للخفيفِ، =

والرفعُ يكونُ بالضمَّةِ، والنصبُ يكونُ بالفتحةِ، والجرُّ يكونُ[1] بالكسرةِ، والجزمُ يكونُ[2] بالسكونِ، وما عدا ذلك يكونُ نائبًا عنه[3]،

= وهو الجزمُ والاسمُ، وأُعطِيَ الثَّقيلُ للثَّقيلِ وهو الجرُّ والفعلُ لم يحصلْ تعادلٌ على جري العادةِ.

وحكمةُ خفَّةِ الاسم: أنَّ الاسمَ بسيطٌ.

ومعنى بساطتِهِ: أنَّه دالٌّ على شيءٍ واحدٍ وهو الذَّاتُ، والفعلُ مدلولُهُ مركَّبٌ من شيئين وهو: (الحدثُ والزَّمنُ)؛ فصار ثقيلًا.

«حاشية العشماوي على الأجرومية» (ص١١٥ ـ ١١٦) بتصرف، و«شرح ابن الناظم» (ص٨)، و«توضيح المقاصد والمسالك» (١/ ٣١١)، و«كشف النقاب» (١/ ٢٤٢ ـ ٢٤٣ مع رفع الحجاب).

(١) من (ح)، (م). (٢) من (ح)، (م).

(٣) **فللرفع** أربع علامات: أصله الضمة وفروعه ثلاثة، **وللنصب** خمس علامات؛ أصله الفتحة وفروعه أربعة، **وللجر** ثلاث علامات أصله الكسرة وفروعه اثنتان، **وللجزم** علامتان؛ أصله السكون وفرعه واحد وهو الحذف.

فهذه أربع عشرة علامة: أربعة أصول، وعشرة تنوب عن تلك الأصول.

ثم مثل ما أعرب بغير ما ذكر عن طريق النيابة بقوله: (نحو جا أخو بَنِي نمر)، فـ(أخو): مرفوع بالواو نيابة عن الضمة، و(بَنِي): مجرور بالياء نيابة عن الكسرة.

والغالب في الاسم: الحركة فالحرف، وفي الفعل: إما حرف وإما حذف، فنيابة الحرف عن الحركة في الاسم ـ تكون في ثلاثة مواضع: الأسماء الستة، والمثنى، والمجموع على حده.

«توضيح المقاصد والمسالك» (١/ ٣١٢)، و«حاشية العطار على الأزهرية» (ص٣٤).

وأصل الإعراب أن يكون بالحركات، والإعرابُ بالحروف فَرْعٌ عليها.

[علة كون الإعراب بالحركات هو الأصل]:

وجهان: أحدهما: أنَّا لمّا افتقرنا إلى الإعراب للدلالة على المعنى، كانت الحركات أَوْلى؛ لأنها أقلُّ وأخفُّ، وبها نَصِلُ إلى الغرض، فلم يكن بنا حاجةٌ إلى تكلُّفِ ما هو أثقل، ولذلك كثُرتْ في بابها، أعني الحركات، دون غيرها، ممَّا أُعْرِبَ به. وقُدِّر غيرها بها، ولم تُقدَّر هي به.

الوجه الثاني: أنَّا لمَّا افتقرنا إلى علامات تدل على المعاني وتفرق بينها، وكانت الكَلِم مركَّبة من الحروف، وجب أن تكون العلامات غيرَ الحروف؛ لأنَّ العلامة =

كما نابَتِ الواوُ عن الضمَّةِ فِي (أَخُو[١])، والياءُ عن الكسرةِ فِي (بَنِي) مِن قولِه: (جَا[٢] **أَخُو بَنِي نَمِرْ**)، وسَيَذْكُرُ[٣] بعدَ هذا مواضِعَ النيابةِ.

[ص] [٢٧] **وارْفَعْ بِوَاوٍ، وَانْصِبَنَّ بِالأَلِفْ وَاجْرُرْ بِيَاءٍ مَا مِنَ الأَسْمَا أَصِفْ**

[ش] شَرَعَ فِي بيانِ ما يُعْرَبُ بالنيابةِ[٤] عمَّا سَبَقَ ذِكْرُهُ، والمرادُ بالأسماءِ التي سَيَصِفُها: الأسماءُ الستَّةُ، وهي: أَبٌ وأَخٌ وحَمٌ وهَنٌ[٥] وفُوهُ وذُو مالٍ، فهذه تُرْفَعُ بالواوِ، نحوُ: (جاءَ أبو زيدٍ) وتُنْصَبُ بالألفِ، نحوُ: (رأيْتُ أباه)، وتُجَرُّ بالياءِ، نحوُ: (مَرَرْتُ بأَبِيهِ)، والمشهورُ: أنها مُعْرَبَةٌ بالحروفِ[٦]، فـ(الواوُ) نائبةٌ عن الضمَّةِ، والألفُ نائبةٌ عن الفتحةِ، والياءُ

= غيرُ المعلَّم، كالطّراز في الثوب.
ولذلك كانت الحركات هي الأصل؛ هذا هو القياس. وقد خُولف الدليل، وأعربوا بعضَ الكلم بالحروف لأمرٍ اقتضاه، وذلك في مواضعَ. منها: الأسماء الستّة المعتلّة؛ إذا كانت مضافة؛ ومنها: (كِلا)؛ ومنها التثنية، والجمع السالم. «شرح المفصل للزمخشري» لابن يعيش (١/١١٧ ـ ١١٨).

(١) كتَب في (ك) في آخر الكلمة ألفًا، لكنه كشطها.

(٢) هي لغةٌ في الفعل (جاء)، وليست ضرورةً؛ لأنها إذا تلاها همزة، جاز حذف الهمزة الأولى، لكثرة حذف إحدى الهمزتين من كلمتين إذا اجتمعتا.

(٣) في (م)، (ع): «وسنذكر».

(٤) في (س)، (ك): «بالنائب».

(٥) ليس في (ك).

(٦) **[علة إعرابها بالحروف]:**
بيَّن ابن يعيش رَحِمَهُ اللَّهُ في «شرح المفصل»، ذلك، فقال (١/١١٨ ـ ١١٩): «وإنما أُعربت هذه الأسماء بالحروف؛ لأنها أسماءٌ حُذفت لاماتها في حال إفرادها، وتضمّنت معنى الإضافة، فجُعل إعرابها بالحروف كالعوض من حذفِ لاماتها.
واحترزنا بقولنا: (وتضمّنت معنى الإضافة)، عن مثل: (يَدٍ)، و(دَمٍ)، و(غَدٍ)، وشِبْهِها ممّا حُذفت لامه.
فإن قيل: قولكم: «تضمّنت معنى الإضافة» زيادةُ وصف لا تأثيرَ له، وإلحاقُه بالعلّة يكون حَشْوًا، فلا يكون جُزْء للعلّة؟! **فالجواب:** لا نُسلّم أنّه لا تأثير له، وذلك لأنه إذا تضمّن معنى الإضافة ـ صار في معنى التثنية، لدلالته على شيئَين، مع أنّا نقول: إن إلحاق الوصف بالعلّة، مع عدم المناسَبة إذا ذُكر احترازًا من =

نائبةٌ عن الكسرةِ، وهذا هو[1] الذي أشارَ إليه المصنِّفُ[2]؛ بقولِهِ: (وارْفَعْ بواوٍ..) إلى آخرِ البيتِ[3].

= وُرود نَقص ـ جائز كما لو كان له تأثير؛ وذلك لأنّ الأوصاف في العلّة تفتقر إلى شيئَيْن: أحدهما: أن يكون لها تأثيرٌ، والثاني: أن تكون للاحتراز. فكما لا يكون ما له تأثير حشوًا، كذلك لا يكون ما فيه احتراز حشوًا.

وقال قوم: إنّما أُعربت هذه الأسماء بالحروف؛ توطئة لإعراب التثنية والجمع بالحروف؛ وذلك أنهم لمّا اعتزموا إعرابَ التثنية والجمع بالحروف؛ جعلوا بعض المفردة بالحروف، حتى لا يُسْتوحش من الإعراب في التثنية والجمع السالم بالحروف».

(١) ليس في (ك). (٢) في (ك): «المؤلف».

(٣) وهو مذهب قطرب، والزيادي، والزجاجي من البصريين، وهشام من الكوفيين في أحد قوليه ومن وافقهم: أن إعراب هذه الأسماء بالأحرف المذكورة.

قال الناظم رَحِمَهُ اللَّهُ في «شرح التسهيل» (١/ ٤٣): «وهذا أسهل المذاهب وأبعدها عن التكلف؛ لأن الإعراب إنما جيء به لبيان مقتضى العامل، ولا فائدة في جعل مقدر متنازع فيه دليلًا، وإلغاء ظاهر وافٍ بالدلالة المطلوبة».

وعلق عليه المرادي في «شرح الألفية» (١/ ٣١٥) بقوله: «قلت: ولكنه مستلزم للخروج عن الأصل، إذ أصل الإعراب أن يكون بالحركات. ولعدم النظير، إذ ليس في المفردات ما يعرب بالحروف غير هذه الأسماء، ولبقاء (فيك) و(ذي مال) على حرف واحد؛ لأن الإعراب زائد؛ فلا يوجد ذلك في المعربات إلا شذوذًا ـ بخلاف المذهب الأول.

فإن قلتَ: ظاهر كلامه هنا موافقة قطرب ومن ذكر معه في أن إعراب هذه الأسماء بالحروف.

قلتُ: يحتمل أن يكون وافق القائل بذلك هنا، ويحتمل أن يكون تسامح في جعله الإعراب بالأحرف، لكون الحركات هنا لا تظهر، والحروف مفيدة ما تفيد الحركات لو ظهرت، وأراد بذلك التقريب على المبتدئ، كما فعل كثير من المصنفين ـ مع اعترافهم بصحة مذهب سيبويه.

ويؤيد حمله على التسامح نصه في «التسهيل» ـ على أن إعرابها بالحركات هو الأصح».

وقد ردَّه ابن جني في «سر صناعة الإعراب» (٢/ ٧١٦) قال: «وأما قول الفراء وأبي إسحاق الزيادي: «إن الألف هي الإعراب»!! فهو أبعد الأقاويل من =

= الصواب. قال أبو علي: يلزم من قال: إن الألف هي الإعراب ـ أن يكون الاسم متى حذفت منه الألف دالًّا من معنى التثنية على ما كان يدل عليه والألف فيه؛ لأنك لم تعرض لصيغة الاسم، وإنما حذفت إعرابه، فسبيل معناه: أن يكون قبل الحذف وبعده واحدا، كما أن (زيدًا) ونحوه متى حذفت إعرابه فمعناه الذي كان يدل عليه معربًا باق فيه بعد سلب إعرابه. ويفسده أيضًا شيء آخر: وهو أن الألف لو كانت إعرابًا ـ لوجب أن تقلب الواو في (مذروان) ياء؛ لأنها رابعة، وقد وقعت طرفًا، والألف بعدها إعراب كالضمة في (زيد) و(بكر)، وقد تقدم هذا ونحوه من باب (ثِنايَينِ) و(مَقتَوِينَ).

ال ويدلك أيضًا ـ على أن ألف التثنية ليست إعرابًا ولا دليل إعراب ـ وجودك إياها في اسم العدد نحو: واحد اثنان، فكما أن جميع أسماء الأعداد مبنية لأنها كالأصوات نحو: ثلاثهْ، أربعهْ، خمسهْ، فكذلك (اثنان) لا إعراب فيه، ولو قال لك إنسان: اللفظ لي بالتثنية غير معربة ـ لم تقل إلا (الزيدان) بالألف».

وقال الناظم رحمه الله: «وإعرابهما بالحروف لا مندوحة عنه».

وناقشه أبو حيان في «شرح التسهيل» (١/ ١٨٠) بقوله: «وقد ردَّ أصحابنا هذا المذهب الذي اختاره المصنف وقالوا: هو فاسد لأمرين:

أحدهما: أن الواو قد ثبتت في هذه الأسماء قبل دخول العامل عليها، فلو كانت إعرابًا لم يوجد فيها إلا بعد دخول العامل. وقد تنبَّه المصنف لهذا حين قال: «ونحوهما فوك وأخواته ـ على الأصحِّ»؛ فقال في «الشرح» مرجحًا للأصح عنده: «إن من الأسماء الستة ما يعرض استعماله دون عامل، فيكون بالواو، كقولك: أبو جاد هوز، فلو كانت الواو من الأسماء قائمة مقام ضمة الإعراب لساوتها في التوقف على عامل، وفي عدم ذلك دليل على أن الأمر بخلاف ذلك». انتهى قوله.

وهو **منقود أيضًا**؛ لأن الضمة تساوي الواو، ولا يتوقفان على عامل، حكى النحويون أن العرب إذا تلفظت بأسماء العدد لمجرد العدد، ولم تعن معدودًا، ولا دخل عليها عامل لا في اللفظ ولا في التقدير، أنها تكون مضمومةً، لكن بشرط أن تعطف على غيرها، أو يعطف غيرها عليها، فيقولون لمجرد العدد بلا عامل: واحد واثنان وثلاثة وأربعة، كلها بالضم، فقد ساوت الضمة الواو في ذلك.

والأمر الثاني: في إفساد هذا المذهب: هو أن الإعراب زائد على الكلمة، فيؤدي ذلك إلى بقاء (فيك وذي مالٍ) على حرف واحد، وهما معربان وصلًا وابتداءً، وذلك لا يوجد إلا في شذوذ من الكلام: نحو ما حكي أبو بكر ابن مقسم عن =

والصحيحُ أنها معربةٌ بحَرَكَاتٍ مقدَّرةٍ[١] على الواوِ والألفِ والياءِ،

= أبي العباس أحمد بن يحيى من قولهم: (شربت ما يا فتى)، يريدون: شرب ماء يا فتى. وأما بقاء الاسم المعرب على حرف واحد في الوصل دون الابتداء فيوجد في كلامهم، نحو قولك: (من أب لك) في لغة من ينقل».اهـ.

(١) وهو مذهب سيبويه ـ على المشهور، والفارسي، وجمهور البصريين: أنها معربة بحركات مقدرة على الحروف وأتبع فيها ما قبل الآخر للآخر.

فإذا قلت: (قام أبو زيد) فأصله أبَوَ زيد. ثم اتبعت حركة الباء لحركة الواو فصار: أبُوُ زيد، فاستثقلت الضمة على الواو فحذفت.

وإذا قلت: (رأيت أبا زيد) فأصله أبو زيد. فقيل: تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفًا، وقيل: ذهبت حركة الباء ثم حركت اتباعًا لحركة الواو، ثم انقلبت الواو ألفًا.

قيل: وهذا أولى ليتوافق النصب مع الرفع، والجر في الاتباع.

وإذا قلت: (مررتُ بأبي زيد) فأصله بأبَوِ زيد، فأتبعت حركة الباء بحركة الواو فصار بأبِوِ زيد، فاستثقلت الكسرة على الواو فحذفت كما حذفت الضمة، ثم قلبت الواو ياء لسكونها بعد كسرة كما قلبت في نحو (ميزان).

قال المرادي: «هذا تقدير المذهب الأول».

وذكر الناظم في «التسهيل» (١/ ٤٣ الشرح) أنه الأصح.

ينظر: «توضيح المقاصد والمسالك» (١/ ٣١٣)، و«الصبان» (١/ ٦٧)، و«الخضري» (١/ ٣٦)، و«رفع الحجاب» (١/ ٢٧٤).

وذهب **الأخفش** إلى مثلِ مذهب سيبويه في أنها حروف إعراب، ويدلُّ على الإعراب ـ في أحد قولَيْه، إلَّا أنه لا يقول: «إنّ فيها إعرابًا مَنْوِيًّا».

واختاره أبو العباس المبرد؛ فقد قال في «المقتضب» (٢/ ١٥٤): «وَالْقَوْل الَّذِي نختاره ونزعم أنه لا يجوز غيره ـ قول أبي الْحسن الْأَخْفَش، وَذَلِكَ أنه يزْعم أن الْألف إن كَانَت حرف إعْرَاب، فَيَنْبَغِي أن يكون فِيهَا إعْرَاب هُوَ غيرهَا كَمَا كَانَ فِي الدَّال من زيد وَنَحْوهَا، وَلكنهَا دَلِيل على الْإِعْرَاب؛ لِأَنَّهُ لَا يكون حرف إعْرَاب وَلَا إعْرَاب فِيهِ وَلَا يكون إعْرَاب إِلَّا فِي حرف.

وَيُقَال لأبي عمر: إذا زعمت أن الْألف حرف إعْرَاب، وَأن انقلابها هُوَ الْإِعْرَاب، فقد لزمك فِي ذَلِك شَيْئَانِ:

أحدهمَا: أَنَّك تزْعم أن الْإِعْرَاب معنى وَلَيْسَ بِلَفْظ، فَهَذَا خلاف مَا أَعْطيته فِي الْوَاحِد وَالشَّيْء الآخر أَنَّك تعلم أن أول أَحْوَال الِاسْم الرّفْع، فَأول مَا وَقعت =

....

= التَّثْنِيَة وَقعت وَالْألف فِيهَا، فقد وَجب أَلا يكون فِيهَا فِي مَوضِع الرّفْع إِعْرَاب؛ لِأَنَّهُ لَا انقلاب مَعهَا.

وَقَوْلنَا: (دَلِيل على الْإِعْرَاب): إِنَّمَا هُوَ أَنَّك تعلم أَن الْموضع مَوضِع رفع إِذا رَأَيْت الْألف وَمَوْضِع خفض وَنصب إِذا رَأَيْت الْيَاء وَكَذَلِكَ الْجمع بِالْوَاو وَالنُّون إِذا قلت: مُسلمُونَ ومسلمين، وَكَذَلِكَ مَا كَانَ الْفَهم لموضعه حرفًا نَحْو قَوْلك: أَخُوك وأخاك وأخيك وَأَبُوك وأباك وَأَبِيك وَذُو مَال وَذَا مَال وَذي مَال، وَجَمِيع هَذِه الَّتِي يسميها الْكُوفِيُّونَ معربة من مكانين لَا يصلح فِي الْقيَاس إِلَّا مَا ذكرنَا، والزائدة الثَّانِيَة النُّون إِنَّمَا هِيَ بدل مِمَّا كَانَ فِي الْوَاحِد من الْحَرَكَة والتنوين».

وناقشه ابن جني في بعض ما قاله في «سر صناعة الإعراب» (٢/ ٧١٤) ودافع عن الأخفش، وبيَّن مقصده بقوله: «قال أبو علي: ولا تمنع الألف على قياس قول سيبويه إنها حرف إعراب ـ أن تدل على الرفع كما دلت عليه عند أبي الحسن لوجودنا حروف إعراب تقوم مقام الإعراب في نحو قولك: أبوك، وأباك، وأبيك، وأخواته، وكلاهما، وكليهما، ولكن وجه الخلاف بينهما: أن سيبويه يزعم أنها حرف إعراب، وأبو الحسن يقول: إنها ليست حرف إعراب، فهذا ما في خلاف أبي الحسن.

وأما قول أبي عمر: إنها في الرفع حرف إعراب ـ كما قال سيبويه، ثم إنه كان يزعم أن انقلابها هو الإعراب، فضعيف مدفوع أيضًا، وإن كان أدنى الأقوال إلى الصواب الذي هو رأي سيبويه. ووجه فساده: أنه جعل الإعراب في الجر والنصب: معنى لا لفظًا، وفي الرفع: لفظًا لا معنى، فخالف بين جهات الإعراب في اسم واحد؛ ألا ترى أن القلب معنى لا لفظ، وإنما اللفظ هو نفس المقلوب والمقلوب إليه، وليس كذلك قول سيبويه: «إن النون عوض مما مُنع الاسم من الحركة والتنوين»؛ لأن النون على كل حال لفظ، وليست بمعنى.

وألزم أبو العباس أبا عمر هنا شيئًا ـ لا يلزمه عندي، وذلك أنه قال: قد علمنا أن أول أحوال الاسم الرفع، فأول ما وقعت التثنية وقعت والألف فيها، فقد وجب أن لا يكون فيها في موضع الرفع إعراب. وذلك أن أبا عمر إذا كان يقول في الألف ما قاله سيبويه فله فيه ما له، وعليه ما عليه.

وقد صح أن سيبويه يقول: (إن النون عوض مما منع الاسم من الحركة والتنوين)، وكذلك أيضًا قول أبي عمر في الرفع: (إن النون عوض من الحركة والتنوين)، وإذا كانت عوضًا من الحركة ـ فإن الاسم معرب، والنون تقوم مقام حركة إعرابه، فقد كان يجب على أبي العباس أن لا يدعي على أبي عمر: أنه =

= يعتقد أن الاسم في حال الرفع لا إعراب فيه.

فإن أراد أبو العباس أنه ليس في الألف إعراب، وإنما النون عوض من الإعراب، فهذا هو الذي قاله سيبويه أيضًا، وقد قامت الدلالة على صحته، فينبغي أن يكون قول أبي عمر صحيحًا؛ إذ هو قول سيبويه الصحيح، وإنما الذي يلزم أبا عمر في هذا ما قدمناه من أنه جعل اسمًا واحدًا في حال الرفع معربًا لفظًا، وجعل ذلك الاسم بعينه في حال الجر والنصب معربًا معنى، فخالف بين جهتي إعراب اسم واحد من حيث لا يجوز الخلاف.

فإن قلتَ: فإذا كان قلب الألف ياء في الجر والنصب هو الإعراب عند أبي عمر، فما الذي ينبغي أن يعتقد في النون في حال الجر والنصب، هل هي عنده عوض من الحركة والتنوين جميعًا أو عوض من التنوين وحده؛ إذ القلب قد ناب على مذهبه عن اعتقاد النون عوضًا من الحركة؟

فالجواب: أن أبا علي سوَّغ أن تكون النون عوضًا من الحركة والتنوين جميعًا، وإن كان يقول: إن الانقلاب هو الإعراب، قال: وذلك أنه لم تظهر إلى اللفظ حركة، وإنما هناك قلب، فحسُن العوض من الحركة وإن قام القلب مقامها في الإعراب». انتهى.

[حاصل المسألة]:

حصّل زبدةَ المسألة العلامة محيي الدين عبد الحميد خاتمة النحويين، فقال ما نصه:

(م) فِي هذه المسألةِ أقوالٌ كثيرةٌ: وأشهرُ هذه الأقوالِ ثلاثةٌ:

الأوَّلُ: أنها معربةٌ من مكانٍ واحدٍ، والواوُ والألفُ والياءُ هِيَ حروفُ الإعرابِ، وهذا رأيُ جمهورِ البَصْرِيِّينَ، وإليه ذهَبَ أبو الحسنِ الأَخْفَشُ فِي أحدِ قَوْلَيْهِ، وَهوَ الَّذِي ذَكَرَه الناظِمُ هنا ومالَ إليه.

والثاني: أنها معربةٌ مِن مكانٍ واحدٍ أيْضًا، وإعرابُها بحَرَكَاتٍ مقدَّرةٍ عَلَى الواوِ والألفِ والياءِ، فإذا قُلْتَ: (جاءَ أبُوكَ) فأبوكَ: فَاعِلٌ مرفوعٌ بضمَّةٍ مقدَّرةٍ عَلَى الواوِ مَنَعَ مِن ظُهُورِها الثِّقَلُ، وهذا مذهَبُ سِيبَوَيْهِ، وَهوَ الَّذِي ذَكَرَه الشارحُ وزَعَمَ أنَّهُ الصحيحُ، ورَجَّحَهُ الناظِمُ فِي كِتَابِه (التَّسْهِيلِ)، ونَسَبَه جماعةٌ مِن المتأخِّرِينَ إِلَى جمهورِ البَصْرِيِّينَ، والصحيحُ: أنَّ مَذْهَبَ هؤلاءِ هو الَّذِي قَدَّمْنَا ذِكْرَه.

قالَ أتباعُ سِيبَوَيْهِ: إنَّ الأَصْلَ فِي الإعرابِ أنْ يَكُونَ بحَرَكَاتٍ ظاهرةٍ أو مُقَدَّرَةٍ، فمَتَى أَمْكَنَ هَذا الأصلُ لم يَجُزِ العدولُ عنه إِلَى الفروعِ، وقد أَمْكَنَ أنْ نَجْعَلَ =

فالرفعُ بضمَّةٍ مقدَّرةٍ على الواوِ، والنصبُ بفتحةٍ [٨/ظ] مقدَّرةٍ على الألفِ، والجرُّ بكسرةٍ مقدَّرةٍ على الياءِ، فعلى هذا المذهَبِ الصحيحِ لم يَنُبْ شيءٌ عن شيءٍ ممَّا سَبَقَ ذِكْرُهُ. (والله تعالى أعلم)[١].

[ص] [٢٨] مِن ذاكَ (ذُو) إنْ صُحْبَةً أَبَانَا وَالفَمُ حَيْثُ المِيمُ مِنْهُ بَانَا

[ش] أي: من الأسماءِ التي تُرْفَعُ بالواوِ وتُنْصَبُ بالألفِ وتُجَرُّ بالياءِ (ذُو وفَمٌ)، ولكنْ يُشْتَرَطُ فِي (ذو[٢]) أنْ تكونَ بمعنى صاحبٍ، نحوُ: (جَاءَنِي ذُو مالٍ)؛ أي: صاحِبُ مالٍ، وهو المرادُ بقولِهِ: (إنْ صُحْبَةً أَبَانَا)؛ أي:

= الإعرابَ بحركاتٍ مقدَّرةٍ، فيَجِبُ المصيرُ إليه.
والقولُ الثالثُ: قولُ جمهورِ الكُوفيِّينَ، وحاصِلُه: أنها معربةٌ مِن مكانيْنِ، قالُوا: إنَّ الحركاتِ تكونُ إعرابًا لهذه الأسماءِ فِي حالِ إفرادِها؛ أي: قَطْعِها عن الإضافةِ، فتقولُ: هَذَا أبٌ لكَ، وقد رَأَيْتُ أخًا لكَ، ومَرَرْتُ بحَمٍ، فإذا قلتَ فِي حالِ الإضافةِ: (هذا أبوكَ) فالضمَّةُ باقيةٌ عَلَى مَا كانَتْ عليه فِي حالِ الإفرادِ، فوَجَبَ أنْ تكونَ علامةَ إعرابٍ؛ لأنَّ الحركةَ التي تكونُ علامةَ إعرابٍ للمفردِ فِي حالةِ إفرادِه هِيَ بعينِها التي تكونُ علامةً لإِعْرَابِهِ فِي حالِ إضافتِه، أَلَا تَرَى أنكَ تقولُ: (هذا غلامٌ) فإذا قلتَ: (هذا غلامُكَ) لم يَتَغَيَّرِ الحالُ؟ فكذا هنا، وكذا الواوُ والألفُ والياءُ معَ هذه الحركاتِ فِي حالِ إضافةِ الأسماءِ السِّتَّةِ تَجْرِي مَجْرَى الحركاتِ فِي كَوْنِها إعرابًا، بدليلِ أنها تَتَغَيَّرُ فِي حالِ الرفعِ والنصبِ والجرِّ.
فدَلَّ ذَلِكَ عَلَى أنَّ الضَّمَّةَ والواوَ جميعًا علامةٌ للرفعِ، والفتحةَ والألفَ جميعًا علامةٌ للنصبِ، والكسرةَ والياءَ جميعًا علامةٌ للجرِّ، وإنما أَلْجَأَ العربَ إِلَى ذلك قِلَّةَ حروفِ هذه الأسماءِ، فرَفَدُوها ـ فِي حالِ الإضافةِ التي هِيَ من خصائصِ الاسمِ ـ بحروفٍ زائدةٍ؛ تكثيرًا لحروفِها (م).

(١) من (ع).
(٢) أصلُ (ذو): (ذَوا)، مثلُ (عَصا)، و(قَفا)، يدلّ على ذلك: قوله تعالى: ﴿ذَوَاتَآ أَفْنَانٍ ۝٤٨﴾ [الرحمٰن: ٤٨]. وأن تكون لامه ياءً أمثلُ من أن تكون واوًا، وذلك لأنّ القضاء عليها بالواو يُصيِّرها من باب (القُوَّة)، و(الهُوَّة)، ممّا عينه ولامه من وادٍ واحد؛ والقضاءُ عليها بالياء يصيّرها من بابِ (شَوَيْتُ)، و(لَوَيْتُ)، قال ابن يعيش: «وهو أكثر من الأوّل، والعملُ إنّما هو على الأكثر». «سر صناعة الإعراب» (٢/٥٧٨)، و«شرح المفصل» (١/١٢٢).

إنْ أَفْهَمَ صُحْبَةً، واحْتَرَزَ بذلك من[1] (ذو)[2] الطَّائِيَّةِ؛ فإنَّها لا تُفْهِمُ صُحْبَةً؛ بل هي بمعنَى الذي، [فلا تكونُ مثلَ (ذي[3])][4] بمعنى صاحبٍ؛ بل تكونُ مبنيَّةً، وآخِرُها الواوُ رفعًا ونصبًا وجرًّا، نحوُ: (جاءَني ذو قامَ، ورأيتُ ذُو قامَ، ومَرَرْتُ بذو قامَ)، ومنه (قولُ الشاعر)[5]:

٤ ـ فإمَّا كِرَامٌ مُوسِرُونَ لَقِيتُهُمْ فَحَسْبِيَ مِنْ ذُو عِنْدَهُمْ مَا كَفَانِيَا[6]

---

(١) في (س): «عن».

(٢) وكذا من (ذي) التي يشار بها إلى مؤنث.

(٣) في (ك): «ذو». وهما الوجهان المعروفان: على الحكاية والإعراب.

(٤) العبارة في (ك): «ولا تكون مثل ذو».

(٥) في (س)، (ع): «قوله». وهو: مَنْظُورُ بنُ سُحَيْمٍ الفَقْعَسِيُّ، كما في «ديوان الحماسة» (١١٥٨/٣ المرزوقي).

(٦) (م) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: (فَحَسْبِيَ مِن ذُو عِنْدَهُمْ)؛ فإنَّ (ذو) في هذه العبارة ـ اسمٌ موصولٌ بمعنى (الذي)، وقد رُوِيَتْ هذه الكَلِمَةُ بروايتيْنِ، فمِن العلماءِ مَن روَى (فحَسْبِيَ مِن ذِي عندَهم) بالياءِ، واسْتَدَلَّ بهذه الروايةِ عَلَى أن (ذا) الموصولةَ تُعامَلُ معاملةَ (ذِي) التي بمعنى صاحبٍ، والتي هِيَ من الأسماءِ السِّتَّةِ، فتُرْفَعُ بالواوِ، وتُنْصَبُ بالألفِ، وتُجَرُّ بالياءِ؛ كَمَا فِي هذه العبارةِ ـ عَلَى هذه الروايةِ، ومعنى ذلك أنها معربةٌ ويَتَغَيَّرُ آخرُها بتغيُّرِ التركيبِ.

ومن العلماءِ مَن رَوَى (فحَسْبِيَ مِن ذُو عندَهم) بالواوِ، واسْتَدَلَّ بها عَلَى أن (ذو) التي هِيَ اسمٌ موصولٌ مبنيَّةٌ، وأنها تَجِيءُ بالواوِ فِي حالةِ الرفعِ وفي حالةِ النصبِ وفي حالةِ الجرِّ جميعًا، وهذا الوجهُ هو الراجحُ عندَ النُّحاةِ، وسَيَذْكُرُ الشارحُ هَذَا البيتَ مرَّةً أُخْرَى فِي (بابِ الموصولِ)، ويُنَبِّهُ عَلَى الروايتيْنِ جميعًا، وَعَلَى أنَّ روايةَ الواوِ تَدُلُّ عَلَى البناءِ، وروايةَ الياءِ تَدُلُّ عَلَى الإعرابِ، لكِنْ عَلَى روايةِ الياءِ: يَكُونُ الإعرابُ فيها بالحروفِ نيابةً عن الحركاتِ عَلَى الراجحِ، وَعَلَى روايةِ الواوِ: تكونُ الكَلِمَةُ فيها مبنيَّةً عَلَى السُّكُونِ. فاعْرِفْ ذلك ولا تَنْسَهُ.

قالَ ابنُ مَنْظُورٍ فِي «لِسانِ العربِ» [(٤٦٠/١٥) ـ وهو كلام الأزهري في «التهذيب» (٣٥/١٥)]: وأما قولُ الشاعرِ:

فإنَّ بيتَ تَمِيمٍ ذُو سَمِعْتَ بِهِ =

وكذلك[١] يُشترَطُ فِي إعرابِ الفَمِ[٢][٣] بهذه الأحرفِ[٤] زَوالُ الميمِ منه، نحوُ: (هذا فُوهُ، ورأَيْتُ فاهُ، ونَظَرْتُ إلى فِيهِ) وإليه أشارَ[٥] بقولِه: (وَالْفَمُ حَيْثُ المِيمُ مِنْهُ بَانَا)؛ أي: انْفَصَلَتْ منه الميمُ؛ أي: زالَتْ مِنه[٦][٧]،

= فإن (ذو) هنا بمعنى الذي، ولا يَكُونُ فِي الرفعِ والنصبِ والجرِّ إلا عَلَى لفظٍ واحدٍ، وليسَتْ بالصفةِ التي تُعْرَبُ نحوُ قولِكَ: مَرَرْتُ برجلٍ ذي مالٍ، وَهوَ ذو مالٍ، ورأيتُ رجلًا ذا مالٍ، وتقولُ: رأيتُ ذُو جَاءَكَ، وذُو جاءَاكَ، وذو جَاؤُوكَ، وذو جاءَتْكَ، وذُو جِئْنَكَ، بلفظٍ واحدٍ للمذكَّرِ والمؤنَّثِ، ومن أمثالِ العربِ: أتى عليه ذو أتى عَلَى الناسِ؛ أي: الَّذِي أتَى عليهم، قالَ أبو منصورٍ: وَهِيَ لغةُ طَيِّئٍ، وذو بمعنى الذي.اهـ.

وفي البيتِ الَّذِي أَنْشَدَهُ فِي صدرِ كلامِه شاهدٌ كالذي معَنا عَلَى أَنَّ (ذو) التي بمعنَى (الَّذِي) تكونُ بالواوِ ولو كَانَ موضِعُها جرًّا أو نصبًا؛ فإنَّ قولَ الشاعرِ: **(ذو سَمِعْتَ بهِ)** نعتٌ لـ(بيتَ تَمِيم) المنصوبِ عَلَى أَنَّهُ اسمُ إنَّ، ولو كانَتْ (ذو) معربةً - قال: (فإنَّ بيتَ تميم ذا سَمِعْتَ بهِ)، فلَمَّا جاءَ بها بالواوِ فِي حالِ النصبِ - عَلِمْنَا أَنَّهُ يَرَاهَا مبنيَّةً، وبناؤُها كَمَا عَلِمْتَ عَلَى السُّكُونِ (م).

(١) في (ص): «فكذلك».

(٢) أصله: (فَوْهٌ)، بزنة (فَوْزٍ)، يدلك على ذلك: قولك في تكسيره: (أفواهٌ)، وفي تصغيره: (فُوَيْهٌ). فهذا وحدَه لامُه هاءٌ، والهاءُ مشبَّهة بحروف العِلّة لخفائها وقُرْبها في المَخْرَج من الألف، فحُذفت كحذفِ حرف العلّة، فبقيت الواو، التي هي عينٌ، حرفَ الإعراب، وكان القياس قلبَها ألفًا لتحرّكها بحركات الإعراب وانفتاح ما قبلها، ثمّ يدخل التنوين على حدّ دخوله في نحو: (عَصًا)، و(رَحًى)، فتحذف الألف لالتقاء الساكنَيْن، فبقي الاسم المعرب على حرف واحد، وذلك معدومُ النظير.

فلمّا كان القياس يُؤدِّي إلى ما ذُكر، أبدلوا من الواو ميمًا؛ لأن الميم حرفٌ جَلْدٌ، يتحمّل الحركاتِ من غير استثقال. وهما من الشفتَيْن فهما متقاربان، وقلت: (هذا فَمٌ)، و(رأيت فَمًا)، و(مررت بفَمٍ).

«شرح المفصل» (١/ ١٢٢)، و«شرح الملوكي» (ص٢٩٠).

(٣) في (س): «فم».

(٤) في (ص)، (ك): «الحروف».

(٥) في (س)، (ع): «الإشارة».

(٦) من (م).

(٧) وإن كان بالميم: ففيه عشر لغات: نقصه، وقصره، وتضعيفه، كل منها مع فتح =

z:/MkT2018/Jawzi/shrh-ebn_akil.3d/70x100/Thursday 3rd May 2018/Sanabel Press سحب ثاني/ شرح ابن عقيل

فإنْ لم تَزُلْ مِنه(١) أُعْرِبَ بالحركاتِ، نحوُ: (هذا فمٌ، ورأيتُ فَمًا، ونَظَرْتُ إلى فَمٍ).

[ص] [٢٩] (أَبٌ، أَخٌ، حَمٌ) كَذاكَ، (وَهَنُ) وَالنَّقْصُ(٢) فِي هَذَا الأَخِيرِ أَحْسَنُ
[٣٠] وفي (أَبٍ) وَتَالِيَيْهِ يَنْدُرُ وقَصْرُهَا مِن نَقْصِهِنَّ أَشْهَرُ(٣)

[ش] يعني: أن (أبًا وأخًا وحَمًا) تَجْرِي [٩/و] مَجْرَى (ذُو وفَمٍ) اللذيْنِ سَبَقَ ذِكْرُهُما، فتُرْفَعُ بالواوِ، وتُنْصَبُ بالألفِ، وتُجَرُّ بالياءِ، نحوُ: (هذا أَبُوه وأخوه وحَمُوها، ورأيتُ أباه وأخاه وحَمَاها، ومَرَرْتُ بأبيه وأخيه وحَمِيها)، وهذه هي اللغةُ المشهورةُ فِي هذه الثلاثةِ، وَسَيَذْكُرُ(٤)

= الفاء أو كسرها أو ضمها، فهذه تسعة، والعاشرة، إتباع فائه لميمه وأفصحها فتح فائه منقوصًا.
«توضيح المقاصد والمسالك» (١/ ٣١٥)، و«شرح الأشموني على ألفية ابن مالك» (١/ ٤٨)، و«شرح شذور الذهب» للجوهري (١/ ١٨٧).

(١) ليس في (ع).
(٢) مراده بالنقص ـ هنا: حذف اللام، والإعراب على العين لا النقص المتعارف في نحو (قاضٍ). «حاشية الخضري» (١/ ٣٧).
(٣) عبَّر بضمير الإفراد، ثم بضمير الجمع؛ إشارةً إلى جواز الأمرين وإن كان الأفصح في الثلاث إلى العشر (هن) وفيما فوق العشر (ها) ـ كما يشير إليه الإفراد أولًا والجمع ثانيًا في قوله تعالى: ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ﴾ الآية [التوبة: ٣٦]. ذكره السيوطي في كتابه المسمى بـ«الشماريخ في علم التاريخ».
قال الصبان (١/ ٧٠): «فما في حاشية شيخنا السيد: من أن العشر كما فوقها ـ ليس على ما ينبغي».
قوله: (أشهر) ـ يفيد أن النقص شهير، وهو كذلك، ولا ينافيه.
قوله: (وفي أب وتاليه يندر)؛ أي: النقص؛ لأن الشهرة ضد الخفاء، فلا تنافي الندرة التي هي قلة الاستعمال. و(أشهر) أفعل تفضيل شاذ؛ لأنه إمَّا من شهر المبني للمجهول، أو أشهر الزائد على الثلاثي.
(٤) ضرب في نسخة (س) على حرفي السين والياء من هذه الكلمة، وكتب فوقها «قد»، لتصبح: «وقد ذكر».
قلت: وهو تدقيقٌ للعبارة حسنٌ.

اللغات الواردة في الأسماء الستة لغة التمام

المصنِّفُ(١) في هذه الثلاثةِ(٢) لُغَتينِ أُخْرَيَيْنِ(٣).

القصيح في (هنٌ) النقص

وأمَّا(٤) (هَنٌ)(٥): فالفصيحُ(٦) فيه أنْ يُعْرَبَ بالحَرَكَاتِ الظاهرةِ على النونِ، ولا(٧) يكونَ فِي آخِرِه حرفُ عِلَّةٍ، نحوُ: (هذا هَنُ زَيْدٍ، ورأيتُ هَنَ زيدٍ، ومَرَرْتُ بِهَنِ زَيْدٍ). وإليه أشارَ بقولِه: (والنَّقْصُ فِي هذا الأخيرِ أَحْسَنُ)؛ أي: النقصُ فِي (هَنٍ) أحسنُ من الإتمام، والإتمامُ جائزٌ، لكنَّه قليلٌ جِدًّا(٨)، نحوُ: (هذا هَنُوهُ، ورأيتُ هَنَاهُ، [وَمَرَرْتُ بِهَنِيهِ](٩))، وأَنْكَرَ الفَرَّاءُ جوازَ إتمامِه(١٠)، وهو محجوجٌ بحكايةِ سِيبَوَيْهِ الإتمامَ عن العربِ(١١)، ومَن حَفِظَ

---

(١) اختصرها في (ع): «المُصَـ». وهي طريقة لبعض النساخ.

(٢) ليس في (ك). (٣) في (ص): «أخرتين».

(٤) في (م): «فأما».

(٥) هي كلمة يكنى بها عن أسماء الأجناس، وقيل: عما يستقبح ذكره، وقيل: عن الفرج خاصة. «شرح الأشموني» (١/٤٨).
وقال أبو الفتح الخوارزمي ـ في «المغرب» (ص٥٠٧ ـ ٥٠٨): «(الْهَنُ): لَامُهُ ذَاتُ وَجْهَيْنِ، فَمَنْ قَالَ: وَاوٌ قَالَ فِي الْجَمْعِ: (هَنَوَاتٌ)، وَفِي التَّصْغِيرِ (هُنَيَّةٌ). وَمَنْ قَالَ: هَاءٌ قَالَ: هُنَيْهَةٌ (وَمِنْهَا): قَوْلُهُ: مَكَثَ هُنَيْهَةً؛ أَيْ: سَاعَةً يَسِيرَةً».

(٦) في (ص): «فالصحيح». (٧) في (ص): «فلا».

(٨) ليس في (س)، (ص).

(٩) العبارة في (م): «ونظرت إلى هنيه». والمثال لا يعترض.

(١٠) ونصُّه: «وأما ما لم يتم في حال، وجاء منقوصًا؛ فكقولهم: دمٌ، ومثله هن وهنة»، قال: «فهذا لم نجد له في الواحد تمامًا». كما في «التذييل والتكميل» (١/١٦٣).

(١١) قال في «الكتاب» (٣/٣٦٠): «واعلم أنَّ من العرب من يقول: هذا هنوك، ورأيت هناك ومررت بهنيك، ويقول: هنوان؛ فيجريه مجرى الأب».
قال الناظم في «شرح التسهيل» (١/٤٤): «وقد جرت عادة أكثر النحويين أن يذكروا (الهن) مع هذه الأسماء ـ فيوهم ذلك مساواته لهن في الاستعمال! وليس كذلك؛ بل المشهور فيه: إجراؤه مجرَى (يدٍ)؛ في ملازمة النقص إفرادًا وإضافة، وفي إعرابه بالحركات، كما رُوي: أن النبي ﷺ قال: «**من تَعَزَّى بعزاء الجاهلية ـ فأعضُوه بهن أبيه ولا تَكْنُوا**» [البخاري في «الأدب المفرد» (٩٦٣)]، وقال =

....

= علي رضي الله عنه: «من يَطُل هنُ أبيه ينتطق به» [يريد: من كثر إخوانه شدوا ظهره، كالمنطقة].

ومن ذلك قول الشاعر:

رُحتِ وفي رجليكِ ما فيهما وقد بدا هنْك من المِئزَر

أراد: قد بدا هنُك، فشبه بعضد، فسكن النون ـ كما تسكن الضاد.

ومن العرب من يقول: هذا هنوك، ورأيت هناك، ومررت بهنيك، وهو قليل، **فمن لم ينبه على قلَّته ـ فليس بمصيب**، وإن حظى من الفضائل بأوفر نصيب».

قال الشاطبي: «وما قاله صحيح ـ كما ترى، فغيره من إخوته بهذا المثابة، فلما كان ترك التنبيه على لغاتها مخلًّا بالفهم مخيلًا لا يستقيم ـ نبَّه على ما يجب التنبيه عليه.

فإن قيل: إن الإحالة باقية؛ لأنه حين اقتصر في (حم) مثلًا ـ على نقل لغتين سوى الأولى، أوهم أن سائر العرب سوى أصحاب هاتين اللغتين متفقون على الإعراب بالحروف، وهذا غير صحيح؛ بل للعرب في (حم) ست لغات: الثلاث المذكورة، والرابعة: (حمو) كدلو، والخامسة: (حمءٌ) كخبْءٍ، والسادسة: (حمأ) كَرَشأ.

كما أن في أخ خمس لغات: الثلاث التي ذكر، والرابعة: (أخّ) مشددًا كفخّ، والخامسة: (أخو) كدلو، وكما أن في أب أربع لغات: رابعهن: (أبّ) مشددًا كحبّ.

وكما أن في (هن) ثلاث لغات: ثالثتهن هنّ مشددة كـ(منّ)، لا يقال: إن ما ذكرت لغات قليلة غير مشهورة، فلذلك لم يذكرها، بخلاف ما ذكر فإنها شهيرة؛ لأنا نقول ليس كذلك؛ لأنه في ذكر في (هَن) الإعراب بالحروف، وهو قليل، وذكر النقص في (أب وأخ) وهو نادر. وكذلك في (حم) ـ على ما نص عليه هنا، وكذلك القصر فيهن على ما نص عليه في «التسهيل» حيث قال: (وربما قصرا أو ضُعِّفَ دم)؛ يعني: أخًا وأبًا، وترك ذكر (حمو وحمء)، وأهل اللغة لا يصفونهما بالقلة؛ بل إطلاقهم يدل على خلاف ذلك، **فقد ظهر أن كلام الناظم معترض عليه.**

والجواب من وجهين:

أحدهما: أنه لو اقتصر على ذكر الإعراب بالحروف فيها كلها ـ لأوهم اتفاق العرب فيها على ذلك. وهو غير صحيح، فلما ذكر فيها لغات أخر ارتفع ذلك الإيهام، وحصل أن إعرابها بالحروف جائز على الجملة، لا واجب؛ يعني: أن ما عدا (فوك وذو مال)، كما أنه لو ذكر جميع لغاتها لم يزدنا على جواز الإعراب =

(هنُ) فيها ثلاث لغات

z:/MkT2018/Jawzi/shrh-ebn_akil.3d/70x100/Thursday 3rd May 2018/Sanabel Press سحب ثاني/ شرح ابن عقيل

حُجَّةٌ على مَن لم يَحْفَظْ[١].

وأشارَ المصنِّفُ[٢] بقولِهِ: (وَفِي أَبٍ وَتَالِيَيْهِ يَنْدُرُ[٣] ...) إلى آخرِ البيتِ، إلى اللُّغَتَيْنِ الباقيتيْنِ فِي (أبٍ) وتالِيَيْهِ؛ وهما (أَخٌ وحَمٌ) فإحدى اللغتيْنِ النقصُ، وهو حذفُ الواوِ والألفِ والياءِ والإعرابُ بالحركاتِ الظاهرةِ على الباءِ[٤] والخاءِ والميمِ، نحوُ: (هذا أَبُهُ وأَخُهُ وحَمُهَا، ورَأَيْتُ

= بالحروف شيئًا سوى استيفاء لغات لا حاجة بنا إليها. وما ذكر من بقاء الايهام بالاقتصار على ذكر البعض ـ فغير متجه على قصد الناظم؛ لأن ظاهر قصده: أن يبين لنا كيف نحتذي كلامهم، فذكر أن لنا أن نعربها بالحروف على القياس التي ذكر، ولنا ألا نعربها إلا بالحركات على الأصل؛ لأن العرب فيها مختلفون.

فإذا قيل له: فاشرح لنا ما للعرب فيها من الخلاف. كان جوابه أن هذا من وظائف اللغوي، وحسبك هنا أن يتبين لك أنهم ليسوا بمتفقين على الإعراب بالحروف.

والوجه الثاني: أن إعرابها بالحروف بيَّن أنها معتلة الأواخر، مذبذبة في الاعتلال بين النقص والتمام، فهي في الإضافة إلى غير (الياء) تامة غير منقوصة، وفي الإفراد والإضافة إلى (الياء) على خلاف ذلك، فأراد أن يبين اختلاف العرب فيها إذا كانت معتلة الأواخر؛ لأنها من مادَّة واحدة، وعلى حكم واحد، تكملةً لما قصد ذكره، ويكون قصده بذكر (هن) هنا ما ذكره من التنكيت على إطلاق النحويين فيه، وأنهم ليسوا على صواب في ذلك الإطلاق، أما من قال في حم: (حمء أو حمأ) فهذا من مادة أخرى غير مادة حم، وكذلك (أخ وأب وهن) المشددات هي من مواد أخر غير مواد (أخ وأب وهن)، فصارت منها كالأجنبيات وكالألفاظ المترادفة؛ فعدُّ هذه في جملة لغات تلك ـ كعد الألفاظ المتباينة في اللفظ المترادفة في المعنى في جملة اللغات: كالأسد والليث والسبع ونحو ذلك، وهذا غير لائق بالقصد النحوي، وأما (أخو وحمو) فلما جريا مجرى الصحي كغزو ودلو ـ فارق المعتل الآخر، وأشبه الصحيح الآخر، فلم يعده في اللغات، كما لم يعد المضاعف والمهموز». «شرح الألفية» للشاطبي (١/١٥٣) بتصرف يسير.

(١) قاله أبو حيان في «التذييل والتكميل» (١/١٦٣). ثم قال: «ولما لم يكن ذلك بالمشهور في كلام العرب ـ لم يعده كثير من النحويين منها، والمشهور نقصه ـ كما قال الفراء».

(٢) من (م).

(٣) ليس في (ع).

(٤) في (ص)، (ك): «الياء»!

z:/MkT2018/Jawzi/shrh-ebn_akil.3d/70x100/Thursday 3rd May 2018/Sanabel Press سحب ثاني/ شرح ابن عقيل

أَبُهُ وأَخُهُ وحَمَهَا، ومَرَرْتُ بِأَبِهِ وَأَخِهِ وحَمِهَا). وعليه قولُه[١]: [٩/ظ]

٥ - بِأَبِهِ اقْتَدَى [عَدِيٌّ فِي الْكَرَمْ][٢] وَمَنْ يُشَابِهْ أَبَهُ فَمَا ظَلَمْ[٣]

وهذه اللغةُ نادرةٌ فِي (أَبٍ) وتَالِيَيْهِ[٤]؛ ولهذا قالَ: (وفي أَبٍ وتَالِيَيْهِ يَنْدُرُ)؛ أي: يَنْدُرُ النقصُ، واللغةُ الأخرَى فِي (أَبٍ) وتَالِيَيْهِ أَنْ يكونَ بالألفِ رفعًا ونصبًا وجرًّا، نحوُ: (هذا أباهُ وأخاهُ وحَماها، ورأيتُ أَباهُ وأخاه وحماها، ومَرَرْتُ بأباهُ وأخاهُ وحَماها)، [وعليه قولُ الشاعرِ[٥]:

٦ - إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا قَدْ بَلَغَا فِي الْمَجْدِ غَايَتَاهَا][٦][٧]

فعلامةُ الرفعِ والنصبِ والجرِّ حركةٌ[٨] مقدَّرةٌ على الألفِ، كما تُقَدَّرُ فِي المقصورِ، وهذه اللغةُ أشهرُ من النقصِ.

وحاصلُ ما ذَكَرَ[٩] أنَّ فِي (أَبٍ وأَخٍ وحَمٍ) ثلاثَ لغاتٍ، أَشْهَرُها:

---

(١) في (ص): «قول الراجز». وهو يُنْسَبُ لِرُؤْبَةَ بنِ العَجَّاجِ «مُلْحَقات ديوَانِهِ» (ص١٨٢).

(٢) في (ص): «علي بالكرم». ثم صححها في حاشيتها كالمثبت من باقي النسخ، وكتب بعدها: صح.

(٣) (م) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: (بِأَبِهِ... يُشَابِهْ أَبَهُ) حَيْثُ جرَّ الأوَّلَ بالكسرةِ الظَّاهِرَةِ، ونَصَبَ الثانِيَ بِالفَتْحَةِ الظَّاهِرَةِ. وهذا يَدُلُّ عَلَى أنَّ قومًا من العربِ يُعْرِبُونَ هَذَا الاسمَ بالحركاتِ الظَّاهِرَةِ عَلَى أواخِرِه، ولا يَجْتَلِبُونَ لها حروفَ العلةِ لتكونَ علامةَ إعرابٍ (م).

(٤) كتب بعدها في (ك): «يندر». ثم ضرب عليها.

(٥) لأبي النَّجْمِ العِجْلِيِّ فِي «ديوَانِه» (ص٢٢٧).

(٦) ما بين المعكوفين من (م).

(٧) (م) الشاهِدُ فيه: الَّذِي يَتَعَيَّنُ الاستشهادُ بِهِ فِي هَذَا البيتِ لِمَا ذَكَرَ الشارحُ هو قَوْلُهُ: (أَبَاهَا) الثالثةُ؛ لأنَّ الأولى والثانية يَحْتَمِلانِ الإجراءَ عَلَى اللغةِ المشهورةِ الصحيحةِ، فيَكُونُ نَصْبُها بالألفِ، أما الثالثةُ: فهي فِي موضعِ الجرِّ بإضافةِ مَا قبلَها إليها، ومعَ ذلك جاءَ بها بالألفِ، والأرجحُ: إجراءُ الأُولَيَيْنِ كالثالثةِ؛ لأنَّه يَبْعُدُ جِدًّا أنْ يَجِيءَ الشاعرُ بكَلِمَةٍ واحدةٍ فِي بيتٍ واحدٍ عَلَى لغتَيْنِ مختلفتَيْنِ (م).

(٨) من (م). وكتبت في نسخة (ع) بين السطرين بلونٍ مخالف.

(٩) في (م): «ذُكره». وضبطها بالبناء للمعلوم في (ع).

لغة القصر

حاصل ما ورد مع (أب وأخ وحم) من اللغات

أنْ تكونَ[١] بالواوِ والألفِ والياءِ، [والثانيةُ: أنْ][٢] تكونَ[٣] بالألفِ مُطلقًا[٤]، والثالثةُ: أنْ تُحْذَفَ[٥] مِنها الأحرفُ الثلاثةُ، وهذا نادرٌ[٦]، وأن فِي (هَنٍ) لُغَتَيْنِ: إحداهما[٧]: النَّقْصُ، وهو الأشهرُ، والثانيةُ: الإتمامُ، وهو قليلٌ.

[ص] [٣١] وشرطُ ذا الإعرابِ أنْ يُضَفْنَ لَا لِلْيَا، كَـ(جَا [أَخُو أَبِيكَ][٨] ذَا اعْتِلَا)[٩]

[ش] ذكَرَ النَّحْوِيُّونَ لإعرابِ هذه الأسماءِ بالحروفِ شروطًا أربعةً: أَحَدُها: أنْ تكونَ مُضافةً، واحْتُرِزَ بذلك مِن ألَّا تضافَ؛ فإنَّها حينئذٍ تُعْرَبُ بالحركاتِ الظاهرةِ، نحوُ: (هذا أبٌ، ورأيْتُ أبًا، ومَرَرْتُ بأبٍ).

---

(١) في (ع): «يكون».
(٢) في (ك): «وأن».
(٣) في (ع): «يكون».
(٤) (م) هذه لغةُ قوم بأعيانِهم من العربِ، واشْتُهِرَتْ نِسْبَتُها إِلَى بَنِي الحارِثِ وخَثْعَمٍ وزُبَيْدٍ، وكلُّهم مِمَّن يُلْزِمُونَ المُثَنَّى الألفَ فِي أحوالِه كلِّها، وقد تَكَلَّمَ بها فِي الموضعَيْنِ النبيُّ ﷺ، وَذَلِكَ فِي قَوْلِهِ: «**مَا صَنَعَ أَبَا جَهْلٍ؟**» [البخاري (٤٠٢٠)، بلفظ: «**أنت أبا جهل؟**»]، وقوله: «**لَا وِتْرَانِ فِي لَيْلَةٍ**» [الترمذي (٤٧٠)]، وعَلَى هذه اللغةِ: قالَ الإمامُ أبو حنيفةَ رضي الله عنه: «لا قَوَدَ فِي مُثَقَّلٍ ولو ضَرَبَه **بأَبَا قُبَيْسٍ**»! [«تاريخ بغداد» (١٥/٥٥٨)] وأبو قُبَيْسٍ: جبلٌ معروفٌ (م). وانظر: «حاشية الخضري» (١/٣٧ ـ ٣٨).
(٥) في (س): «يحذف».
(٦) في (س)، (ك): «ناذر». بالذال المعجمة واضحةً.
(٧) في (ع): «أحدها».
(٨) في (م): «أبو أخيك».
(٩) (م): (اعْتِلَا) أصلُه اعتلاءٌ، فقَصَرَه للاضطرارِ، وتقديرُ البيتِ: وشرطُ هَذَا الإعرابِ الَّذِي هو كونُها بالواوِ رفعًا وبالألفِ نصبًا وبالياءِ جرًّا فِي كلِّ كَلِمَةٍ من هذه الكلماتِ ـ كَوْنُها مضافةً إِلَى اسمٍ؛ أيِّ اسم من الأسماءِ لا لياءِ المتكلِّمِ، ومثالُ ذلك قولُكَ: (جاءَ أخو أبيكَ ذا اعتلاءٍ)، فأخو: مثالٌ للمرفوعِ بالواوِ، وَهوَ مُضَافٌ لِمَا بعدَه، وأبِيكَ: مثالٌ للمجرورِ بالياءِ، وَهوَ مُضَافٌ لضميرِ المخاطَبِ، وذا: مثالٌ للمنصوبِ بالألفِ، وَهوَ مُضَافٌ إِلَى (اعْتِلَا). وكلُّ واحدٍ مِن المضافِ إليهنَّ اسمٌ غيرُ ياءِ المُتَكَلِّمِ كَمَا تَرَى (م).

الثاني: أنْ تُضافَ إلى غيرِ ياءِ المتكلِّمِ[١]، نحوُ: (هذا أبو زَيْدٍ وأخُوه وحَمُوه[٢])، فإنْ أُضِيفَتْ إلى ياءِ المَتكلِّمِ أُعْرِبَتْ بحَرَكَاتٍ مقدَّرةٍ[٣]، نحوُ: ([١٠/و] هذا أبي، ورَأَيْتُ أبي، ومَرَرْتُ بأبي) [ولم تُعْرَبْ بهذه الحروفِ، وسيأتي ذِكْرُ ما تُعْرَبُ به حينَئذٍ][٤].

الثالثُ: أنْ تكونَ مُكَبَّرَةً، واحْتُرِزَ بذلك مِن أنْ تكونَ مصغَّرةً؛ فإنَّها حينَئذٍ تُعْرَبُ بالحركاتِ الظاهرةِ، نحوُ: (هذا أُبَيُّ[٥] [زيدٍ وذُوَيُّ مالٍ، ورأيتُ أُبَيَّ زَيدٍ وذُوَيَّ مالٍ، ومَرَرْتُ بأُبَيِّ زيدٍ][٦] وذُوَيِّ مالٍ).

الرابعُ: أنْ تكونَ مُفْرَدَةً، واحْتُرِزَ بذلك مِن أنْ تكونَ مجموعةً أو

---

(١) أي: لغير الياء الدالة على التكلم، سواء في ذلك الاسم الظاهر نحو: ﴿مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ﴾ [الأحزاب: ٤٠]، أو ضمير المتكلم مع غيره نحو: ﴿وَنَحْفَظُ أَخَانَا﴾ [يوسف: ٦٥]، أو ضمير المخاطب نحو: رأيت أباك، أو ضمير الغائب نحو: جاء أبوه وفروعها، سواء كانت الإضافة لغيرها لفظًا ـ كما سبق، أو تقديرًا: كقول العجاج:

خالط من سلمى خياشيم وفا

أي: خياشيمها وفاها؛ فحذف المضاف إليه ونوى ثبوت لفظه، منصوب بالألف، فالإضافة منوية في المعطوف والمعطوف عليه؛ أي: (خالط من سلمى خياشيمها وفاها)، فأبقاه على حاله غير مضاف إضافة صريحة.

وقال ابن كيسان: إنما جاز ذلك؛ لأنه موضع لا يلحقه التنوين، فحذف؛ يعني: التنوين؛ وبقي مفردًا على حرفين، إذ الألف هي المنقلبة عن عين الكلمة، فلم يلزم من ذلك أن يبقى على حرف واحد. فعلى قول ابن مالك، لا يشترط في الإضافة أن تكون ملفوظة؛ بل الملفوظة والمنوية في ذلك سواء.

«التذييل والتكميل» (١/ ١٨٥)، «التصريح على التوضيح» (١/ ٦٢)، «رفع الحجاب» (١/ ٢٧٠).

(٢) في (س)، (ص)، (ك)، (م)، (ع): «وحموك».

(٣) كتب في حاشية (س) ما نصه: «أي: على ما قبل الياء». ووضع بعدها: صح.

(٤) ليس في (ع)، لكن كتبت بخط آخر في الحاشية، وبعدها علامة التصحيح.

(٥) كذا ضبطت ـ الكلمة ونظيرتَها في المواضع الثلاث، في (س)، (ص)، (ع) ـ ضبط قلم.

(٦) ما بين المعكوفين ساقط في (ع)، وألحقه بعض المصححين بالحاشية بخط آخر.

مُثَنَّاةً. فإنْ كانَتْ مجموعةً[١] أُعرِبَتْ بالحركاتِ الظاهرةِ[٢]، نحوُ: (هؤلاءِ آباءُ الزَّيْدِينَ، ورَأيْتُ آباءَهُم، ومَرَرْتُ بآبائِهِم)، وإن كانَتْ مُثَنَّاةً أُعْرِبَتْ [إعرابَ المثنَّى[٣]][٤]؛ بالألفِ رفعًا، وبالياءِ جرًّا ونصبًا، نحوُ: (هذانِ أبوا زَيْدٍ، ورَأيْتُ أَبَوَيْهِ، ومَرَرْتُ بأَبَوَيْهِ).

ولم يَذْكُرِ المُصَنِّفُ ـ رَحِمَه اللهُ تعالى ـ مِن هذه الأربعةِ سِوَى الشرطيْنِ الأوَّلَيْنِ، وَأشارَ[٥] إليهما بقولِه: (وَشَرْطُ ذَا الإِعْرَابِ أَنْ يُضَفْنَ لَا... لِلْيَا)؛ أي: شرطُ إعرابِ هذه الأسماءِ بالحروفِ أنْ تُضافَ [إلى غيرِ][٦] (ياءِ المتكلِّم)[٧]، فعُلِمَ من هذا: أنه لا بُدَّ مِن إضافتِها، وأنه لا بُدَّ أنْ تكونَ[٨] إضافتُها[٩] لِغيرِ[١٠] ياءِ المتكلِّمِ.

---

(١) بعدها في (ص): «أو مثناة». وضرب عليها.

(٢) (م) المرادُ جَمْعُ التكسيرِ ـ كَمَا مَثَّلَ، فأمَّا جَمْعُ المذكَّرِ السالمِ: فإنَّها لا تُجْمَعُ عليه إلا شُذُوذًا، وَهِيَ حينئذٍ تُعربُ إعرابَ جَمْعِ المذكَّرِ السالِمِ شُذُوذًا، بالواوِ رفعًا، وبالياءِ المَكْسُورِ مَا قبلَها ـ نصبًا وجرًّا، ولَم يَجْمَعُوا مِنها جمعَ المذكَّرِ إلَّا (الأبَ وذُو).

فأمَّا الأبُ: فقد وَرَدَ جمعُه فِي قولِ زيادِ بنِ واصلٍ السُّلَمِيِّ:

فَلَمَّا تَبَيَّنَّ أَصْوَاتَنَا ... بَكَيْنَ وفَدَّيْنَنَا بِالأَبِينَا

وأمَّا (ذو) فقدْ وَرَدَ جَمْعُه مُضافًا مرتيْنِ: إحداهما: إِلَى اسمِ الجنسِ، والأُخْرَى: إِلَى الضَّمِيرِ شُذُوذًا، وَذَلِكَ فِي قولِ كَعْبِ بنِ زُهَيْرِ بنِ أبِي سُلْمَى المُزَنِيِّ:

صَبَحْنَا الخَزْرَجِيَّةَ مُرْهَفَاتٍ ... أَبَارَ ذَوِي أَرُومَتِهَا ذَوُوهَا

ففي (ذَوُوهَا) شذوذٌ من ناحيتيْنِ: إضافتُه إِلَى الضَّمِيرِ، وجمعُه جمعَ المذكَّرِ السالِمِ (م).

(٣) في (س): «المثناة».

(٤) من (م). وأثبتها ـ كذلك ـ في حاشية (ع) بالخط نفسه.

(٥) في (م): «ثم أشار».

(٦) في (ص)، (ن): «لغير».

(٧) في (ن): «الياء».

(٨) كتبها في (ع) بالياء والتاء على الوجهين.

(٩) ليس في (ن)، (ع).

(١٠) في (م): «إلى غير».

z:/MkT2018/Jawzi/shrh-ebn_akil.3d/70x100/Thursday 3rd May 2018/Sanabel Press سحب ثاني/ شرح ابن عقيل

ويُمْكِنُ أنْ يُفْهَمَ الشرطانِ الآخَرانِ[١] مِن كلامِه[٢]؛ وذلك أنَّ الضميرَ فِي[٣] قَوْلِهِ: (يُضَفْنَ) راجعٌ إلى الأسماءِ التي سَبَقَ ذِكْرُها، [وهو لم يَذْكُرْها][٤] إلَّا مُفْرَدَةً مكبَّرَةً، فكأنَّه قالَ: وشَرْطُ [١٠/ظ] ذا الإعرابِ أنْ يُضافَ أبٌ وأَخَوَاتُهُ[٥] المذكورةُ إلى غيرِ ياءِ المتكلِّمِ.

واعْلَمْ أنَّ (ذو) لا[٦] تُسْتَعْمَلُ إلَّا[٧] مضافةً، ولا تُضافُ إلى مُضْمَرٍ؛ بل إلى اسم جِنْسٍ ظاهرٍ غيرِ صفةٍ، نحوُ: (جاءَنِي ذُو مالٍ) ولا[٨] يَجُوزُ: (جاءَنِي[٩] ذُو قائمٍ[١٠])[١١].

ما تختص به (ذو)

---

(١) في (ص): «الأخيران».
(٢) كتب فوقها في (ص): «أي: الإضافة».
(٣) في (ك)، (ن)، (ع): «من». وصححها في (ص) كالمثبت.
(٤) في (ص): «وهي لم تذكر هنا».
(٥) في (م): «وإخوته». ووجها التذكير والتأنيث سائغ.
(٦) كررت في (س) مرتين.
(٧) في (ك)، (ن): «غير».
(٨) في (ن)، (م): «فلا».
(٩) في (س): «جاءني وهو».
(١٠) في (ك): «قامَ». ووضع على آخر الفعل فتحةً.
(١١) (م) اعْلَمْ أنَّ الأَصْلَ فِي وَضْعِ (ذو) التي بمعنى صاحبٍ: أنْ يُتَوَصَّلَ بها إِلَى نعتِ مَا قبلَها بما بعدَها، وَذَلِكَ يَسْتَدْعِي شيئَيْنِ:
أحدُهما: أنْ يَكُونَ مَا بعدَها ممَّا لا يَمْتَنِعُ أنْ يُوصَفَ به.
والثاني: أنْ يَكُونَ مَا بعدَها ممَّا لا يَصْلُحُ أنْ يَقَعَ صِفَةً من غيرِ حاجةٍ إِلَى توسُّطِ شيءٍ؛ ومن أجلِ ذَلِكَ لازَمَتِ الإضافةَ إِلَى أسماءِ الأجناسِ المعنويَّةِ كالعِلْمِ والمالِ والفضلِ والجاهِ، فتقولُ: مُحَمَّدٌ ذو عِلْمٍ، وخالدٌ ذو مالٍ. وبَكْرٌ ذو فضلٍ، وعليٌّ ذو جاهٍ، وَمَا أَشْبَهَ ذلك؛ لأنَّ هذه الأشياءَ لا يُوصَفُ بها إلا بواسطةِ شيءٍ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ لا تقولُ: (مُحَمَّدٌ فضلٌ) - إلا بواسطةِ تأويلِ المصدرِ بالمشتقِّ أو بواسطةِ تقديرِ مضافٍ، أو بواسطةِ قصدِ المبالغةِ.
فأمَّا **الأسماءُ التي يَمْتَنِعُ أنْ تكونَ نعتًا** - وَذَلِكَ الضَّمِيرُ والعَلَمُ - فلا يُضافُ (ذو) ولا مُثَنَّاهُ ولا جمعُه إِلَى شيءٍ منها، وشَذَّ قولُ كَعْبِ بنِ زُهَيْرِ بنِ أَبِي سُلْمَى المُزَنِيِّ؛ الَّذِي سَبَقَ إنشادُه:

صَبَحْنَا الخَزْرَجِيَّةَ مُرْهَفَاتٍ ... أَبَارَ ذَوِي أَرُومَتِهَا ذَوُوهَا =

إعراب المثنى وما ألحق به

[ص] [٣٢] [١٢/و][1] بالألِفِ ارْفَعِ المُثَنَّى (وكِلا) إِذَا بِمُضْمَرٍ مُضَافًا وُصِلا[2]

[٣٣] (كِلْتَا) كَذَاكَ، (اثْنَانِ وَاثْنَتَانِ) كَابْنَيْنِ وابْنَتَيْنِ يَجْرِيَانِ

[٣٤] وتَخْلُفُ الْيَا فِي جَمِيعِهَا الأَلِفْ جَرًّا ونَصْبًا بعدَ فَتْحٍ قدْ أُلِفْ

[ش] ذَكَرَ[3] المصنِّفُ ـ رَحِمَه اللهُ تعالى ـ: أنَّ[4] ممَّا[5] تَنُوبُ[6] فيه الحروفُ عن الحركاتِ الأسماءَ الستَّةَ، [وقد تَقَدَّمَ][7] الكلامُ عليها، ثُمَّ ذَكَرَ[8] المُثَنَّى، وهو ممَّا[9] يُعْرَبُ بالحروفِ[10].

= كما شَذَّ قولُ الآخَرِ:

إنَّمَا يَعْرِفُ ذا الفَضْـ ـلِ مِنَ النَّاسِ ذَوُوهُ

وشَذَّ كذلك مَا أَنْشَدَهُ الأَصْمَعِيُّ، قالَ: أَنْشَدَنِي أعرابِيٌّ مِن بَنِي تَمِيمٍ، ثُمَّ مِن بَنِي حَنْظَلَةَ لنفسِه:

أَهْنَأُ المعروفِ مَا لَمْ تُبْتَذَلْ فيهِ الوُجُوهُ

إنما يَصْطَنِعُ المَعْـ ـرُوفَ فِي النَّاسِ ذَوُوهُ

وإنْ كَانَ الاسمُ أو مَا يَقُومُ مقامَه ممَّا يَصِحُّ أنْ يَكُونَ نَعْتًا بغيرِ حاجةٍ إِلَى شيءٍ ـ وَذَلِكَ الاسمُ المشتَقُّ والجُمْلَةُ ـ لم يَصِحَّ إضافةُ (ذو) إِلَيْهِ، ونَدَرَ نحوُ قولِهم: (اذْهَبْ بذِي تَسْلَمُ)، والمعنى: اذْهَبْ بطريقٍ ذِي سلامةٍ.

فتَلَخَّصَ: أنَّ (ذو) لا تُضافُ إِلَى واحدٍ من أربعةِ أشياءَ: العَلَمِ، والضَّميرِ، والمشتَقِّ، والجُمْلَةِ، وأنها تُضافُ إِلَى اسمِ الجنسِ الجامدِ، سواءٌ أكانَ مَصدرًا أم لم يَكُنْ (م).

(١) هذا هو ترقيم اللوحة في النسخة (س)، وكانت الجادة [١١/و]، فتبعناه حتى لا يختل الترقيم التالي؛ لأنه هكذا سار، والله الموفق.

(٢) (م): (وُصِلَا) فعلٌ مَاضٍ مبنيٌّ للمجهولِ، والألفُ للإطلاقِ، ونائبُ فَاعِلِه: ضَميرٌ مُسْتَتِرٌ فيه جَوَازًا، والجُمْلَةُ مِن الفِعْلِ ونائبِ الفَاعِلِ ـ فِي مَحلِّ جرٍّ بإضافةِ (إذا) إليها، وجوابُ (إذا) محذوفٌ، والتقديرُ: إذا وُصِلَ كلا بالضَّمِيرِ حالَ كونِ كلا مضافًا إِلَى ذلك الضَّمِيرِ ـ فارْفَعْه بالألفِ (م).

(٣) في (م): «قد ذكر». (٤) من (م).

(٥) في (ك): «ما». (٦) في (ع): «ينوب».

(٧) في (م)، (ع): «وتقدم». ثم كتب فوقها بخط مخالف في (ع) بعد الواو: «قد»، لتكون كالمثبت هنا.

(٨) في (س): «ذكر المصنف». (٩) في (ص)، (ك): «ما».

(١٠) [حد «المثنى» لغةً واصطلاحًا]: =

حد المثنى لغة واصطلاحا

z:/MkT2018/Jawzi/shrh-ebn_akil.3d/70x100/Thursday 3rd May 2018/Sanabel Press سحب ثاني/ شرح ابن عقيل

....

= المثنى من جهة الصيغة: اسم مفعول من (ثَنَّى) المضعف، يقال: ثنى اللفظ: إذا جعله دالًّا على اثنين؛ فهو مثنٍّ وذاك مثنى، وسمي مثنى؛ لدلالته على اثنين.
وأصل التَّثْنِيَة: الْعَطف مِنْ قَوْلك: (ثنيت الْعود) إذا عطفته، وَكَانَ الأَصْل أَن يعْطف اسْم على اسْم، وَقد جَاءَ مِنْ ذَلِك فِي الشّعْر كثير، لكِنهمْ اكتفوْا باسم وَاحِد وحرف، وجعلوه عوضًا من الْأَسْمَاء المعطوفة اختصارًا. «اللباب» (ص٩٦).
وهو في اللغة: ما كان دالًّا على اثنين، فدخل (كلا)، و(كلتا)، و(اثنان)، و(اثنتان).
وفي الاصطلاح: **ما وضع للدلالة على اثنين بزيادة في آخره، صالحًا من التجريد منها، وعطف مثله عليه.**
فـ**(ما وضع)**: جنس. و**(للدلالة على اثنين)** مخرج لما وضع لأقل، كرَجِلان أي: ماشٍ، ولِمَا دل على أكثر كصنوان جمع صنو، ولِمَا أعرب كالمثنى والمراد به مفرد اسم جنس ككلبتي الحداد، أو علم كالبحرين، لمكان.
(بزيادة في آخره) الباء سببية؛ يعني: أن الدلالة بسبب زيادة في آخر اللفظ، غيَّرت اللفظ أو نقلت اللفظ من الدلالة على المفرد إلى الدلالة على الاثنين. **وبالزيادة** أخرج ما دَلَّ على اثنين بدون زيادة كـ(شفع) و(زوج)؛ فهما لفظان موضوعان للدلالة على اثنين دون زيادة في آخرها. وهي الألف والنون رفعًا، والياء والنون نصبًا وجرًّا.
و**(صالح للتجريد)** أي: من الزيادة من (الألف والنون)، و(الياء والنون).
و**(عطف مثله)** مخرجٌ لنحو: كلا وكلتا، واثنان واثنتان، وشفع وزوج، وزكًا بالتنوين: اسم للشيئين، ودخل فيه نحو: القمران للشمس والقمر.
قال الموضح في «شرح اللمحة»: «والذي أراه أن النحويين يسمون هذا النوع مثنى؛ لعدم ذكرهم له فيما حمل على المثنى، وغايته: أن هذا مثنى في أصله تجوز».
وصرح المرادي: بأنه ملحق بالمثنى، ودخل فيه أيضًا تثنية المفرد المذكر اسمًا كان أو صفة: كـ(الزيدان المسلمان)، والمؤنث كذلك نحو: (الهندان المسلمتان)، وتثنية الجمع المكسر: كالجمالان، وتثنية اسم الجمع: كالركبان، وتسمية اسم الجنس: كالغنمان. وثبوت الألف مع الجار في هذه الأمثلة ـ من استعمال الشيء في أول أحواله؛ وهو الرفع، واقترانها بـ(أل) المعرفة، عوض عن تعريف العلمية الذاهب عند إرادة التثنية فيما أصله العلمية، وجميع ذلك معرب =

. . . .

= على الأصح، (فإنه يرفع بالألف، ويجر وينصب بالياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها).

وقوله: **(وعطف مثله عليه)** أي: أغنت عن العاطف والمعطوف؛ فلا يقال: جاء زيد وزيد مثلًا في غير ضرورة أو شذوذ إلا لنكتة؛ **كقصد تكثير** نحو: أعطيتك مائة ومائة، **وكفصل ظاهر** نحو: جاء رجل طويل ورجل قصير، أو **مقدر** نحو قول الحجاج: «إنا لله! محمد ومحمد في يوم»؛ أي: محمد ابني ومحمد أخي!! و(أل) في العاطف للعهد، والمعهود الواو خاصة؛ ففي «كتاب العسكري» [«التصحيف الكبير» لأبي أحمد الحسن بن عبد الله بن سعيد العسكري (٣٨٢هـ)]: لا يجوز في (قام زيد فزيد): (قام الزيدان)، بخلاف (قام زيد وزيد). قال: ولهذا لا يجوز قام زيد فزيد الظريفان؛ لأن النعت كالمنعوت؛ فكما لا يجتمع المنعوتان في لفظ واحد، كذلك نعتاهما كذا في «الدماميني». وعلى هذا: لا يجوز بالطريق الأولى (جاء زيد فعمرو الظريفان). وعندي: أنه يجوز (جاء زيد فزيد الظريفان)، و(جاء زيد فعمرو الظريفان)؛ لانتفاء اللبس المانع من جواز (جاء الزيدان) في (جاء زيد فزيد أو فعمرو)، ولأنه (يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع)، فعليك بالإنصاف. و(أل) في المعطوف أيضًا للعهد، والمعهود المعطوف من لفظ المثنى؛ فلا يرد أن التعريف يدخل فيه اثنان لنيابته عن (رجل ورجل)، واثنتان لنيابته عن (امرأة وامرأة)؛ لأن المعطوف ليس من لفظ المثنى.

[شروط التثنية]:

شروط التثنية

ويشترط في كل ما يثنى عند الأكثرين - ثمانية شروط:

جمعها بعضهم في قوله:

شرطُ المُثنَّى أن يكُونَ مُعَربًا ومُفْرَدًا، منكَّرًا، ما رُكِّبا
موافقًا في اللَّفْظِ والمَعْنَى، له مُمَاثِلٌ، لَمْ يُغنِ عَنْهُ غَيْرُه

وزاد بعضهم شرطًا آخر هو: أن يكون في تثنيته فائدة؛ فلا يثنى: (كل)؛ لعدم الفائدة. وكذلك الأسماء التي لا تستعمل إلا بعد نفي عام، وتقتصر في الاستعمال عليه؛ مثل: أحَد، وعَرِيب، تقول: ما في الدار أحد، وما رأيتَ عَرِيبًا... أي: أحدًا.

فقال:

وَلَمْ يَكُنْ كُلًّا وَلَا بَعْضًا وَلَا مُسْتَغْرِقًا فِي النَّفْيِ نِلْتَ الأَمَلَا

وبعضهم بقوله: =

حد المثنى اصطلاحًا وشرحه

وحَدُّهُ: (لفظٌ دالٌّ على اثنيْنِ بزيادةٍ [في آخِرِه][1] صالحٌ للتجريدِ، وعَطْفِ مِثْلِه عليه). فيَدْخُلُ فِي قولِنَا: (لفظٌ دالٌّ على اثنيْنِ) المُثنَّى، نحوُ: (الزيدانِ)، والألفاظُ الموضوعةُ للاثنين[2]، نحوُ: (شَفْعٌ)، وخَرَجَ[3] [بقولِنَا[4]: (بزيادةٍ) نحوُ: (شَفْعٍ).

وخَرَجَ][5] بقولِنَا: (صالحٌ للتجريدِ) نحوُ[6]: (اثنانِ)؛ فإنَّه لا يَصْلُحُ لإسقاطِ الزيادةِ منه، فلا تقولُ: (اثْنٌ)، وخَرَجَ بقولِنَا: (وعَطْفِ

= وللَّذِي ثَنَّى قُلْ ثَمَانِي ... مِنَ الشُّرُوطِ فُزْت بالبَيَانِ
أَوَّلُهَا الإِعْرَابُ والتَّنْكِيرُ ... وَعَدَمُ التَّرْكِيبِ والنَّظِيرِ
وَأَن يَكُونَ مُفْرَدًا وأَلَّا ... يُغْنِي عَنهُ غَيرُهُ ع نقلا
كَذَا اتِّفَاقُ اللَّفْظِ والمَعْنَى فذِي ... شرُوطُهُ مَجْمُوعَة للمُحتذِي

ينظر تفصيل ذلك في:
«المسائل الحلبيات» (ص٦٨)، و«شرح جمل الزجاجي» لابن عصفور (٢/ ٢٤٤)، و«التذييل والتكميل» (١/ ٢٢٢ ـ ٢٢٣)، و«تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد» (١/ ٣٠٤ ـ ٣١٣)، و«التصريح» (١/ ٦٦ ـ ٦٧)، و«الصبان» (١/ ٧٥ ـ ٧٦)، و«حاشية حمدون على المكودي» (١/ ٣٥ ـ ٣٦).

(١) ليس في (ص).
(٢) في (م): «لاثْنَيْنِ»، وفي (س)، (ع): «للزوج».
(٣) في (ص)، (ك)، (ن)، (ع): «فخرج». والمثبت من باقي النسخ أفصح في الاستعمال هنا.
(٤) (م) وخَرَجَ بقولِهِ: (دالٌّ عَلَى اثنيْنِ) الاسمُ الَّذِي تكونُ فِي آخرِه زيادةُ المثنَّى وَهوَ معَ ذلك لا يَدُلُّ عَلَى اثنيْنِ، وإنما يَدُلُّ عَلَى واحدٍ أو عَلَى ثلاثةٍ فصاعدًا، فأمَّا مَا يَدُلُّ عَلَى الواحدِ معَ هذه الزيادةِ فمثالُه من الصفاتِ: رجلانُ، وشبعانُ، وجَوْعَانُ، وسَكْرانُ، ونَدْمَانُ، ومثالُه من الأعلام: عُثمانُ، وعَفَّانُ، وحَسَّانُ، وَمَا أَشْبَهَ ذلك، وأمَّا مَا يَدُلُّ عَلَى الثلاثةِ فصاعدًا فمثالُه: صِنْوَانٌ، وغِلْمَانٌ، وصِرْدانٌ، ورُغْفَانٌ، وجُرْذَانٌ، وإعرابُ هذين النوعيْنِ بحركاتٍ ظاهرةٍ عَلَى النونِ، والألفُ ملازمةٌ لها فِي كلِّ حالٍ؛ لأنَّها نونُ الصيغةِ، وليسَتِ النونَ القائمةَ مقامَ التنوينِ (م).
(٥) ساقط في (س)، وهو انتقال نظر.
(٦) من (م). وهي زيادة دقيقة؛ إذ المراد جنسها ونظائرها، لا هي بعينها؛ فليتأمل. (م)

مِثْلِه عليه) ما صَلَحَ للتجريدِ وعطفِ غيرِه عليه؛ كالقمريْنِ؛ فإنَّه صالحٌ للتجريدِ، فتقولُ: (قَمَرٌ)، ولكن يُعْطَفُ [عليه مُغايِرُه[١]][٢]، لا مِثْلُه، نحوُ: (قَمَرٌ وشَمْسٌ)، وهو المقصودُ بقولِهِم: (القمريْنِ)[٣].

وأشارَ[٤] المصنِّفُ بقولِهِ: **(بِالألِفِ ارْفَعِ المُثَنَّى وكِلَا)** إلى أنَّ المُثَنَّى يُرْفَعُ بالألِفِ، وكذلك (*)[٥] شِبْهُ المثنَّى، [وهو (كلُّ ما)[٦] لا يَصْدُقُ عليه حدُّ المثنَّى)][٧]، وأشارَ [إليه المصنِّفُ][٨] بقولِهِ: **(وكِلَا)** فما[٩] لا يَصْدُقُ عليه حدُّ المثنَّى ممَّا دَلَّ على اثنيْنِ بزيادةٍ [**أو شِبْهِها**][١٠]؛ فهو[١١] ....

(١) ضبَط الراء والهاء كليهما ـ بالضم في (ن). والذي في (ك): «مغَايرَةً». ووضع فتحةً على حرفي الغين والراء كليهما.

(٢) في (ع): «غيره عليه».

(٣) (م) سرُّ هذه المسألةِ: أنَّهُ يُشْتَرَطُ فِي المثنَّى أنْ يَتَّفِقُ لفظُ المفرديْنِ ومعناهما، فإنِ اخْتَلَفَ اللفظانِ فِي الحروفِ أو فِي الحركاتِ أو فِي المعنَى ـ لم تَكُنْ تَثْنِيَتُهما من المثنَّى؛ عَلَى التحقيقِ، فمثالُ مَا اخْتَلَفَ المفردانِ فِي الحروفِ: شَمْسٌ وقمرٌ، فقد قالُوا فيهما: القمريْنِ، وعمرُ وأبو بكرٍ، فقد قالُوا فيهما: العُمَرَيْنِ، والأبُ والأمُّ، فقد قالُوا فيهما: الأبويْنِ، ومثالُ مَا اخْتَلَفَا فِي الحركاتِ: قولُه ـ عليه الصلاةُ والسلامُ ـ: «**اللَّهُمَّ أَعِزَّ الإِسْلَامَ بِأَحَدِ الْعُمَرَيْنِ**» [لا أصل له ـ كما في «كشف الخفا» (١/٢٠٩)]، يُرِيدُ: عمرَ بنَ الخطَّابِ، وعمرَو بنَ هِشَامٍ المُكَنَّى أبا جَهْلٍ، ومثالُ مَا اخْتَلَفَا فيه فِي المعنَى: قولُهم: (القلمُ أحسنُ اللسانيْنِ)؛ فهذا كلُّه مُلْحَقٌ بالمثنَّى عندَ الجمهورِ (م).

(٤) في (ص)، (ك)، (ن): «فأشار».

(٥) من هنا يبدأ سقط في النسخة (ع)، ينتهي عند قوله الآتي: «فلا يُقالُ فِي (لاحِقٍ) ـ اسمِ فرسٍ: لاحِقُونَ، وإنْ كانَ فيه».

(٦) رسمها في (س): «كلما».

(٧) ليس في (ص)، (ك)، وهي ثابتة في حاشية (س)، (ن)، وبعدها علامة الصحة.

(٨) في (س)، (ك): «المصنف إليه».

(٩) في (س)، (ص)، (ن): «مما»، وفي (ك): «إلى أن ما».

(١٠) في (ك): «في آخره». (١١) في (ن): «وهو».

ح: التطابق في اللفظ والمعنى

Black plate (107,1)

مُلْحَقٌ بالمثنَّى[١]، فكِلا[٢] وكِلْتَا[٣] واثنانِ واثنتانِ[٤] مُلْحَقَةٌ بالمُثَنَّى؛ لأنَّها لا يَصْدُقُ عليها حدُّ المُثَنَّى، لكِنْ[٥] لا يُلْحَقُ[٦] (كِلا وكِلْتَا) بالمثنَّى إلَّا إذا أُضِيفَا[٧] إلى مُضْمَرٍ[٨]، نحوُ: (جَاءَنِي كِلاهُما، ورَأَيْتُ

ما يعرب اعراب المثنى ومعناه مختلف

(١) اعلم أنَّ ما أعرب إعراب المثنى، وليس معناه معناه، بالنسبة إلى المدلول ـ على قسمين:
قسم هو مفرد المعنى، وقسم هو لأكثر من اثنين:
فالأول على قسمين: جنس، نحو المقصَّيْن والجلمَيْن وكلبتَيْ الحداد والأبهرَيْن وحوالَيْك. **وعلم**، وهو قسمان: قسم سمي بالمثنى كالبحرين.
وقسم سمي بالمفرد، ثم عرضت له التثنية؛ كالأخرمين، وعاقلين.
والقسم الذي هو لأكثر من اثنين ـ قسمان:
قسم مدلوله الكثرة نحو: ﴿كَرَّتَيۡنِ﴾ [الملك: ٤]، وحنانيه.
وقسم يراد به الجمع من غير اعتبار الكثرة، نحو: ﴿فَأَصۡلِحُواْ بَيۡنَ أَخَوَيۡكُمۡۚ﴾ [الحجرات: ١٠].
فمِثْل المقصَّيْن ـ لا يجرد عن التثنية، والأبهران وحوالَيْك: المعتاد تجريده عن التثنية، ولا يعطف عليه لفقدان مثل، والبحران لا يجرد عن التثنية، والأخرمان وعاقلان ـ يجردان، ولا عطف لفقدان مثل، ومثل: (كرتين) يجرد بعطف وبغير عطف، ونحو: (بين أخويكم)، و(بين يديها) لا يجرد. «التذييل والتكميل» (١/ ٢٥٣).

(٢) في (س): «وكلا».

(٣) هما مفردان في اللفظ، مثنيان في المعنى، وهذان مخالفان لما قبلهما؛ لأن مدلولهما مدلول المثنى، وليس مدلول ما قبلهما ـ إلا مدلول المفرد، أو مدلول أكثر من اثنين، واعتبار اللفظ في خبرهما وضميرهما ـ أكثر من اعتبار معنى التثنية، قال تعالى: ﴿كِلۡتَا ٱلۡجَنَّتَيۡنِ ءَاتَتۡ أُكُلَهَا﴾ [الكهف: ٣٣]. «التذييل والتكميل» (١/ ٢٥٤).

(٤) في (ك): «وثنتان».　(٥) في (م): «ولكن».

(٦) في (ن): «تلحق».

(٧) في (ص): «أضيفت»، وفي (س)، (ن): «أضيفتا»، لكنه ضرب على التاء في نسخة (ن).

(٨) احترزًا من أن يضافا إلى ظاهرٍ، فإنهما إذا أضيفا إلى ظاهر: كانا بالألف مطلقًا، وإذا أضيفا إلى مضمر: كانا بالألف في الرفع، وبالياء في النصب والجر، قال =

z:/MkT2018/Jawzi/shrh-ebn_akil.3d/70x100/Thursday 3rd May 2018/Sanabel Press سحب ثاني/ شرح ابن عقيل

كِلَيْهِمَا، ومَرَرْتُ بِكِلَيْهِمَا، وجَاءَتْنِي كِلْتَاهُما، ورَأَيْتُ كِلْتَيْهِمَا، ومَرَرْتُ بِكِلْتَيْهِمَا)، فإنْ أُضِيفَا(١) إلى ظاهرٍ كانا بالألفِ(٢)(٣) رَفعًا ونصبًا وجرًّا(٤)، نحوُ: (جَاءَنِي كِلا الرجلَيْنِ، وكِلْتَا المرأتَيْنِ، ورَأَيْتُ كِلا

= أبو حيان في «التذييل والتكميل» (١/ ٢٥٤): «هذا الحكم المجمع عليه من السماع عن العرب، ولا يجيز البصريون غيره».

(١) في (س): «أضيفتا».

(٢) كتب في حاشية (س) ما نصه: «فيعرب في هذه الحالة؛ كإعراب المقصور؛ أي: بالحركات المقدَّرة على الألف».

(٣) أي: مقدّرًا كالمقصور، وذلك لأنهما حظًّا من الإفراد والتثنية؛ لأن لفظهما مفرد، ومعناهما: مثنى؛ فأعربا كالمفرد تارةً، وكالمثنى أخرى. ولما كان إعراب المثنى فرع المفرد، والمضمر فرع المظهر - أعطي الأصل للأصل، والفرع للفرع للمناسبة. وبعضهم يعربهما كالمثنى مطلقًا، وبعضهم كالمقصور مطلقًا.

ومنه قوله:

نِعمَ الفَتَى عَمَدَتْ إلَيْهِ مَطِيَّتِي ... فِي حِينَ جَدَّ بِنَا المَسِيرُ كِلَانَا

«حاشية الخضري» (١/ ٤٠).

(٤) **فإن قيل**: فَلِمَ كان إعراب التثنية والجمع بالحروف دون الحركات؟

قيل: لأن التثنية والجمع فرعٌ على المفرد، والإعراب بالحروف فرعٌ على الحركات، فكما أعرب المفرد الذي هو الأصل بالحركات التي هي الأصل، فكذلك، أعرب التثنية والجمع اللذان هما فرع بالحروف التي هي فرع، فأعطي الفرع الفرع، كما أعطي الأصل الأصل؛ وكانت الألف والواو والياء أولى من غيرها؛ لأنها أشبه الحروف بالحركات.

فإن قيل: فَلِمَ خصوا التثنية في حال الرفع بالألف، والجمع السالم بالواو، وأشركوا بينهما في الجر والنصب؟

قيل: إنما خصوا التثنية بالألف، والجمع بالواو؛ لأن التثنية أكثر من الجمع؛ لأنها تدخل على من يعقل، وعلى ما لا يعقل، وعلى الحيوان، وعلى غير الحيوان من الجمادات والنبات، بخلاف الجمع السالم، فإنه في الأصل لأولي العلم خاصة، فلما كانت التثنية أكثر، والجمع أقل؛ جعلوا الأخف، وهو الألف للأكثر، والأثقل وهو الواو للأقل؛ ليعادلوا بين التثنية والجمع؛ وإنما أشركوا بينهما في النصب والجر؛ لأن التثنية والجمع لهما ستة أحوال، وليس إلا ثلاثة أحرف، فوقعت الشركة ضرورة. =

علة إعراب المثنى والجمع بالحروف

الرجليْنِ وكِلْتَا المرأتيْنِ، ومَرَرْتُ بِكِلا الرجليْنِ وكِلْتَا المرأتيْنِ).

فلهذا قالَ المصنِّفُ: (وَكِلَا إِذَا بِمُضْمَرٍ مُضَافًا[١] وُصِلَا[٢])[٣].

= **الإعراب**: ذهب أبو الحسن الأخفش، وأبو العباس المبرد، ومن تابعهما، إلى أن هذه الحروف تدل على الإعراب، وليست بإعراب، ولا حروف إعراب.

وذهب أبو عمر الجرمي ـ إلى أن انقلابها هو الإعراب.

وذهب قُطْرُب، والفرّاء، والزيادي ـ إلى أنها هي الإعراب. قال أبو البركات ابن الأنباري: «والصحيح هو الأول. وأما من ذهب إلى أنها تدل على الإعراب، وليست بحروف إعراب ـ ففاسد؛ لأنه لا يخلو إما أن تدل على الإعراب في الكلمة أو في غيرها؛ فإن كانت تدل على الإعراب في الكلمة، فلا بد من تقديره فيها، فيرجع هذا القول إلى القول الأول، وهو مذهب سيبويه، وإن كانت تدلّ على إعراب في غير الكلمة، فليس بصحيح؛ لأنه يؤدي إلى أن يكون التثنية والجمع مبنيين، وليس بمذهب لقائل هذا القول، وإلى أن يكون إعراب الكلمة ترك إعرابها، وذلك محال، وأما من ذهب إلى أن انقلابها هو الإعراب، فقد ضعَّفه بعض النحويين؛ لأنه يؤدي إلى أن يكون التثنية والجمع مبنيين في حالة الرفع؛ لأنه لم ينقلب عن غيره، إذ أوّل أحوال الاسم الرفع، وليس من مذهب هذا القائل ـ بناءُ التثنية والجمع في حال من الأحوال. وأما من ذهب إلى أنها أنفسها هي الإعراب: فظاهر الفساد. وذلك؛ لأن الإعراب لا يخل سقوطه ببناء الكلمة، ولو أسقطنا هذه الأحرف؛ لبطل معنى التثنية والجمع، واختلّ معنى الكلمة، فدل ذلك على أنها ليست بإعراب، وإنما هي حروف إعراب على ما بينا». «أسرار العربية» (ص٦٣ ـ ٦٤).

(١) في (ص)، (ك): «مضافٍ».

(٢) قال في حاشية (س): «كلتا كذلك».

(٣) (م) هَذَا الَّذِي ذَكَرَه الشارحُ تَبَعًا للناظمِ مِن أنَّ لِـ(كِلا وكِلْتَا) حالتيْنِ: حالةً يعاملانِ فيها معاملةَ المثنَّى، وحالةً يُعاملانِ فيها معاملةَ المفردِ المقصورِ، فيكونانِ بالألفِ فِي الأحوالِ الثلاثةِ؛ كالفتَى والعَصَا ـ هو مشهورُ لغةِ العربِ. **والسرُّ فيه** ـ عَلَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ نُحاةُ البصرةِ ـ أنَّ (كِلا وكلتا) لفظُهما لفظُ المفردِ ومعناهما معنَى المثنَّى، فكانَ لهما شَبَهَانِ: شبهٌ بالمفردِ من جهةِ اللفظِ، وشبهٌ بالمثنَّى من جهةِ المعنى، فأَخَذَا حكمَ المفردِ تارَةً وحكمَ المثنَّى تارَةً أُخْرَى، حتى يَكُونَ لكلِّ شَبَهٌ حَظٌّ فِي الإعرابِ، وفي إعادةِ الضَّمِيرِ عليهما أيْضًا.

ومن العربِ مَن يُعامِلُهما معاملةَ المقصورِ فِي كلِّ حالٍ، فيُغَلِّبُ جانبَ اللفظِ، =

حالات اعراب (كلا وكلتا)

ثم بَيَّنَ أنَّ [(اثنينِ واثنتيْنِ) يَجْرِيَانِ مَجْرَى (ابنيْنِ وابنتيْنِ)][١]، فاثنانِ واثنتانِ: مُلْحَقَانِ بالمُثَنَّى [كما تَقَدَّمَ][٢]، وابنانِ وابنتانِ مُثَنَّى حقيقةً.

ثمَّ ذَكَرَ المصنِّفُ ـ رَحِمَه اللهُ تعالى ـ أنَّ الياءَ تَخْلُفُ الألفَ فِي المثنَّى والمُلْحَقِ به فِي حالَتَي الجرِّ والنصبِ، وأنَّ ما قَبْلَها لا يكونُ إلَّا مفتوحًا، نحوُ: (رَأَيْتُ الزيدَيْنِ كِلَيْهِمَا، ومَرَرْتُ بالزيدَيْنِ كِلَيْهِمَا)، واحْتُرِزَ بذلكَ من[٣] ياءِ الجمعِ؛ فإنَّ ما قَبْلَها لا يَكونُ إلَّا مكسورًا[٤]، نحوُ: (مَرَرْتُ بالزيدِينَ)، وسيأتي ذلكَ.

= وعليه جاءَ قولُ الشاعرِ:

نِعْمَ الفَتَى عَمَدَتْ إِلَيْهِ مَطِيَّتِي ... فِي حِينَ جَدَّ بِنَا المَسِيرُ كِلَانَا

ومَحَلُّ الشاهدِ فِي قَوْلِهِ: **(كِلانا)** فإنَّه توكيدٌ للضميرِ المجرورِ مَحَلًّا بالباءِ فِي قَوْلِهِ: **(بِنَا)** وَهوَ معَ ذلك مُضافٌ إِلَى الضَّمِيرِ، وقد جاءَ بِهِ بالألفِ فِي حالةِ الجرِّ.

وقد جَمَعَ فِي عَوْدِ الضَّمِيرِ عليهما بينَ مراعاةِ اللفظِ والمعنى الأسودُ بنُ يَعْفُرَ فِي قَوْلِهِ:

إِنَّ المَنِيَّةَ والحُتُوفَ كِلاهُما ... يُوفِي المَخَارِمَ يَرْقُبَانِ سَوَادِي

فتَرَاهُ قالَ: **(يُوفِي المَخَارِمَ)** بالإفرادِ. ثم قالَ: **(يَرْقُبَانِ)** بالتثنيةِ، فأمَّا الإعرابُ فِي هَذَا البيتِ فَإِنْ جَعَلْتَ **(كِلاهما)** توكيدًا كَانَ كإعرابِ المقصورِ، ولكِنَّ ذلك ليسَ بمُتَعَيِّنٍ؛ بل يَجُوزُ أنْ يَكُونَ **(كلاهما)** مبتدأً خَبَرُه جملةُ المضارعِ بعدَه، وجملةُ المُبْتَدَإِ وخبرِه فِي مَحلِّ رفعِ خبرِ إنَّ، وَعَلَى هَذَا يَكُونُ اللفظُ: كَإعرابِ المثنَّى جاريًا عَلَى اللغةِ الفُصحَى (م).

(١) العبارة في (ص): «(ابنيْنِ وابنتيْنِ) يَجْرِيَانِ مَجْرَى (اثنيْنِ واثنتيْنِ)».

(٢) من (م)، وأثبتها في حاشية (س)، ووضع بعدها: صح.

(٣) في (م): «عن».

(٤) **فإن قيل**: فَلِمَ فتحوا ما قبل ياء التثنية دون ياء الجمع؟

قيل: لثلاثة أوجه:

الوجه الأول: أن التثنية أكثر من الجمع على ما بَيّنّا، فلمَّا كانت التثنية أكثر من الجمع، والجمع أقل، أعطوا الأكثر الحركة الخفيفة، وهي الفتح، والأقل الحركة الثقيلة، وهي الكسرة. =

علة فتح ما قبل ياء التثنية دون ياء الجمع

z:/MkT2018/Jawzi/shrh-ebn_akil.3d/70x100/Thursday 3rd May 2018/Sanabel Press سحب ثاني/ شرح ابن عقيل

وحاصلُ ما ذَكَرَهُ [١٢/ظ]: أنَّ المُثنَّى وما أُلْحِقَ به يُرْفَعُ بالألفِ [ويُنْصَبُ ويُجَرُّ][1] بالياءِ، وهذا (المذهبُ ـ هو)[2] المشهورُ، والصحيحُ[3]: أنَّ الإعرابَ فِي المُثَنَّى والمُلْحَقِ [بحركةٍ مُقَدَّرَةٍ على الألفِ (رَفعًا، والياءِ نصبًا وجرًّا)[4].

وما ذَكَرَه المُصَنِّفُ من أنَّ المثنَّى والمُلْحَقَ به[5] ـ يكونانِ بالألفِ رفعًا، والياءِ (نصبًا وجرًّا)[6] هو المشهورُ مِن[7] لغةِ العربِ. (ومِن العربِ[8] ....

= والوجه الثاني: أن حرف التثنية لما زيد على الواحد للدلالة على التثنية، أشبه (تاء التأنيث) التي تزاد على الواحد للدلالة على التأنيث، و(تاء التأنيث) يفتح ما قبلها، فكذلك ما أشبهها، وكانت التثنية أولى بالفتح، لهذا المعنى من الجمع؛ لأنها قبل الجمع.

والوجه الثالث: أن بعض علامات التثنية الألف، والألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحًا، ففتحوا ما قبل الياء؛ لئلا يختلف، إذ لا علة ـ ههنا ـ توجب المخالفة.

«أسرار العربية» (ص٦٥).

(١) في (ص): «ويجر وينصب».

(٢) في (ك): «هو المذهب». واقتصر في (ص)، (ن) على كلمة: «هو».

(٣) هو مذهب سيبويه والجمهور كما قالوا في الاسماء الستة، ولم يوافقهم الناظم هنا؛ لأنه كان يجب ظهور فتحة النصب على الياء فتقلب ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها.

«حاشية الخضري» (١/ ٤٠)

(٤) مكان ما بين القوسين في (س)، (ص)، (ع): «والياء».

(٥) كتب في حاشية (س): «في الإعراب». وهو بيانٌ للحيثية.

(٦) في (ن): «جرًّا ونصبًا». (٧) في (ن)، (م): «في».

(٨) (م) هذه لغةُ كِنَانَةَ وبني الحارثِ بنِ كَعْبٍ وبني العَنْبَرِ وبني هُجَيْمٍ وبُطُونٍ مِن رَبيعةَ بكرِ بنِ وائلٍ وزُبَيْدٍ وخَثْعَمٍ وهَمْدَانَ وعُذْرَةَ، وخَرَجَ عليه قولُه تعالى: ﴿إِنْ هَٰذَانِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾ [طه: ٦٣] [في قراءة نافع وابن عامر وحمزة والكسائى]، وقولُه ﷺ: «لَا وِتْرَانِ فِي لَيْلَةٍ» [الترمذي (٤٧٠)]، وجاءَ عليها قولُ الشاعرِ:

تَـزَوَّدَ مِـنَّـا بَـيْـنَ أُذْنَـاهُ طَـعْـنَـةً دَعَـتْـهُ إِلَـى هـابِـي الـتُّـرَابِ عَـقِـيـمِ

فإنَّ مِن حقِّ (هذانِ، ووِترانِ، وأُذْنَاهُ) ـ لو جَرَيْنَ عَلَى اللغةِ المشهورةِ ـ أنْ تكونَ =

مَن يَجْعَلُ المثنّى والمُلْحَقَ به][١] بالألفِ)[٢] مُطلقًا رفعًا ونصبًا وجرًّا، فيقولُ[٣]: (جَاءَ الزيدَانِ كِلاهما، ورَأَيْتُ الزيدَانِ كلاهما، ومَرَرْتُ بالزيدَانِ كِلاهما).

[ص] [٣٥] وارْفَعْ بواوٍ، وبِيَا[٤] اجْرُرْ وَانْصِبِ سَالِمَ جَمْعِ عَامِرٍ ومُذْنِبِ

[ش] ذَكَرَ المصنِّفُ قِسْمَيْنِ يُعْرَبَانِ بالحروفِ: أحدُهما: الأسماءُ الستَّةُ، والثاني: المُثَنَّى، وقد تَقَدَّمَ الكلامُ عليهما.

ثمَّ ذَكَرَ[٥] فِي هذا البيتِ القِسْمَ الثالثَ، وهو جمعُ المذكَّرِ السالمُ

= بالياءِ: فإنَّ الأولَى: اسمُ (إنَّ)، والثانيةَ: اسمُ (لا)، وهما منصوبانِ، والثالثةَ: فِي موضعِ المجرورِ بإضافةِ الظرفِ قبلَها، وفي الآيةِ الكريمةِ تَخْرِيجَاتٌ أُخْرَى تُجْرِيهَا عَلَى المستعمَلِ فِي لغةِ عامَّةِ العربِ:

مِنها: أنَّ (إنَّ) حرفٌ بمعنى (نعمْ)، مثلُها فِي قولِ عُبَيْدِ اللهِ بنِ قَيْسِ الرُّقَيَّاتِ:

بَكَرَ العَوَاذِلُ فِي الصَّبُو حِ يَلُمْنَنِي وَأَلُومُهُنَّهْ

وَيَقُلْنَ شَيْبٌ قَدْ عَلَا كَ وقد كَبِرْتَ فَقُلْتُ إِنَّهْ

يُريدُ: فقلتُ: نعمْ، والهاءُ عَلَى ذلك هِيَ هاءُ السكتِ، و﴿هَٰذَانِ﴾ فِي الآيةِ الكريمةِ حينَئذٍ: مُبْتَدَأٌ، واللامُ بعدَه زائدةٌ، و(ساحرانِ) خَبَرُ المُبْتَدَإِ.

ومنها: أن (إنَّ) مؤكِّدَةٌ ناصبةٌ للاسمِ رافعةٌ للخبرِ، واسمُها ضميرُ شأنٍ محذوفٌ، و(هذانِ ساحرانِ) مُبْتَدَأٌ وخبرٌ - كَمَا فِي الوجهِ السابقِ، والجُمْلَةُ فِي مَحلِّ رفعِ خبرِ إنَّ، والتقديرُ: أَنَّهُ (أي: الحالَ والشأنَ) هذان لساحرانِ (م).

(١) ما بين المعكوفين كتب في (ك) أيضًا، لكن في حاشيتها، وصحح بعدها.

(٢) العبارة فيما بين القوسين المزدوجين في (ن) نصها: «وفي لغة أخرى أنه يكون بالألف». وذكر في حاشيتها: أنها في نسخة كالمثبت هنا.

(٣) في (م): «فتقول».

(٤) بقصر (يا)، بلا تنوين للضرورة. وهو متعلق بـ(اجرر)، وحذف مثله من (انصب) لدلالته عليه، ولم يتنازعا لتأخرهما عنه؛ فلا يتوجه العامل الثاني إليه - على الأصح - عند الناظم؛ للفصل بينهما بالأول، وعلى القول بجوازه لطلب المعمول في الجملة - يتعين هنا إعمال الثاني؛ إذ لو كان الأول لَوَجَبَ الضمير في الثاني، وإن كان فضلة. «الخضري» (١/٤١).

(٥) في (ن): «ذكر المصنف».

وما حُمِلَ عليه، وإعرابُه[١] بالواوِ رفعًا[٢]، وبالياءِ نصبًا وجرًّا[٣]، وأشارَ بقولِه: (عَامِرٍ ومُذْنِبِ) إلى ما يُجْمَعُ هذا الجمعَ، وهو قِسمانِ: جامدٌ وصِفَةٌ.

فيُشْتَرَطُ[٤] في الجامدِ: أنْ يكونَ عَلَمًا[٥] ....

---

(١) في (س)، (ن): «فإعرابه».

(٢) المضموم ما قبلها لفظًا، نحو: (جاء الزيدون)، أو تقديرًا نحو: ﴿وَأَنتُمُ ٱلۡأَعۡلَوۡنَ﴾ [آل عمران: ١٣٩].

(٣) المكسور ما قبلها لفظًا، نحو: (رأيت الزيدين)، و(مررت بالزيدين). أو تقديرًا، نحو: (رأيت المصطفين)، ﴿وَإِنَّهُمۡ عِندَنَا لَمِنَ ٱلۡمُصۡطَفَيۡنَ ٱلۡأَخۡيَارِ ﴿٤٧﴾﴾ [ص: ٤٧].

(٤) ويشترط فيه أيضًا ما اشترط في المثنى، ويزاد عليه ما ذكره الشارح رَحِمَهُ ٱللَّهُ هنا.

(٥) أي: شخصيًّا. أما الجنسيُّ: فلا يجمع منه إلا التوكيدي كأجمعون؛ لأنه في الأصل وصف أفعل تفضيل.

فإن قلتَ: كيف تشترط العلمية مع وجوب تنكيره عن الجمع كما مر في التثنية؟

قلتُ: اشتراطها لا لذاتها ـ وهو التشخيص حتى تنافي الجمع؛ بل لتحصيل الوصفية تأويلًا، وذلك دلالة الواو على الجمعية: إنما هي بالأصالة في الفعل بدليل اسميتها فيه، فلا يجمع بها إلا ما شابهه معنًى وصحةً وإعلالًا؛ وهو الوصف المشتق، وحمل عليه العلم؛ لأنه وصف تأويلًا لتأوله بالمسمى دون باقي الأسماء، ولا حاجة لما يقال: العلمية شرط للإقدام، وعدمها للتحقق، أو هي شرط مُعِدٌّ؛ أي: مهيئ لقبول الجمعية، والمُعِدّ لا يجامع المشروط وإن توقف عليه، بخلاف الشرط الحقيقي، وتسميته شرطًا لمشابهته له في التوقف عليه. «الخضري» (١/ ٤١).

ودخل في قوله: (علمًا) ـ ما كان علمًا على التوكيد نحو: (أجمع)؛ فإنه يقال في جمعه: (أجمعون). «التصريح على التوضيح» (١/ ٧٠).

فإنْ لم يَكُنْ عَلَمًا: لم يُجْمَعْ بالواوِ والنونِ، فلا يُقالُ في رجلٍ: رَجلُونَ، لكن إذَا صُغِّرَ جازَ ذلك، فتقول في: (رجيل وغليم وفتى وأحمير وسكيران ونصيف): (رجيلون وغليمون وفتيون وأحيمرون وسكيرانون ونصيفون). وإنما جمع كذلك ـ ولم يجمع مكبره ـ لتعذر تكسيره؛ لأن التكسير يؤدي إلى حذف ياء التصغير، فيذهب المعنى الذي جيء بها لأجله، فلما تعذر التكسير لم يبق إلا التسليم.

فإن كانت الكلمة بنيت على التصغير: نحو (كميت وكعيت) ـ جاز التكسير، فتقول: كمت وكعتان؛ لأن المعنى الذي أوجب التصغير ملازم لهما، وليس =

لمذكَّرٍ(١) عاقلٍ(٢)(٣)، ....

= (رجيل وأحمير) كذلك؛ لأن معنى التصغير غير لازم لهما، فلو قلت في جمعهما (رجال وحُمْر) ـ لم يدر هل هما جمع (رجل وأحمر) أو هو جمع (رجيل وأحمير). «التكميل والتذييل» (١/ ٣١٠).

(١) أي: مذكر باعتبار المعنى، لا اللفظ ـ فدخل: (زينب وسعدى) عَلَمين لمذكرين، وخرج (زيد وعمرو) عَلَمين لمؤنثين. وإنما لم يعتبروا المعنى في (طلحة)، واعتبروا اللفظ؛ حيث لم يجمعوه بالواو والنون أو الياء والنون؛ بل جمعوه بالألف والتاء؛ لوجود المانع من مراعاة المعنى وهو تاء التأنيث ـ كذا نقل عن الغَزِّي.

والمراد مذكر عاقل، ولو تنزيلًا ـ ومنه في الصفة: قوله تعالى: ﴿قَالَتَآ أَتَيۡنَا طَآئِعِينَ ﴿١١﴾﴾ [فصلت: ١١] ﴿رَأَيۡتُهُمۡ لِي سَٰجِدِينَ ﴿٤﴾﴾ [يوسف: ٤] والمراد: ما شأن جنسه العقل؛ فدخل الصبي غير المميز والمجنون هذا.

وقد ذكر في «التسهيل»: أنه يكفي ذكورة بعض أفراد المثنى والمجموع وعقله ـ مع اتحاد المادة؛ أي: لا مع اختلافها فلا يقال: رجلان في رجل وامرأة، ولا عالمون في عالم وقائمتين.

قال «الصبان» (١/ ٨٠): قال ابن أم قاسم: وقضية عبارته: اشتراط العقل والتذكير في التثنية أيضًا؛ فليحرر. اهـ. أقول في «الدماميني على التسهيل»: أن إدخال المثنى في هذا الحكم سهو، وأنه لا حاجة إلى اشتراط اتحاد المادة هنا؛ لأن الاتفاق في اللفظ ـ مأخوذ في تعريف كل من التثنية والجمع.

(٢) أبدل بعضهم هنا: (عاقل)؛ بقوله: (عالم) ـ ليدخل في ذلك قوله تعالى: ﴿فَنِعۡمَ ٱلۡقَٰدِرُونَ ﴿٢٣﴾﴾ [المرسلات: ٢٣]. قال أبو حيان: «ولا حاجة إلى ذلك؛ لأن جميع صفاته ـ تعالى ـ مسموع لا مقياس. ولذلك ذكر المصنف ﴿ٱلۡوَٰرِثُونَ ﴿٢٣﴾﴾ [الحجر: ٢٣] بعد ذلك مع (أولى) و(عليين)؛ مما لا ينقاس جمعه. وانظر: «حاشية الخضري» (١/ ٤٢).

(٣) «أو مشبه به»، مثل: ﴿رَأَيۡتُهُمۡ لِي سَٰجِدِينَ ﴿٤﴾﴾ [يوسف: ٤]؛ لأن نسبة السجود إلى ما لا يعقل ـ هو لتشبيهه بمن يعقل وقول الشاعر:

محالفتي دون الأخلاء نبعة ... ترن إذا ما حركت وتزمجر

لها فتية ماضون حيث رمت بهم ... شرابهم قان من الدم أحمر

ومن المشبه بما يعقل الدواهي والأشياء المستعظمة، نحو: (أصابهم الآمرون والفتكرون والبُرحون وعمل بهم العمِلِّين)؛ أي: الأعمال العجيبة. وقالوا الذي يعظم شأنه ويعم نفعه: (وابلون) ـ قال الشاعر: =

الشبيه بالعاقل يجمع جمعاً مذكراً سالماً

خاليًا[1] ....

= فأصبحت المذاهب قد أذاعت بها الإعصار بعد الوابلينا

وقال أبو صخر:

تلاعب الريح بالعصرين قسطله والوابلون وتهنان التجاويد

ومما نزل منزله العاقل في الأنس به والحنو عليه: قول الراجز:

قد رويت إلا دهيدهينا قليصات وأبيكرينا

«التذييل والتكميل» (١/٣٠٧ ـ ٣٠٨).

[أسئلة في الباب]:

إن قيل: فَلِمَ قلتم: إن الأصل في الجمع السالم أن يكون لمن يعقل؟

قيل: تفضيلًا لهم؛ لأنهم المقدمون على سائر المخلوقات بتكريم الله تعالى لهم، وتفضيله إياهم؛ قال الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِيٓ ءَادَمَ وَحَمَلْنَٰهُمْ فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ وَرَزَقْنَٰهُم مِّنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَفَضَّلْنَٰهُمْ عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا ۝٧٠﴾ [الإسراء: ٧٠]. «أسرار العربية» (ص٦٦).

فإن قيل: ولِمَ فُرق بين جمع من يعقل، وما لا يعقل؟

قيل: القياس يقتضي التفرقةَ بين جمعِ من يعقل، وبين جمع ما لا يعقل، وبين كل مختلفَيْن في لفظٍ، أو معنى. هذا هو الأصل، إلّا أن يدخل شيءٌ في غير بابه لضرب من المشاكلة.

فإن قيل: ولِمَ اختصّ هذا الجمعُ بأعلامِ من يعقل وصفاتهم؟

قيل: لمّا كانت الحاجة ماسّةً إلى الأعلام للإخبار عن كل شخص ممن يعقل بما له أو عليه، من تبايُع ومُعامَلة وغيرِها، كانوا بثباتها مُعتنين. وتصحيح ألفاظها لفرطِ اهتمامهم بها، فجعلوا لجمعها لفظًا يحفظ صيغتَها من التغيير والتكسير.

وأمّا **صفاتُهم**؛ فإنّها جارية مجرى الأفعال، فزادوا عليها بعد تمامها على الجمع، كما يُفعل ذلك بالفعل في نحو: (يَقُومُونَ)، و(يَضْرِبُونَ)؛ فكما جمعوا أفعالَهم بالواو والنون، كذلك جمعوا صفاتِهم؛ لأنّ الصفة تجري مجرى الفعل. وأمّا النون: فكالعوض من الحركة والتنوين اللذَيْن كانا في الواحد. وتحريكُها لالتقاء الساكنين، وهما النون، وما قبلها من حروف اللِّين. «شرح المفصل» (٥/٧).

---

(١) بالنصب؛ صفة لقوله: **(علمًا)** أي: علمًا خاليًا **(من تاء التأنيث)** ـ ما لم تكن عوض (فاء)، نحو: (عِدَة)، أو لام نحو (ثُبَة). فلو سمي رجلٌ بذاك، فيجوز لك ـ إن لم يكسر قبل التسمية به أو تعتل لامه ـ أن تجمعه بالواو والنون رفعًا، وبالياء والنون نصبًا وجرًّا، وبالألف والتاء، فتقول: (جاء عدون وثبون)، و(جاء =

علة اشتراط العقل في جمع المذكر السالم
علة التفريق بين ما يعقل وما لا يعقل
علة اختصاص هذا الجمع بمن يعقل وصفاتهم

= عدات وثبات).

فإن كسر قبل العملية نحو (شفة)؛ فإنك إذا سميت به رجلًا؛ فلا يجوز إلا تكسيره.

وإن أعلت لامه نحو (دية)، وسميت به رجلًا، فلا يجوز جمعه إلا بالألف والتاء.

ذكر هذا القيد ابن السراج ـ في «الأصول» (٢/ ٤٢١).

قال أبو حيان في «التذييل والتكميل» (١/ ٣٠٤ ـ ٣٠٥): «وهذا القيد الذي ذكره ابن السراج ـ يحتاج إلى اعتباره من لسان العرب؛ لأن باب (ثُبَة وسِنَة) ـ مما جمع بالواو والنون ليس قياسًا؛ فتبنى عليه الأحكام في باب التسمية، وإن قيل بقياس شيء منه ـ فليكن فيما سمع من العرب وشاع جمعه مما عوض من لامه هاء التأنيث ولم يكسر، فإذا سمي بشيء منه جمع بالواو والنون ـ كما جمع حين كان غير مسمى به، أما ما لم يجمع قبل ذلك بالواو والنون نحو: (عدة)؛ فلا ينبغي أن يجمع بالواو والنون، ولا يلحق ما عوض من فائه هاء التأنيث، ولم يجمع بالواو والنون، بما عوض من لامه (الهاء)، وجمع قبل التسمية به بالواو والنون».

وقد قال سيبويه في «الكتاب» (٣/ ٣٩٩ ـ ٤٠٠): «ولو سميت رجلًا أو امرأة بسنةٍ ـ لكنت بالخيار، إن شئت قلت: (سنواتٌ) وإن شئت قلت: (سنون)، لا تعدو جمعهم إياها قبل ذلك؛ لأنَّها ـ ثَمَّ ـ اسمٌ غير وصف، كما هي ههنا اسم غير وصف. فهذا اسمٌ قد كفيت جمعه، ولو سمّيته (ثُبَة) لم تجاوز أيضًا جمعهم إياها قبل ذلك ثُبَاتٌ وثبون».

أما ألف التأنيث ـ فلا يشترط الخلو منها مقصورة أو ممدودة، فلو سمي مذكر بسلمى أو صحراء، جمع هذا الجمع بحذف المقصورة، وقلب همزة الممدودة واوًا.

وإنما اشترط الخلو من تاء التأنيث؛ لأنها إن حذفت في الجمع ـ التبس بجمع ما لا تاء فيه، وإن أبقيت لزم الجمع بين علامتين متضادتين بحسب الظاهر. ووقوع تاء التأنيث حشو، وإنما اغتفروا وقوعها حشوًا في التثنية؛ لأنه ليس لتثنية ذي التاء صيغة تخصها؛ فلو حذفوا التاء من تثنيته لالتبست بتثنية ما لا تاء فيه ـ بخلاف جمعه. «الصبان» (١/ ٨٠).

وأوجب أبو العباس المبرد جمع ذلك بالألف والتاء، ولا يشترط الخلو من ألف التأنيث؛ بل تحذف المقصورة وتقلب الممدودة واوًا، فيقال: (حُبْلَوْنَ، وصحراوون) ـ عند التسمية.

علة اشتراط الخلو من تاء التأنيث

مِن تاءِ التأنيثِ، ومِن التركيبِ[١].

فإنْ[٢] لم يَكُنْ عَلَمًا ـ لم يُجْمَعْ بالواوِ والنونِ، فلا يُقالُ فِي (رجلٍ): رَجلُونَ، (نعمْ؛ إذَا)[٣] صُغِّرَ جازَ ذلك[٤]، نحوُ: (رُجَيْلٌ ورُجَيْلُونَ)؛ [لأنَّه وَصْفٌ][٥][٦].

وإنْ كانَ عَلَمًا لغيرِ مذكَّرٍ لم يُجْمَعْ بهما، فلا يُقالُ [في

---

(١) سواء كان مركبًا تركيبًا إسناديًا أو مزجيًا، فلا يجمع المركب الإسنادي، نحو: بَرَقَ نَحْرُهُ علما؛ لأن المحكي لا يغير، ولا المزجي نحو: (معديكرب)، ونحو: (سيبويه) ـ على الأصح فيهما، تشبيهًا بالمحكي في التركيب.
وقيل: يجوز مطلقًا. وقيل: إن خُتِم بـ(ويه) جاز، وإلا فلا.
وتخريجًا على القول بالجواز في المختوم بـ(ويه): فمنهم من يلحق العلامة بآخره فيقول: (سيبويهون)، ومنهم من يحذف (ويه) ويقول: (سيبون). وسكت عن المركب الإضافي؛ فإنه يجمع أول المتضايفين ويضاف للثاني، فيقول في (غلام زيد) علمًا: (غلامو زيد)؛ و(غلامي زيد)، وعن الكوفيين إجازة جمعها معًا، فيقال: (غلامو الزيدين)، و(غلامي الزيدين)؛ بكسر الدال فيهما. «التصريح على التوضيح» (١/ ٧١)، بتصرف يسير.
ويرى «الخضرى» (١/ ٤٢) أن الأوْلى: حذف اشترط عدم التركيب وعلل ذلك بقوله: «لأنه شرط لكل جمع؛ بل وللتثنية أيضًا كما مرَّ».

(٢) في (س): «وإن».

(٣) في (ن): «فإن». وذكر في حاشيتها: أنها في نسخة كالمثبت من باقي النسخ.

(٤) لأن يصير كالوصف لدلالته على التحقير ونحوه، وكذا نحو: (بصري وكوفي)؛ لتأوله بالمنسوب لكذا. «الخضري» (١/ ٤٢).

(٥) من (م)، وحاشية (ن).

(٦) (م) وجاءَ من ذلك قولُ الشاعرِ:

زَعَمَتْ تُمَاضِرُ أَنَّنِي إِمَّا أَمُتْ ... يَسْدُدْ أُبَيْنُوهَا الأَصَاغِرُ خَلَّتِي

مَحَلُّ الشاهدِ فِي قَوْلِهِ: (أُبَيْنُوهَا)؛ فإنَّه جَمْعَ مُصَغَّرَ (ابنٍ) جَمْعَ مُذَكَّرٍ سَالِمًا، ورَفَعَه بالواوِ نِيابةً عن الضمَّةِ، ولولا التصغيرُ ـ لَمَا جازَ أَنْ يَجْمَعَه هَذَا الجمعَ؛ لأنَّ (ابنًا) اسمٌ جامدٌ وليسَ بعَلَمٍ، وإنما سَوَّغَ التصغيرُ ذلك؛ لأنَّ الاسمَ المصغَّرَ فِي قوَّةِ الوصفِ، ألَا تَرَى أنَّ (رُجَيْلًا) فِي قوةِ قولِكَ: (رجلٌ صغيرٌ، أو حقيرٌ)، وأنَّ (أُبَيْنًا) فِي قوةِ قولِكَ: ابنٌ صغيرٌ؟ (م).

(زَيْنَب)][1] : زَيْنَبُونَ. [١٣/و]

وكذا إنْ كانَ عَلَمًا لمذكَّرٍ غيرِ عاقلٍ، فلا يُقالُ فِي (لاحِقٍ) اسم فرسٍ: (لاحِقُونَ)، وإنْ كانَ فيه (*)[2] تاءُ التأنيثِ فكذلك لا يُجْمَعُ بهما، فلا يُقالُ فِي (طَلْحَةَ): (طَلْحُونَ)، وأجازَ ذلكَ الكُوفِيُّونَ[3]، وكذلك إذا[4] كانَ مُرَكَّبًا، فلا يُقالُ فِي (سِيبَوَيْهِ): (سِيبَوَيْهُونَ)، وأجَازَه بعضُهم[5].

---

(١) ليس في (ص)، (ك).

(٢) هنا انتهاء السقط المشار إليه آنفًا - في النسخة (ع).

(٣) (م) ذهَبَ الكُوفِيُّونَ إِلَى أَنَّهُ يَجُوزُ جَمْعُ العلمِ المذكَّرِ المختومِ بتاءِ التأنيثِ، كـ(طَلْحَةَ وحَمْزَةَ)، جَمْعَ مذكَّرٍ سالِمًا بالواوِ والنونِ، أو الياءِ والنونِ - بعد حذفِ تاءِ التأنيثِ التي فِي المفردِ، ووَافَقَهُم عَلَى ذَلِكَ: أبو الحسنِ بنُ كَيْسانَ. وَعَلَى ذلك يقولونَ: (جاءَ الطَّلْحُونَ والحَمْزُونَ)، و(رأيتُ الطَّلْحِينَ والحَمْزِينَ)، ولهم عَلَى ذلك ثلاثةُ أدلَّةٍ:

الأوَّلُ: أن هَذا علمٌ عَلَى مذكَّرٍ، وَإنْ كَانَ لفظُه مؤنَّثًا، والعِبْرَةُ بالمعنى لا باللفظِ.

والثاني: أن هذه (التاء) فِي تقديرِ الانفصالِ؛ بدليلِ سُقُوطِها فِي جَمْعِ المؤنَّثِ السالِمِ، فِي قَوْلِهِم: (طَلَحَاتٍ، وحَمَزَاتٍ).

والثالثُ: أنَّ الإجماعَ منعقِدٌ عَلَى جوازِ جَمْعِ العَلَمِ المذكَّرِ المختومِ بألفِ التأنيثِ جمعَ مذكَّرٍ سالمًا، فلو سَمَّيْنا رجلًا بـ(حَمْرَاءَ أو حُبْلَى) - جازَ جَمْعُه عَلَى (حَمْرَاوِينَ وحُبْلِينَ)، ولا شكَّ أنَّ الاسمَ المختومَ بألفِ التأنيثِ أشدُّ تَمَكُّنًا فِي التأنيثِ مِن المختومِ بتاءِ التأنيثِ، وإذا جازَ جَمْعُ الاسمِ الأشدِّ تَمَكُّنًا فِي التأنيثِ جَمْعَ مذكَّرٍ سالمًا، فجَوازُ جَمْعِ الاسمِ الأخفِّ تَمَكُّنًا فِي التأنيثِ هَذا الجمعَ - جائزٌ من بابِ أَوْلَى.

واختَلَفَ النُّحاةُ فِي جَمْعِ العَلَمِ المُرَكَّبِ تركيبًا مَزْجِيًّا، هل يُجْمَعُ جمعَ مذكَّرٍ سالمًا؟

فقالَ الجمهورُ: لا. وقالَ قومٌ: نعمْ، ويُجْمَعُ صدرُه، فيقالُ فِي جَمْعِ (سِيبَوَيْهِ): (سِيبُونَ). وقالَ قومٌ: نعمْ. وتُجْمَعُ جُمْلَتُه فيُقالُ: (سِيبَوَيْهُونَ). أمَّا المُرَكَّبُ تَرْكِيبًا إسناديًّا: فقدْ أجْمَعُوا عَلَى أَنَّهُ لا يُجْمَعُ بالواوِ والنونِ أو الياءِ والنونِ (م).

(٤) في (ن): «إن». وكتبها في الحاشية كالمثبت، ووضع بعدها علامة التصحيح.

(٥) أي: (سيبويهون) بجمع الجزأين، وبعضهم يقول: (سيبون) بجمع الأول فقط. =

ويُشْتَرَطُ فِي الصفةِ أنْ تكونَ صفةً[1] لمذكَّرٍ عاقلٍ[2] خاليةً مِن تاءِ التأنيثِ[3]، لَيْسَتْ من بابِ (أَفْعَلَ فَعْلاءَ)، ولا مِن بابِ (فَعْلانَ فَعْلَى)، ولا ممَّا يَسْتَوِي فيه المذكَّرُ والمؤنَّثُ.

فخَرَجَ بقَوْلِنا: (**صِفَةً لمذكَّرٍ**) ما كانَ صفةً لمؤنَّثٍ، فلا يُقالُ فِي حائضٍ: (حَائِضُونَ). وخَرَجَ بقولِنا: (**عاقِل**) ما كانَ[4] صفةً لمذكَّرٍ غيرِ عاقلٍ، فلا يُقالُ فِي (سابقٍ) ـ صفةِ فَرَسٍ[5] ـ: سابقونَ.

وخَرَجَ بقولِنَا: (**خاليًا[6] من تاءِ التأنيثِ**) ما كانَ صفةً لمذكَّرٍ عاقلٍ

= وبعضهم يجمع المزجي ـ وإن لم يختم بـ(ويه). أما الإسنادي: فلا يجمع ولا يثنى اتفاقًا؛ بل يقال: (ذوو) أو (ذوا برق نحره) مثلًا، من إضافة المسمى إلى الاسم كـ(ذات مرة)، و(ذات يوم) ـ كما يقال في المزجي؛ على القول الأول.

ويظهر: أن التقييدي كذلك، وأما الإضافي فيثنى ويجمع جزؤه الأول مضافًا للثاني: كـ(غلامو زيد)، (وعبدو الله). وجوَّز الكوفيون جمع الجزأين. قال الروداني: «لا أظن أحدًا يجترئ على ذلك في نحو: (عبد الله)، ﴿إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ [النساء: ١٧١]». اهـ.

قال «الخضري»: ومن هنا يؤخذ ما اختاره الأمير؛ من أن إطلاق المذهبين لا يحسن؛ بل إن انفرد المضاف إليه جمع الصدر فقط قولًا واحدًا: كعبيد زيد، وإن تعدد كل منهما: كـ(عبد زيد المكي وعبد زيد المصري) مثلًا؛ فالوجه جمعهما: كـ(عبيد الزيود). «الخضري» (١/ ٤٢).

(١) أي: أن يكون مفرده صفة يعني: مشتقًّا؛ وهو: ما دل على ذاتٍ ومعنًى.

(٢) ولو تنزيلًا ليدخل نحو: ﴿أَتَيْنَا طَآئِعِينَ ۝١١﴾ [فصلت: ١١]، و﴿رَأَيْتُهُمْ لِي سَٰجِدِينَ ۝٤﴾ [يوسف: ٤] وليس ذلك ملحقًا بالجمع ـ كما قيل: لأنها لما وصفت بصفات العقلاء من الطاعة والسجود، جمعت جمعهم، ويغلَّب المذكر والعاقل على غيره؛ فيقال: (زيد والهندات أو والحمير منطلقون). «الخضري» (١/ ٤٢).

(٣) أي: الموضوعة له، وإن استعملت في غيره كالمبالغة في تاء (علامة ونسَّابة)، وإنما اشترطوا خلوها من التاء؛ لكراهة اجتماع صفة جمع المذكر وتاء التأنيث، ولو حذفت لزم اللبس. «الخضري»، و«ملا جامي»، و«رفع الحجاب» (١/ ٣٢٢).

(٤) في (ص): «كان منه». (٥) في (ص): «الفرس».

(٦) في (س)، (م): «خاليةً». **ووجها التذكير والتأنيث سائغان.**

ولكنْ فيه تاءُ التأنيثِ، نحوُ: (علَّامَةٍ) فلا يُقالُ فيه[١]: (عَلَّامُونَ)[٢].

وخَرَجَ بقولِنَا: (لَيْسَتْ مِن بابِ أَفْعَلَ [فَعْلَاءَ ما كانَ كذلك، نحوُ: (أَحْمَرَ؛ فإنَّ مُؤَنَّثَه حَمْرَاءُ)[٣]، فلا يُقالُ فيه: أَحْمَرُونَ، وكذلك ما كانَ من بابِ فَعْلانَ][٤] فَعْلَى[٥]، نحوُ: (سَكْرَانَ وسَكْرَى[٦])، فلا يُقالُ: سَكْرَانُونَ[٧].

---

(١) ليس في (ص)، (ك).

(٢) اشترط الناظم في «شرح التسهيل» (١/٧٦) في جمع صفة المذكر وصفين:
أحدهما: قبول تاء التأنيث.
والوصف الثاني: تقييد قبوله (التاء) بقصد معناه، فإن قبل (التاء) - لا لمعنى التأنيث نحو: (ملولة وفروقة)؛ فإنك تقول: (ملول وفروق)، ثم تدخل (تاء التأنيث) لا لقصد التأنيث؛ بل للمبالغة، و(فروق وطول) لا تجمع بالواو والنون؛ لأنها يشترك فيها الذكر والمؤنث بغير (تاء)، فلا تجمع في المذكر بالواو والنون، ولا في المؤنث، بالألف والتاء؛ لأنها صفةٌ قبلت (تاء التأنيث)، لا لقصد معناه.
وقال في (١/٧٩): «ولم يشترط الكوفيون الخلو من (تاء التأنيث)، ولا قبولها عند قصد معناه؛ بل أجازوا أن يقال في هبيرة: (الهبيرون)، وفي أحمر: (أحمرون). وإلى ذلك الإشارة بقولنا: (خلافًا للكوفيين في الأول والآخر). والبصريون لا يجيزون شيئًا من ذلك، فإن سمع منه شيء: عدوه نادرًا ولم يقيسوا عليه، ومن النادر قول العرب: (عَلانون) في جمع (علانية) - قالها الفراء. ومثله في الندور قولهم: (رجل رَبْعة وربعون)، في جمع (ربعة)، وهو المعتدل القامة».
ومن النادر أيضا قول الشاعر:

فما وَجَدَتْ نساءُ بني نِزار ... حلائلَ أسودِينَ وأحْمَرِينا

وأسود وأحمر من الصفات التي لا تقبل تاء التأنيث لأن مؤنثها ليس على بناء مذكرها».

(٣) ما بين القوسين المزدوجين في (ص): «أحمر وحمراء».

(٤) ما بين المعكوفين ساقط في (ك)، وهو انتقال نظر ظاهر.

(٥) رسمت في (ع): «فعلا». (٦) رسمت في (ع): «سكرا».

(٧) **فإن قلتَ:** كيف جمعوا الأفعل للتفضيل بواو ونون، ومؤنثها(الفعلى)، وهي لا تشبه الفعل؟
فالجواب: أن هذه الصفة لا يجوز تنكيرها إلا في ضرورة، فلما التزم فيها =

تقييد قبول العلم (التاء) المقصود به معنى التأنيث

علة جمع (أفعل) بواو ونون

z:/MkT2018/Jawzi/shrh-ebn_akil.3d/70x100/Thursday 3rd May 2018/Sanabel Press سحب ثاني/ شرح ابن عقيل

وكذلك إن[1] اسْتَوَى [في الوصفِ][2] المذكَّرُ والمؤنَّثُ، نحوُ: (صَبُورٍ وجَرِيحٍ) فإنَّه يُقالُ: رجلٌ صَبُورٌ، وامرأةٌ صَبُورٌ، ورجلٌ جَرِيحٌ، وامرأةٌ جَرِيحٌ، [١٣/ظ] فلا[3] يُقالُ فِي جمعِ المذكَّرِ السالمِ[4]: صَبُورُونَ ولا جَرِيحُونَ[5].

وأشارَ[6] المصنِّفُ[7] رَحِمَهُ اللهُ إلى الجامدِ الجامعِ للشروطِ التي سَبَقَ ذِكْرُها [بقولِهِ: (عَامِرٍ)][8]؛ فإنَّه عَلَمٌ لمذكَّرٍ عاقلٍ خالٍ من تاءِ التأنيثِ ومِن التركيبِ، فيُقالُ فيه: (عامِرُونَ).

وأشارَ إلى الصفةِ المذكورةِ أوَّلًا[9] بقولِهِ: (و[10]مُذْنِبٍ)؛ فإنَّه صفةٌ

= التعريف ـ وهو فرع على التنكير ـ أشبهت لذلك الفعل؛ لأن الفعل فرع عن الاسم، فلما أشبهته في الفرعية حملت عليها، فجمعت بالواو والنون لذلك. ولهذه العلةً نفسها ـ جمع الاسم الجامد إذا كان علمًا بالواو والنون، وإن كان نكرةً لم يجمع بهما؛ لأن تعريف العلمية فرع، فأشبه بذلك الفعل، والتنكير أصل، فلم يشبه الفعل أفاده أبو حيان في «التذييل والتكميل» (١/ ٣١٧). وبنحوه في: «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد» (١/ ٣٦٠).

(١) في (م): «إذا».

(٢) في (ع): «به»، ثم كتب ـ في حاشيتها بخط مخالف ـ المثبت.

(٣) في (س): «ولا».

(٤) ليس في (س)، (ن)، (ع).

(٥) لأن (أحمر وسكران) يؤنثان بغير التاء، و(صبور) يصلح للمؤنث بنفسه، وعدم قبول التاء ـ يبعد الوصف عن الفعل؛ مع أن جمعه بالحمل عليه، وإنما جمع الأفضل مع عدم قبوله التاء أيضًا ـ لالتزام تعريفه عند جمعه؛ فأشبه الفعل اللازم حالة التنكير، ومن الشاذ ـ خلافًا للكوفيين قوله:

فَمَا وَجدَتْ نِسَاءُ بني تَمِيمٍ ... حَلائِلَ أَسْوَدِيْنِ وَأَحْمَرِيْنِ

وقوله:

مِنَّا الَّذِي هُوَ مَا إِنْ طَرَّ شَارِبُهُ ... والعَانِسونَ وَمِنَّا المُرْدُ والشِّيبُ

حيث جمع (العانس)، وهو من بلغ أوان التزويج ولم يتزوج ذكرًا كان أو أنثى. «الخضري» (١/ ٤٣).

(٦) في (س): «فأشار».

(٧) في (ك): «المؤلف».

(٨) ما بين المعكوفين ليس في (ص). وكتب بعدها في (ن): «ومذنب». ثم ضرب عليها.

(٩) ليس في (ن).

(١٠) من (ع)، (م).

لمذكَّرٍ عاقلٍ خاليةٌ[١] من تاءِ التأنيثِ، و[٢]لَيْسَتْ مِن بابِ أَفْعَلَ فَعْلَاءَ، ولا من بابِ فَعْلَانَ فَعْلَى[٣]، ولا ممَّا يَسْتَوِي فيه المذكَّرُ والمؤنَّثُ، فيُقالُ فيه: مُذْنِبُونَ.

[٣٦] [ص] وشِبْهِ ذَيْنِ، وَبِهِ عِشْرُونَا ... وبابُهُ أُلْحِق، والأَهْلُونَا ـ

[٣٧] أُولُو، وَعَالَمُونَ، عِلِّيُّونَا ... وأَرَضُونَ شَذَّ، والسِّنُونَا ـ

[٣٨] وبابُهُ. ومِثْلَ حِينٍ قَدْ يَرِدْ ... ذا البابُ، وهْوَ عِنْدَ قَوْمٍ يَطَّرِدْ[٤]

[ش] أشارَ [المصنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ][٥] بقولِهِ: (وَشِبْهِ ذَيْنِ) إلى شِبْهِ (عامرٍ)، وهو: كلُّ: عَلَمٍ[٦] مُسْتَجْمِعٍ للشروطِ[٧] السابقِ ذِكْرُها؛ كمُحَمَّدٍ وإبراهيمَ، فتقولُ: مُحَمَّدُونَ وإبراهِيمُونَ، وإلى شِبْهِ (مُذْنِبٍ)، وهو: كلُّ صفةٍ اجْتَمَعَ فيها الشروطُ؛ كالأفضلِ وضَرَّابٍ[٨] ونَحْوِهِما، فتقولُ[٩]: الأَفْضَلُونَ والضَّرَّابُونَ.

وأشارَ بقولِهِ: (وَبِهِ عِشْرُونَ...) [إلى آخره][١٠] إلى ما أُلْحِقَ بجمعِ المذكَّرِ السالِمِ فِي إعرابِهِ بالواوِ رفعًا، وبالياءِ جرًّا ونَصْبًا[١١].

---

(١) في (ن): «خالٍ»، ونونها بالكسر والضم معًا.

(٢) من (م). (٣) رسمها في (ع): «فعلا».

(٤) (م) (يَطَّرِدْ) فعلٌ مُضارعٌ، وفَاعِلُه ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ فيه جَوَازًا تَقْدِيرُهُ هو يعُودُ إِلَى الضَّمِيرِ المنفصلِ الواقعِ مبتدأً، والجُمْلَةُ فِي مَحلِّ رفعِ خبرِ المُبْتَدَإِ، وتقديرُ البيتِ: وقد يَرِدُ هَذَا البابُ (وهو بابُ سِنِينَ) مُعربًا بحَرَكَاتٍ ظاهرةٍ عَلَى النونِ مَعَ لُزُومِ الياءِ، مثلُ إعرابِ (حِينٍ) بالضمَّةِ رفعًا، والفتحةِ نَصبًا، والكسرةِ جَرًّا.
والإعرابُ بحركاتٍ ظاهرةٍ عَلَى النونِ مَعَ لزومِ الياءِ يَطَّرِدُ فِي كلِّ جَمْعِ المذكَّرِ وَمَا أُلْحِقَ بِهِ عندَ قومٍ مِن النُّحاةِ أو من العربِ (م).

(٥) من (م).

(٦) ليس في (ك). وهي في (م): «شبهِ»، وكتب فوقها: هكذا!

(٧) في (ص): «للشرائط». (٨) في (م): «والضرّاب».

(٩) في (س): «فيقال». (١٠) ليس في (م).

(١١) **فإن قيل**: فَلِمَ جاء هذا الجمع في الأعداد من العشرين إلى التسعين؟
قيل: إنما جاء هذا الجمع في الأعداد من العشرين إلى التسعين؛ لأن الأعداد لَمَّا =

تعريف جمع المذكر السالم

وجَمْعُ المذكَّرِ السالِمُ: هو ما سَلِمَ فيه بناءُ الواحدِ، ووُجِدَ [١٤/و] (في الواحد)[١] الشروطُ (التي سَبَقَ)[٢] ذِكْرُها[٣]، فمَا لا واحِدَ له [مِن لَفْظِه][٤][٥]، أو له واحدٌ، لكنه[٦] غيرُ مستكمِلٍ للشروطِ فليسَ بجَمْعِ مذكَّرٍ سالِمٍ؛ بل هو مُلْحَقٌ به، فعِشْرُونَ[٧] وبابُه وهو ثلاثونَ إلى تِسعينَ [مُلْحَقٌ (بجمعِ المذكَّرِ السالِمِ)[٨]][٩]؛ لأنَّه لا واحدَ له (مِن لَفْظِه)[١٠]؛ إذ لا يُقالُ: عِشْرٌ[١١].

= كان يقع على من يعقل نحو: (عشرين رجلًا)، وعلى ما لا يعقل نحو: (عشرين ثوبًا)، وكذلك إلى التسعين، غلّب جانب من يعقل على ما لا يعقل، كما يغلب جانب المذكر على المؤنث، في نحو: أخواك: هند وزيد، وما أشبه ذلك. «أسرار العربية» (ص٦٦).

(١) في (م): «فيه».
(٢) في (س)، (ع): «المتقدم».
(٣) ليس في (ع)، لكن أثبتها في الحاشية.
(٤) ليس في (س)، (ص).
(٥) لا من لفظه، ولا معناه.
(٦) من (ع).
(٧) في (ك): «وعشرون»، وليس في (ص).
(٨) مكان ما بين القوسين في (س)، (ع): «بالجمع المذكر».
(٩) ما بين المعكوفين ليس في (ص).
(١٠) ليس في (ع)، لكن كتبها في الحاشية بخط مخالف.
(١١) فهذه ترجع إلى أربعة أنواع:

أنواع الجموع

النوع الأول: أسماء جموع كـ(أولو).

الثاني: جموع تكسير تغير فيها بناء الواحد، وأعربت بالحروف كـ(بنون) جمع (ابن)، وقياس جمعه جمع السلامة ابنون، كما يقال في تثنيته ابنان، ولكن خالف تصحيحه تثنيته لعلة تصريفية أدت إلى حذف الهمزة.

الثالث: جموع تصحيح، لم تستوف الشروط المتقدمة في الاسم والصفة، كـ(أهلون) جمع (أهل)، وهم العشيرة، و(وابلون) جمع (وابل)، وهو المطر الغزير؛ لأن (أهلًا ووابلًا) ليسا علمين ولا صفتين؛ ولأن (وابلًا) لغير عاقل.

والرابع: ما سمي به من هذا الجمع المستوفي للشروط، ومن ما ألحق به.

فالثاني: كـ(عليون)، والأول: نحو: (زيدون)، مسمى به شخص، فيعربان بالحروف إجراءً لهما على ما كانا عليه قبل التسمية بهما، وإن كانا مفردين حينئذٍ. ويجوز في هذا النوع المسمى به: أن يجرى في الإعراب مجرى (غسلين)، وهو =

وكذلك[١] (أَهْلُونَ) مُلْحَقٌ به؛ لأنَّ مفردَه وهو (أَهلٌ) ليسَ فيه الشروطُ المذكورةُ[٢]؛ لأنَّه اسمُ جِنْسٍ جامدٌ: كرجلٍ[٣].

وكذلك (أُولُو)؛ لأنَّه لا واحدَ له [مِن لَفْظِه][٤][٥]، (وعَالَمُونَ) جمعُ (عالمٍ)، وعَالَمٌ كرجلٍ اسمُ جِنْسٍ جامدٌ[٦]، و(عِلِّيُّونَ) اسْمٌ لأعلَى

= ما يسيل من جلود أهل النار، في لزوم «الياء» في الأحوال الثلاثة. «التصريح مع التوضيح» (١/ ٧٣ ـ ٧٥).

(١) في (ك): «لذلك»، وفي (ص): «ولذلك».

(٢) (م) وقدْ جُمِعَ لفظُ (أهلٍ) جمعَ مذكَّرٍ سالِمًا شُذُوذًا، وَذَلِكَ كقولِ الشَّنْفَرَى:

وَلِي دُونَكُمْ أَهْلُونَ سِيدٌ عَمَلَّسٌ   وأَرْقَطُ ذُهْلُولٌ وعَرْفَاءُ جَيْأَلُ (م)

(٣) جمعه بالواو والنون شذوذًا؛ لأنه استعمل استعمال (مستحق) في قولهم: هو أهل كذا وأهل له، فأجري مجراه في الجمع، وقال تعالى: ﴿شَغَلَتْنَآ أَمْوَٰلُنَا وَأَهْلُونَا﴾ [الفتح: ١١]، وقال: ﴿مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ﴾ [المائدة: ٨٩]، وقال النبي ﷺ: «إنّ لله أهلين من النّاس» [ابن ماجه (٢١٥)].

«التذييل والتكميل» (١/ ٣٢١)، و«شرح التسهيل» (١/ ٨١)، و«تمهيد القواعد» (١/ ٣٦١).

(٤) ليس في (ك)، (ص)، (ع).

(٥) حتى يعتبر فيه قبول إلحاق التاء له على الشرط الذي ذكر.

(٦) هو ليس بعلم، فقد فات شرط العلمية. و«العالم» في اشتقاقه خلاف، من العلم أم من العلامة؟

قال أبو حيان: «فإن قلنا: عن العلم؛ فيكون مختصًا إذ ذاك بمن يعقل، وإن كان من العلامة ـ فيقع على من يعقل وعلى ما لا يعقل، وحين جمع بالواو والنون ـ غلب من يعقل على ما لا يعقل».

وجعله الناظم في «شرح التسهيل» (١/ ٨١): اسم جمع مخصوص بمن يعقل، قال: «وليس جمعَ عالم؛ لأن العالم عام والعالمين خاص، وليس ذلك شأن الجموع، ولذا أبى سيبويه أن يجعل الأعراب جمع عَرَب؛ لأن العَرَب يعم الحاضرين والبادين، والأعراب خاص بالبادين».

وجعله **بعضهم** جمع (عالم) مرادًا به من يعقل؛ وفعل به ذلك ليقوم جمعه مقام ذكره موصوفًا بما يدل على عقله.

وردَّ ذلك **الناظم** بأنه لو جاز في عالم هذا الذي زعم، لجاز في غيره من أسماء =

الجنَّةِ[١]، وليسَ فيه الشروطُ المذكورةُ؛ لكونِهِ لِمَا لا يُعْقَلُ.

وأَرَضُونَ جمعُ أرضٍ. وأرضٌ[٢]: اسمُ جِنْسٍ جامدٌ [مؤنَّثٌ[٣]].

والسِّنُونَ جَمْعُ سَنَةٍ، والسَّنَةُ[٤]: اسمُ جِنْسٍ][٥] مُؤَنَّثٌ، فهذه كلُّها

= الأجناس الواقعة على ما يعقل وعلى ما لا يعقل، فكنا نقول في جمع (شيء)؛ إذا أريد به من يعقل: (شيئون)! وفي امتناع ذلك دليل على فساد ما أفضي إليه.

واعترضه **أبو حيان** في «التذييل» بقوله (١/ ٣٢١): «فأما قوله: «إنه مخصوص بمن يعقل» - فليس كما ذكر؛ بل (العالمون) قد يشمل من يعقل وما لا يعقل؛ عند من جعله مشتقًّا من العلامة لا من العلم، وأما ما ألزم - من جعله جمع عالم من أنه كان يجوز أن يقال: (شيئون وشخصون) - فلا يلزم لأنه - عنده - جمع عالم؛ على جهةِ الشذوذ لفوات شرط من شروطه، وهو العلميةُ، وإنما كان يلزمه ذلك: أن لو كان يدعي أنه جمع جمعًا قياسيًّا».

(١) فإنه اسم مفرد لما هو شيء فوق شيء، وكأنه ارتفاع لا غايةَ له. وقال الناظم في «شرح التسهيل» (١/ ٨١): «وأما (عليون) فاسم لأعلى الجنة؛ كأنه في الأصل: فعيِّل من العلو، فجمع جمع ما يعقل، وسمى به أعلى الجنة، جعلنا الله من أهله، وله نظائر من أسماء الأمكنة منها: (صَرِفُون، وصِفُّون، ونِصِّيبُون، والسَّيْلَحُون، وقِنَّسْرُون، ويَبْرُون، ودارون، وفلسطون)».

وقال أبو حيان في «التذييل» (١/ ٣٢٠): ووجه شذوذ هذه الأسماء أنها لا مفرد لها من لفظها.

(٢) (م) وقد جَمَعَ لفظَ (أرض) جَمْعَ مذكَّرٍ سالمًا ذَلِكَ الَّذِي يقولُ:

لقدْ ضَجَّتِ الأَرْضُونَ إِذْ قَامَ مِنْ بَنِي ... سَدُوسٍ خَطِيبٌ فوقَ أَعْوَادِ مِنْبَرِ (م).

(٣) لما لا يعقل، ففاته من الشروط: التذكير والعقل والعلمية.

وقضيتها عند بعض النحاة: أنها واقعةٌ على مؤنث، فكان قياسها: أن يقال فيها: (أرضة)، فلما منعت من ذلك: جمعت هذا الجمع، كما جمعوا (سِنَة) هذا الجمع عوضًا من لامها المحذوفةِ، فقد استوت (أرض وسِنَة) في الجمع تعويضًا، ولذلك فتحت راء (أرض) - كما غيرت سين (سنة).

وقيل: فتحت الراء؛ لأنها نابت عن (أرضات)، وكان ذلك خوفًا من الالتباس بجمع (أرضة). قال أبو حيان: «وهو من فضول الكلام». ينظر: «التذييل» (١/ ٣٢١)، و«أسرار العربية» (ص٦٧).

(٤) في (س)، (ص)، (ع): «وسنة».

(٥) ساقط من (ك)، لكن أثبتها في حاشيتها، ووضع: صح.

ذكرهاتان ([illegible]) من الشروط

مُلْحَقَةٌ بالجمعِ المذكَّرِ؛ لِمَا سَبَقَ مِن أنها غيرُ مُسْتَكْمِلَةٍ للشروطِ.

وأشار بقولِهِ: (وَبَابُهُ) إلى بابِ سَنَةٍ، وهو: مَا[١] حُذِفَتْ لامُه وعُوِّضَ عنها تاءُ[٢] التأنيثِ[٣] ولم يُكَسَّرْ[٤]، كمائةٍ ومِئِينَ، وثُبَةٍ وثُبِينَ، وهذا الاستعمالُ شائعٌ فِي هذا ونحوِه، فإنْ كُسِّرَ: كَشَفَةٍ وشِفَاهٍ[٥] ـ لم يُسْتَعْمَلْ كذلك إلَّا شُذُوذًا، كظُبَةٍ؛ فإنَّهم كَسَرُوه على ظُبَاةٍ[٦]، وجَمَعُوه أيضًا بالواوِ رفعًا، وبالياءِ [نصبًا وجرًّا][٧]، فقالوا: ظُبُونَ[٨] وظُبِينَ[٩].

(١) في (م): «كلُّ اسم ثُلاثيٍّ».

(٢) في (م): «هاء». وأصلحها بعض المصححين في (ع)؛ لتكون هاءً، وأثر الإصلاح ظاهرٌ.

(٣) خرج بذلك: أخت وبنت؛ لأنها تاء التأنيث لا هاء التأنيث، فبنت وأخت قد حذف لامهما، ولا يجمعان هذا الجمع.

(٤) كتب فوقها في (ك): «فخرج».

(٥) حذفت لامهما، وعوض منها (الهاء)، لكنهما كسرًا، فقيل: (شِياه وشِفاه). وأصلهما: (شفهة ونزهةً)، ولأجل تكسيرهما لم يجمعا جمعَ سلامةً؛ لا بالألف والتاء ولا بالواو والنون، وذلك بخلاف ما لم يكسر من ذلك، فإنه جاء فيه الجمعان نحو ثبةً، تقول ثبات وثبون.

(٦) وتكتب ـ أيضًا: (ظبات). والذي في (س)، (ص)، (ك): «ظُباءٍ». أقول: وهو جمع عزيز ـ كما قال ابن سيده في «المحكم» (١٠/ ٤٠).
وقال في حاشية (س): والظبة: حدُّ السيف. وينظر: «اللسان» (١/ ٥٦٨).

(٧) في (ص): «جرًّا ونصبًا».

(٨) وضع كسرة تحت الظاء المشالة في (س)، (ع).

(٩) جمعت على (ظُبين)، وقد كسروها على (ظُبَا)، و(لامها): المحذوفةُ واو، قالوا: ظبونه ـ إذا أصبته بالظبة، ومن جمعه بالواو: والنون قول الشاعر:

يرى الراؤون في الشفرات منها وقودًا في جباحب والظبينا

وأجاز الليث بن المظفر ـ جمع ظبةَ السيف على ظُبوات؛ وكأنه قاس ذلك على (عضة وسنة)؛ حيث قالوا: (عضوات وسنوات)، والمسموع في جمعها بالألف والتاء ظُبَات، كما قال:

تسيل على حد الظُبات نفوسنا وليست على غير الظبات تسيل

ومثال (ظبة) ـ في كونه كسر وجمع الواو والنون وبالألف والتاء برةً، قالوا: (برا =

Black plate (127,1)

وأشارَ بقولِهِ: (وَمِثْلَ حِينٍ قدْ يَرِدُ [١٤/ظ] ذا البابُ) إلى أنَّ سِنِينَ[(١)] ونحوَه ـ قد تَلْزَمُه الياءُ ويُجْعَلُ الإعرابُ على النونِ، فتقولُ:

= وبرات وبرون)، قال الشاعر:

كأن البرين والدماليج علقت   على عشر أو خروع لم يخضد

«التذييل والتكميل» (١/ ٣٢٥ ـ ٣٢٦)، و«تمهيد القواعد» (١/ ٣٦٦).

(١) (م) اعْلَمْ أنَّ إعرابَ (سِنِينَ) وبابِه ـ إعرابَ الجَمْعِ بالواوِ رفعًا، وبالياءِ نصبًا وجرًّا؛ هِيَ لغةُ الحجازِ وعَلْيَاءِ قَيْسٍ. وأمَّا **بعضُ بني تَميم وبَني عامرٍ**: فيَجْعَلُ الإعرابَ بحَرَكَاتٍ عَلَى النونِ، ويَلْتَزِمُ الياءَ فِي جميعِ الأحوالِ، وهذا هو الَّذِي أشارَ إِلَيْهِ المصنِّفُ بقولِهِ: (وَمِثْلَ حِينٍ)، وقد تَكَلَّمَ النبيُّ ﷺ بهذه اللغةِ، وَذَلِكَ فِي قَوْلِهِ يدعُو عَلَى المشركينَ من أهلِ مكَّةَ: «**اللَّهُمَّ اجْعَلْهَا عَلَيْهِمْ سِنِينًا كَسِنِينِ يُوسُفَ**» [الشافعي في «مسنده» (٢٦٨)].

وقد رُوِيَ هَذَا الحديثُ بروايةٍ أخرَى ـ عَلَى لغةِ عامَّةِ العربِ: «**اللَّهُمَّ اجْعَلْهَا عَلَيْهِمْ سِنِينَ كَسِنِي يُوسُفَ**» [البخاري (٨٠٤)]. فإمَّا أنْ يَكُونَ عليه الصلاةُ والسلامُ: قد تَكَلَّمَ باللغتيْنِ جميعًا مرَّةً بهذه ومرةً بتلكَ؛ لأنَّ الدعاءَ مقامُ تَكرارٍ للمدعوِّ به، وهذا هو الظاهرُ. وإمَّا أنْ يَكُونَ قد تَكَلَّمَ بإحدَى اللغتيْنِ، ورَوَاهُ الرُّواةُ بهما جميعًا، كلٌّ مِنهم رَوَاهُ بلغةِ قبيلتِه؛ لأنَّ الروايةَ بالمعنى جائزةٌ عند المُحَدِّثِينَ، وَعَلَى هذه اللغةِ جاءَ الشاهدُ الَّذِي رَوَاهُ الشارحُ، كَمَا جاءَ قولُ جَرِيرٍ:

أَرَى مَرَّ السِّنِينِ أَخَذْنَ مِنِّي   كما أَخَذَ السِّرَارُ مِنَ الهِلالِ

وقولُ الشاعرِ:

أَلَمْ نَسْقِ الحَجِيجَ سَلِي مَعَدًّا   سِنِينًا مَا تُعَدُّ لَنَا حِسَابَا

ومِن العربِ مَن يُلْزِمُ هَذَا البابَ ـ الواوَ، ويفتَحُ النونَ فِي كلِّ أحوالِه، فيَكُونُ إعرابُه بحَرَكَاتٍ مقدَّرَةٍ عَلَى الواوِ مَنَعَ مِن ظُهُورِها الثِّقَلُ، **ومِنهم مَن يُلْزِمُه الواوَ** ويَجْعَلُ الإعرابَ بحركاتٍ ظاهرةٍ عَلَى النونِ؛ كإعرابِ (زيتونٍ) ونحوِه، **ومنهم مَن يُجْرِي الإعرابَ** الَّذِي ذَكَرْنَاه أوَّلًا فِي جميعِ أنواعِ جَمْعِ المذكرِ وَمَا أُلْحِقَ به، إجراءً له مُجْرَى المفردِ، ويَتَخَرَّجُ عَلَى هذه اللغةِ ـ قَولُ ذِي الإِصْبَعِ العَدْوَانِيِّ:

إِنِّي أَبِيٌّ أَبِيٌّ ذُو مُحَافَظَةٍ   وابْنُ أَبِيٍّ أَبِيٍّ مِن أَبِيِّينِ

ويَجُوزُ فِي هَذَا البيتِ أنْ تُخْرِجَه عَلَى مَا خَرَجَ عليه بَيْتُ سُحَيْمٍ الآتي قريبًا، فتَلَخَّصَ لكَ من هَذَا: أنَّ مَا ذَكَرْنَاهُ فِي (سِنِينَ) وبابِه ـ أربعُ لغاتٍ، وأنَّ مَا ذكرناه فِي الجَمْعِ عامَّةً ـ لغتانِ (م).

هذه سِنِينٌ، ورأَيْتُ سِنِينًا، ومَرَرْتُ بِسِنِينٍ، وإنْ شِئْتَ حَذَفْتَ التنوينَ، وهو أقلُّ من إثباتِه، واخْتُلِفَ فِي اطِّرَادِ هذا، والصحيحُ: أنه لا يَطَّرِدُ، وأنه مقصورٌ على السماعِ، ومنه قولُه ﷺ: «**اللَّهُمَّ**[1] **اجْعَلْهَا عَلَيْهِمْ سِنِينًا كَسِنِينِ يُوسُفَ**» ـ فِي إحدَى الروايتيْنِ. ومثلُه قولُ الشاعرِ[2]:

٧ ـ **دَعَانِيَ مِنْ نَجْدٍ فَإِنَّ سِنِينَهُ ... لَعِبْنَ بِنَا شِيبًا وَشَيَّبْنَنَا مُرْدَا**[3]

[الشاهدُ فيه: إجراءُ السِّنِينَ مَجْرَى الحِينِ فِي الإعرابِ بالحركاتِ، وإلزامِ النونِ معَ الإضافةِ][4][5].

---

(١) ليس في (ك).

(٢) وهو: الصِّمَّةُ بنُ عبدِ اللهِ الْقُشَيْرِيُّ فِي «ديوانِه» (ص٦٠).

الرواية: (**سنينه**) بإثبات النون، وقد جمع بين النونَين والإضافةِ، ولم تسقط للإضافة، وعلامة نصبه الفتحة لا الياء، والقياسُ فيه (**سنيّه**)، بحذف النون للإضافة، لكنّه جعل النونَ حرفَ الإعراب، وألزمه الياء، ليكون كـ(غِسْلين)، وهذه لغة بني عامر، فإنهم يعربون المعتل اللام بالحركات الثلاث على النون مع لزوم الياء؛ لأنها أخف عليهم؛ ولأن النون قامت مقام الذاهب من الكلمة، ولو كان الذاهب موجودًا ـ لكان الإعراب فيه كسائر المفردات، فكذلك يكون ما قام مقامه.

«شرح المفصل» (٥/ ٢٢)، و«التصريح» (١/ ٧٧).

(٣) (م) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: (**فَإِنَّ سِنِينَهُ**) حَيْثُ نَصَبَه بِالفَتْحَةِ الظَّاهِرَةِ، بدليلِ بقاءِ النونِ معَ الإضافةِ إِلَى الضَّمِيرِ، فجعَلَ هذه النونَ الزائدةَ عَلَى بِنْيَةِ الكَلِمَةِ ـ كالنونِ التي من أصلِ الكَلِمَةِ فِي نحوِ: مِسْكِينٍ وغِسْلِينٍ، ألا تَرَى أَنَّكَ تقولُ: هَذَا مِسكينٌ، ولقد رأيتُ رجلًا مسكينًا، ووَقَعَتْ عَيْنِي عَلَى رجلٍ مِسْكِينٍ، وتقولُ: هَذَا الرجلُ مِسْكِينُكُم، فتكونُ حركاتُ الإعرابِ عَلَى النونِ؛ سواءٌ أُضِيفَتِ الكَلِمَةُ أم لم تُضَفْ؛ لأنَّ مثلَها مثلُ: (الميم) فِي غُلام، و(الباءِ) فِي كتابٍ، ولو أنَّ الشاعرَ اعْتَبَرَ هذه النونَ زائدةً معَ الياءِ لَلدَّلالةِ عَلَى أنَّ الكَلِمَةَ جَمْعُ مذكَّرٍ سالمٌ ـ لوَجَبَ عليه هنا أنْ يَنْصِبَه بالياءِ ويَحْذِفَ النونَ، فيقولَ: (**فإنَّ سِنِيهِ**) ومثلُ هَذَا البيتِ قولُ رسولِ اللهِ ﷺ: «**اللَّهُمَّ اجْعَلْهَا عَلَيْهِمْ سِنِينًا كَسِنِينِ يُوسُفَ**»، والأبياتُ التي أَنْشَدْنَاهَا (م).

(٤) ما بين المعكوفين ليس في (س)، (ك)، (ع).

(٥) لأنَّ (نون التثنية)، و(نون الجمع) تسقطان في الإضافة، نحو قولك: (جاءني =

نونا التثنية والجمع تسقطان في الإضافة

z:/MkT2018/Jawzi/shrh-ebn_akil.3d/70x100/Thursday 3rd May 2018/Sanabel Press سحب ثاني/ شرح ابن عقيل

[٣٩] [ص] ونـونَ مَجْمُـوعٍ وَمَـا بِـهِ الْتَحَقْ ... فافْتَحْ، وقَلَّ مَنْ بِكَسْرِهِ نَطَقْ(١)

[٤٠] ونـونُ مـا ثُنِّيَ والمُلْحَقِ بِهْ ... بعكسِ ذاكَ اسْتَعْمَلُوهُ، فَانْتَبِهْ(٢)

= مسلمُو زيدٍ)، و(رأيت مسلمِي زيد)، و(مررت بمسلمِي زيد)، كما تقول: (جاءني غلاما زيد) و(رأيت غلامَيْ زيد)، و(مررت بغلامَيْ زيد). وإنّما حُذفت هذه النون في الإضافة؛ لأنها عوضٌ من الحركة والتنوين اللذَيْن كانا في الواحد، والتنوينُ يُحذف مع الإضافة، فحُذفت النون ها هنا كحَذْفه.

فإن قيل: فإذا كانت النون عوضًا من الحركة والتنوين جميعًا، فما بالُها تُحذف مع الإضافة مع ثبوتِ أحد بدلَيْها، وهو الحركةُ؟

قيل: لمّا ثبتتْ مع الألف واللام مع حذف أحد بدلَيْها، وهو التنوين؛ حُذفت مع الإضافة مع ثبوت أحد بدلَيْها، وهو الحركة، ليعتدلا.

فإن قيل: فهلّا عُكس الأمر فيهما؟

فالجواب: أنّ الإضافة تقتضي الاتّصالَ؛ لأنّ المضاف إليه داخلٌ في المضاف من تمامه، و(النونُ) تفصل الاسمَ ممّا بعده، فكان إثباتُ (النون) مع الإضافة؛ نقضًا للغرض بالإضافة. و(الألفُ واللام) يفصلان الاسمَ ممّا بعده؛ لأنهما يمنعان الإضافةَ على حدِّ منع النون؛ فكأنّ في ثبوت (النون) مع (الألف واللام) تقريرًا للمعنى، وتأكيدًا له من غيرِ تدافُع.

ووجه ثانٍ: أنّ (الألف) قد تلحق الواحدَ المنصوبَ مع (الألف واللام) ـ في القوافي ورُؤُوس الآي، كقوله تعالى: ﴿فَأَضَلُّونَا ٱلسَّبِيلَا ۝٦٧﴾ [الأحزاب: ٦٧]، ﴿وَتَظُنُّونَ بِٱللَّهِ ٱلظُّنُونَا ۝١٠﴾ [الأحزاب: ١٠]، ونحو قول الشاعر:

أَقِلِّي اللَّوْمَ عاذِلَ والعِتابا

فلو أسقط (النون) مع (الألف واللام) في التثنية، لالتبست بالواحد. «شرح المفصل» (١٤/٥).

(١) (م): (نَطَقْ) فعلٌ ماضٍ، وفَاعِلُه ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ فيه جَوَازًا تَقْدِيرُهُ هو يعُودُ إِلَى مَن، والجُمْلَةُ لَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الإعْرَابِ صِلَةُ الموصولِ، وتقديرُ البيتِ: افْتَحْ نونَ الاسمِ المجموعِ والذي الْتَحَقَ به، وقَلَّ مِن العربِ مَن نَطَقَ بهذه النونِ مكسورةً؛ أي: في حالتَي النصبِ والجرِّ، **أمّا في حالةِ الرفعِ: فلم يُسْمَعْ كسرُ هذه النونِ من أحدٍ منهم (م).**

(٢) (م) يُرِيدُ أنَّ لغةَ جمهورِ العربِ ـ جارِيَةٌ عَلَى أنْ يَنْطِقُوا بـ(نونِ المثنَّى) مكسورةً، وقليلٌ مِنهم مَن يَنطِقُ بها مفتوحةً (م).

وقد جمع الناظم بين البيتين (٣٩، ٤٠) في الكافية بقوله:

والنونُ في جمعٍ له فتحٌ، ... وفي تثنيةٍ كسرٌ، وعكس قد يفي

[ش] حقُّ نونِ الجمعِ وما أُلْحِقَ به الفتحُ، وقد تُكْسَرُ[١] شُذُوذًا، ومنه قولُه[٢][٣]:

٨ - عَرَفْنَا جَعْفَرًا وَبَنِي أَبِيهِ[٤] وأَنْكَرْنَا زَعَانِفَ آخَرِينِ[٥]

[وقولُه[٦]:

---

(١) في (ك): «يكسر». (٢) في (ك): «قول الشاعر».

(٣) هو: جَرِيرُ بنُ عَطِيَّةَ؛ وهُو فِي «الديوان» (١/ ٤٢٩).

(٤) في «الديوان»: «عبيد».

(٥) (م) الشاهدُ فيه: كسرُ نونِ الجَمْعِ فِي قَوْلِهِ: (آخَرِينِ)؛ بدليلِ أن القصيدةَ مكسورةُ حرفِ القافيةِ (م).

(٦) هو: سُحَيْمُ بنُ وَثِيلٍ الرِّيَاحِيُّ ـ كما في «الأصمعيات» (ص١٩)، و«حماسة البحتري» (ص١٣)، و«سر صناعة الإعراب» (٢/ ٦٢٧)، و«إصلاح المنطق» (ص١٥٦)، و«تذكرة النحاة» (ص٤٨٠)، و«خزانة الأدب» (٨/ ٦١، ٦٢، ٦٥، ٦٧، ٦٨).

وعلق ابن جني في «سر الصناعة» (٢/ ٦٢٧) على البيت؛ بقوله: (فليست النون في «الأربعين») حرف إعراب، ولا الكسرة فيها ـ علامة جر الاسم، وإنما هي حركة التقاء الساكنين، وهما (الياء والنون)، وكسرت على أصل حركة الساكنين إذا التقيا، فلم تفتح ـ كما تفتح نون الجمع؛ لأن الشاعر اضطر إلى ذلك، لئلا تختلف حركة حرف الرويّ في سائر الأبيات، ألا ترى أن فيها:

أخو خمسينَ مجتمِعٌ أشُدّي ونجَّذَني مداورة الشُّؤونِ

ويدلك على أن الكسرة في نون «الأربعينِ» ليست جرًّا، وأنها كسر التقاء الساكنين: قول ذي الإصبع:

إنِّي أبيٌّ أبيٌّ ذو محافظةٍ وابنُ أبيٍّ أبيٍّ مِنْ أبيِّينِ

فـ(أبيُّون) جمعُ (أبيٍّ) مثل: (ظريفين) من (ظريفٍ)، فكما لا يشك في أن كسرة نون (أبيينِ) إنما هي لالتقاء الساكنين لأنه جمع تصحيح، مثل: (الزيدينَ) و(العمرينَ)؛ كذلك ينبغي أن تكون كسرة نون «الأربعين».

وكذلك قول الآخر:

إلا الخلائفَ من بعد النَّبِيِّينِ

وهذه أيضًا جمع (نبيّ) على الصحة لا محالة، فكُسِرتْ نون الجمع في هذه الأشياء ضرورةً، وأجريت في ذلك مجرى نون التثنية، فلم يوقعوا بينهما فصلًا لما ذكرت لك.

=

Black plate (131,1)

٩ ـ أَكُلَّ الدَّهْرِ حِلٌّ وارْتِحَالُ أَمَا يُبْقِي عَلَيَّ ولا يَقِينِي][1]
ومـاذا تَبْتَغِي الشُّعَرَاءُ مِنِّي وقدْ جَاوَزْتُ حَدَّ الأَرْبَعِينِ[2]

وليسَ كَسْرُها لغةً، خِلافًا لمَن زعَمَ ذلك[3].

وحقُّ نونِ المُثَنَّى والمُلْحَقِ به الكسرُ[4]، ....

= فاعرف هذا من حال (واو الجمع)، فقد تَقَصَّيْتُهُ، وقسمت وجوهه، واغترقتُ طرق الكلام فيه».

وبنحوه في «شرح المفصل» لابن يعيش (٥/ ٢٣ ـ ٢٤).

(١) ليس في (س)، (ك)، (ع).

(٢) (م) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: (**الأربعينِ**) حَيْثُ وَرَدَتِ الروايةُ فيه بكسرِ النونِ، كَمَا رأيتَ فِي أبياتِ القصيدةِ، فمِن العلماءِ مَن خرَّجه عَلَى أنَّهُ **مُعْرَبٌ بالحركاتِ الظَّاهِرَةِ** عَلَى النونِ؛ عَلَى أنَّهُ عُومِلَ معاملةَ المفردِ مِن نحوِ: (حينٍ ومِسكينٍ وغِسْلِينٍ ويَقْطِينٍ)، ومنهم مَن خرَّجه ـ عَلَى أنَّهُ **جَمْعُ مذكَّرٍ سالمٌ** معربٌ بالياءِ نيابةً عن الكسرةِ، ولكنَّه كَسَرَ النونَ، وعليه الشارحُ هنا.

ونظيرُه: بَيْتُ ذِي الإِصْبَعِ العَدْوَانِيِّ الَّذِي رَوَيْنَاهُ لكَ (ص٤٠) وقولُ الفَرَزْدَقِ:

مـا سَدَّ حَيٌّ ولا مَيْتٌ مَسَدَّهُمَا إلَّا الخلائِفُ مِن بعدِ النَّبِيِّينِ(م)

(٣) كالناظم في «شرح التسهيل» (١/ ٨٦) قال: «فتكون الكسرة كسرة إعراب، ويمكن أن تكون كسرة ضرورة... ويجوز أن تكون كسرة نون الجمع وما حمل عليه لغة».

وفي «شرح الكافية» (١/ ٢٠٠) قال: «وكسرها لغة».

(٤) **فإن قيل**: فَلِمَ كسروا نون التثنية، وفتحوا نون الجمع؟

قيل: للفرق بينهما.

فإن قيل: فما الحاجة إلى الفرق بينهما مع تباين صيغتيهما؟

قيل: لأنهم لو لم يكسروا نون التثنية، ويفتحوا نون الجمع؛ لالتبس جمع المقصور في حالة الجر والنصب، بتثنية الصحيح. ألا ترى أنك تقول في جمع مصطفى: رأيت مصطفَيْنَ، ومررت بمصطفَيْنَ؛ قال الله تعالى: ﴿وَإِنَّهُمْ عِندَنَا لَمِنَ ٱلْمُصْطَفَيْنَ ٱلْأَخْيَارِ ﴿٤٧﴾﴾ فلفظ مصطفَيْنَ؛ كلفظ: زيدَينِ، فلو لم يكسروا نون التثنية، ويفتحوا نون الجمع؛ لالتبس هذا الجمع بهذه التثنية.

فإن قيل: فهلَّا عكسوا، ففتحوا نون التثنية، وكسروا نون الجمع، وكان الفرق حاصلًا؟ =

علة كسر نون التثنية وفتح نون الجمع

z:/MkT2018/Jawzi/shrh-ebn_akil.3d/70x100/Thursday 3rd May 2018/Sanabel Press سحب ثاني/ شرح ابن عقيل

Black plate (132,1)

وفَتْحُها لغةٌ[١]، ومِنه قولُه[٢]:

١٠ ـ على أَحْوَذِيَّيْنَ[٣] اسْتَقَلَّتْ عَشِيَّةً فَمَا هِيَ إِلَّا[٤] لَمْحَةٌ[٥] وتَغِيبُ[٦]

وظاهِرُ كلامِ المصنِّفِ ـ رَحِمَه اللهُ تعالى ـ: أن فتحَ النونِ فِي التثنيةِ ككسرِ نونِ الجمعِ فِي القِلَّةِ، وليسَ كذلك؛ بل كسرُها فِي الجمعِ شاذٌّ، وفَتْحُها فِي التثنيةِ لغةٌ، كما قَدَّمْناهُ.

وهل [١٥/و] يَخْتَصُّ[٧] الفتحُ بالياءِ، أو يكونُ فيها وفي الألفِ؟ قولانِ، وظاهرُ كلامِ المصنِّفِ الثاني[٨].

= **قيل**: لثلاثة أوجه:

الوجه الأول: أن نون التثنية تقع بعد ألف، أو ياء مفتوح ما قبلها، فلم يتسثقلوا الكسرة فيها. وأما نون الجمع، فإنها تقع بعد واو مضموم ما قبلها، أو ياء مكسور ما قبلها، فاختاروا لها الفتحة؛ ليعادلوا خفة الفتحة ثقل الواو والضمة، والياء والكسرة. ولو عكسوا ذلك؛ لأدى ذلك إلى الاستثقال، إما لتوالي الأجناس، وإما للخروج من الضم إلى الكسر.

والوجه الثاني: أن التثنية قبل الجمع، والأصل في التقاء الساكنين الكسر، فحركت نون التثنية بما وجب لها في الأصل، وفتحت نون الجمع؛ لأن الفتح أخف من الضم.

والوجه الثالث: أن الجمع أثقل من التثنية، والكسر أثقل من الفتح، فأعطوا الأخف الأثقل، والأثقل الأخف؛ ليعادلوا بينهما. «أسرار العربية» (٦٥ ـ ٦٦).

(١) وينظر: «معاني القرآن» للفراء (٢/٤٢٣)، و«التذييل والتكميل» (١/٢٣٨)، و«تخليص الشواهد» (٧٨).

(٢) هو: حُمَيْد بنُ ثَوْرٍ الهِلالِيُّ، في «ديوانه» (ص٥٥)، ط. دار الكتب المصرية.

(٣) في (ك): «أحوذين». (٤) ليس في (ك).

(٥) وضع على اللام فتحةً في (ع).

(٦) (م) الشاهدُ فيه: فتحُ نونِ المُثَنَّى من قوله: (أَحْوَذِيَّيْنَ) وَهِيَ لغةٌ، ولَيْسَتْ بضرورةٍ؛ لأَنَّ كسرَها يأتي معَه الوزنُ، ولا يَفُوتُ بِهِ غَرَضٌ (م).

(٧) في (ك): «فتح يختص»، ثم وضع فوق الكلمة الأولى علامةً لإلغائها.

(٨) (م) اعْلَمْ أنهم اتَّفَقُوا عَلَى زيادةِ (نونٍ) بعدَ ألفِ المثنَّى ويائِه، وبعدَ واوِ الجَمْعِ ويائِه. واخْتَلَفَ النُّحاةُ فِي تعليلِ هذه الزيادةِ عَلَى سَبْعَةِ أوجهٍ: =

z:/MkT2018/Jawzi/shrh-ebn_akil.3d/70x100/Thursday 3rd May 2018/Sanabel Press سحب ثاني/ شرح ابن عقيل

= الأَوَّلُ: وعليه ابنُ مالكٍ: أنها زِيدَتْ دَفْعًا لتوهُّمِ الإضافةِ فِي (رأيتُ بنينَ كُرَمَاءَ)؛ إذ لو قلتُ: (رأيتُ بَنِي كُرَمَاءَ) لم يَدْرِ السامعُ الكرامَ هم البنونَ أم الآباءُ؟ فلما جاءَتِ النونُ عَلِمْنَا ـ أنكَ إنْ قلتَ: (بني كُرَمَاءَ)؛ فقد أَرَدْتَ وصفَ الآباءِ بالكرمِ، وأنَّ (بني) مُضَافٌ و(كرماءَ) مُضَافٌ إِلَيْهِ، وَإِنْ قلتَ: (بنينَ كرماءَ)؛ فقد أَرَدْتَ وصفَ الأبناءِ أنفسِهم بالكَرَمِ، وأنَّ (كرماءَ) نعتٌ لـ(بنينَ)؛ وبُعدًا عن تَوَهُّمِ الإفرادِ فِي (هذيْنِ)، ونحوِ: (الخَوْزَلَانِ) و(المُهْتَدِينَ)؛ إذ لولا النونُ لالْتَبَسَتِ الصفةُ بالمضافِ إِلَيْهِ عَلَى مَا عَلِمْتَ أَوَّلًا، ولالْتَبَسَ المفردُ بالمثنَّى أو بالجمعِ.

الثاني: أنها زِيدَتْ عِوَضًا عن الحركةِ فِي الاسمِ المفردِ، وعليه الزَّجَّاجُ.

والثالثُ: أنَّ زيادَتَها عِوَضٌ عن التنوينِ فِي الاسمِ المفردِ، وعليه: ابنُ كَيْسَانَ، وَهوَ الَّذِي يَجْرِي عَلَى أَلْسِنَةِ المُعْرِبِينَ.

والرابعُ: أنها عِوَضٌ عن الحركةِ والتنوينِ معًا، وعليه ابنُ وَلَّادٍ والجَزُولِيُّ.

والخامسُ: أنها عِوَضٌ عن الحركةِ والتنوينِ فيما كَانَ التنوينُ والحركةُ فِي مفردِه؛ كـ(مُحَمَّدٍ وعليٍّ)، وعن الحركةِ فقطْ فيما لا تَنْوِينَ فِي مفردِه: كـ(زَيْنَبَ وفاطمةَ)، وعن التنوينِ فقطْ فيما لا حَرَكَةَ فِي مفردِه كـ(القاضي والفتَى)، وليسَتْ عِوَضًا عن شيءٍ مِنْهُمَا فيما لا حركةَ ولا تنوينَ فِي مفردِه؛ كـ(الحُبْلَى)، وعليه ابنُ جِنِّيٍّ.

والسادسُ: أنها زِيدَتْ؛ فرقًا بينَ نصبِ المفردِ ورفعِ المثنَّى؛ إذ لو حَذَفْتَ النونَ مِن قولِكَ: (عَلِيَّانِ) ـ لأَشْكَلَ عليكَ أمرُه، فلم تَدْرِ أهو مفردٌ مَنْصُوبٌ أم مثنًى مرفوعٌ، وَعَلَى هَذَا الفَرَّاءُ.

والسابعُ: أنها نَفْسُ التنوينِ حُرِّكَ للتخلُّصِ مِن الْتِقاءِ الساكنَيْنِ.

ثم المشهورُ الكثيرُ: أنَّ هذه النونَ مكسورةٌ فِي المثنَّى، مفتوحةٌ فِي الجمعِ، فأمَّا مجرَّدُ حركتِها فيهما: فلأجلِ التخلُّصِ من التقاءِ الساكنَيْنِ. وأما المخالفةُ بينَهما: فلِتَمَيُّزِ كلٍّ واحدٍ مِن الآخرِ، وأمَّا فتحُها فِي الجَمْعِ: فلأنَّ الجمعَ ثقيلٌ؛ لدلالتِه عَلَى العددِ الكثيرِ، والمثنَّى خفيفٌ، فقُصِدَتِ المعادلةُ بينَهما؛ لئلا يَجْتَمِعَ ثقيلانِ فِي كَلِمَةٍ، ووَرَدَ العكسُ فِي الموضعيْنِ؛ وَهوَ فتحُها معَ المثنَّى وكسرُها معَ الجَمْعِ ـ ضرورةً لا لغةً، ثُمَّ قِيلَ: ذلك خاصٌّ بحالةِ الياءِ فيهما. وقيلَ: لا؛ بل معَ الألفِ والواوِ أَيْضًا.

وذَكَرَ الشَّيْبَانِيُّ وابنُ جِنِّيٍّ: أنَّ مِن العربِ مَن يَضُمُّ النونَ فِي المثنَّى، وَعَلَى هَذَا يُنْشِدُون قولَ الشاعرِ:

يَـا أَبَـتَـا أَرَّقَـنِـي الـقِـذَّانُ فـالـنـومُ لا تَـطْـعَـمُـهُ الـعَـيْـنَـانُ =

ومِن الفتحِ معَ الألفِ [قولُ الشاعرِ][(١)(٢)]:

١١ - أَعْرِفُ مِنْهَا الْجِيدَ وَالْعَيْنَانَا ومَنْخِرَيْنِ أَشْبَهَا ظَبْيَانَا[(٣)]

وقد قِيلَ: إنه مصنوعٌ[(٤)(٥)]؛ فلا يُحْتَجُّ به.

= وهذا إنما يَجِيءُ معَ الألفِ، لا معَ الياءِ، وَالقِذَّانُ: البراغيثُ، واحدُها: قُذَذٌ، بوزنِ صُرَدٍ. وسُمِعَ تشديدُ نونِ المثنَّى فِي تثنيةِ اسمِ الإشارةِ والموصولِ فقطْ، وقد قُرِئَ بالتشديدِ فِي قَوْلِهِ تعالى: (فَذَانِّكَ بُرْهَانَانِ)، وقولِه: (وَاللَّذَانِّ يَأْتِيَانِهَا)، وقولِه: (إِحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِّ)، وقولِهِ سُبْحَانَهُ: (رَبَّنَا أَرِنَا اللَّذَيْنِّ) (م).

(١) في (س)، (ك)، (ع): «قوله».

(٢) اختلف في قائله، وقال أبو زيد الأنصاري في «النوادر» (ص١٦٨): أنشدني المفضل لرجل من بني ضبة، هلك منذ أكثر من مائة سنة: ... وفيه: (**أعرف منها الأنف والعينانا**).

وقال ابن عصفور ـ فى «المقرب» (٢/ ٤٧): «فأما قوله: **أعرف منها الجيد والعينانا**... فمصنوع».

وقال في «شرح جمل الزجاجي» (١/ ١٥٠): «وهذا البيت لا حجة فيه؛ لأنه لا يعرف قائله».

وفي البيت تلفيقٌ من لغتين؛ لأنه رُوي في قوله: (**منخرين**) بالياء؛ على لغة من ينصبه ويجره بالياء، جرى في قوله: (**والعينانا**) على لغة من يلزم المثنى الألف، وقال الدماميني: في قوله: (**ومنخرين**) بالياء دلالة على أن أصحاب تلك اللغة لا يوجبون الألف؛ بل تارةً يستعملون المثنى بالألف مطلقًا، وتارةً يستعملونه كالجماعة. اهـ، فيكون الشاعر بذلك ـ قد جمع لغتين من لغات العرب في بيت واحد، وقال ابن جني في «سر الصناعة» (٢/ ٦٧٥): «ثم إنه جاء بالمنخرين على اللغة الفاشية».

(٣) (م) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: (**وَالْعَيْنَانَا**) حَيْثُ فتحَ نونَ المثنَّى، وقالَ جماعةٌ منهم الهَرَوِيُّ: الشاهدُ فيه فِي موضعيْنِ: أحدِهما مَا ذَكَرْنَا، وثانيهما قَوْلُهُ: (**ظَبْيَانَا**)، ويَتَأَتَّى ذلك عَلَى أَنَّهُ تَثْنِيَةُ ظَبْيٍ. وَهوَ فاسدٌ من جهةِ المعنى، والصوابُ أَنَّهُ مفردٌ، وَهوَ اسمُ رجلٍ كَمَا قَدَّمْنَا لكَ عن أبي زيدٍ، وعليه لا شاهدَ فيه، وزعَمَ بعضُهم أن نونَ (**مَنْخِرَيْنِ**) مفتوحةٌ، وأن فيها شاهدًا أَيْضًا، فهو نظيرُ قولِ حُمَيْدِ بنِ ثَوْرٍ: (عَلَى أَحْوَذِيَّيْنَ) الَّذِي تَقَدَّمَ (ش رقم ١٠) (م).

(٤) في (ك): «موضوع»، وذكر في حاشية (ع): أنها كذلك في نسخةٍ.

(٥) (م) حكَى ذلك ابنُ هِشامٍ رَحِمَهُ اللهُ، وشُبْهَةُ هَذَا القِيلِ: أَنَّ الراجزَ قد جاءَ بالمثنى =

إعراب ما جمع بألف وتاء مزيدتين

[ص][٤١] وما بِتَا وأَلِفٍ قَدْ جُمِعَا يُكْسَرُ فِي الجَرِّ وفي النصبِ مَعَا(١)

[ش] لَمَّا فَرَغَ مِن الكلامِ على الذي تَنُوبُ فيه الحروفُ عن الحركاتِ ـ شَرَعَ فِي ذِكْرِ ما نَابَتْ فيه حركةٌ عن حركةٍ، وهو قِسمانِ: **أحدُهما**: جَمْعُ المؤنَّثِ السالِمُ(٢)، نحوُ: مُسْلِماتٍ.

وقَيَّدْنَا(٣) بـ(السالِمِ) احترازًا عن جمعِ التكسيرِ، وهو ما لم يَسْلَمْ

= بالألفِ فِي حالةِ النصبِ، وَذَلِكَ فِي قَوْلِهِ: **(وَالْعَيْنَانَا)** وفي قَوْلِهِ: **(ظَبْيَانَا)** عندَ الهَرَوِيِّ وجماعةٍ، ثمَّ جاءَ بِهِ بالياءِ فِي قَوْلِهِ: **(مَنْخِرَيْنِ)**، فجَمَعَ بينَ لغتَيْنِ مِن لغاتِ العربِ فِي بيتٍ واحدٍ، وَذَلِكَ قَلَّمَا يَتَّفِقُ لعَرَبِيٍّ، ويَرُدُّ هَذَا الكلامَ شيئانِ:
أَوَّلُهما: أنَّ أبا زيدٍ رحمه الله قد رَوَى هذه الأبياتِ، ونَسَبَها لرجلٍ مِن ضَبَّةَ، وأبو زيدٍ: ثِقَةٌ ثَبْتٌ، حتَّى إنَّ سِيبَوَيْهِ رحمه الله كَانَ يُعَبِّرُ عنه فِي كتابِه بقولِهِ: (حَدَّثَنِي الثِّقَةُ)، أو (أَخْبَرَنِي الثِّقَةُ) ونحوِ ذلك.
وثانيهما: أنَّ الروايةَ عندَ أبي زيدٍ فِي «نوادِرِه»:

وَمَنْخِرَانِ أَشْبَهَا ظَبْيَانَا

بالألفِ فِي **(مَنْخِرَيْنِ)** أَيْضًا، فلا يَتِمُّ مَا ذَكَرُوه من الشُّبْهَةِ؛ لادِّعاءِ أنَّ الشاهدَ مصنوعٌ. فافْهَمْ ذلك وتَدَبَّرْهُ (م).

(١) لم يذكر الرفع، ولعله لدخوله في قوله: **(فارفع بضم)**، ولم يسكت عن الجر؛ ليبين أن النصب محمول عليها. ولذا قدَّمه.

(٢) ولا فرق بين أن يكون مسمى هذا الجمع مؤنثًا بالمعنى فقط: كـ(هندات ودَعْدات)، أو (التاء)، والمعنى جميعًا كـ(فاطمات ومسلمات)، أو بالتاء دون المعنى كـ(طلحات وحمزات)، أو بالألف المقصورة كـ(حبليات)، أو الممدودة كـ(صحراوات)، أو يكون مسماهُ مذكرًا كـ(اصطبلات)، ولا فرق بين أن تكون سلمت فيه بنية واحدة كـ(ضخمة وضخمات)، أو تغيرت: كـ(سجدة وسجدات، وحبلى وحبليات، وصحراء وصحراوات).
فالأول: حرك وسطه.
والثاني: قلبت ألفه ياء.
والثالث: قلبت همزته واوًا. ولهذا عدل الموضح عن قول أكثرهم جمع المؤنث السالم، إلى أن قال: **(الجمع بألف وتاء مزيدتين)**؛ ليعم جمع المؤنث وجمع المذكر؛ وما سلم فيه المفرد وما تغير؛ أفاده خالد الأزهري في «التصريح» (١/ ٧٩).

(٣) في (س)، (ك)، (ع): «وقُيِّد». ووضع ضمة في (س) على القاف.

سحب ثاني/ شرح ابن عقيل z:/MkT2018/Jawzi/shrh-ebn_akil.3d/70x100/Thursday 3rd May 2018/Sanabel Press

فيه بناءُ واحدِه[١]، نحوُ: هُنُودٍ، وأشارَ إليه المصنِّفُ ـ رَحِمَه اللهُ تعالى ـ بقولِهِ: (وَما بِتَا[٢] **وأَلِفٍ قَدْ جُمِعَا**)؛ أي: جُمِعَ بالألفِ والتاءِ المزيدتيْنِ[٣]، ....

---

(١) في (س)، (ك)، (ع): «الواحد».

(٢) قال الخضري (٤٦/١): «اعلم أن هذه الحروف إذا قصرت وجب تنوينها ـ عند الشاطبي؛ بناءً على قصرها من الممدود، كـ(شربت ما)، فيقدر إعرابها على الألف المحذوفة للتنوين؛ لأنَّ حذفها لعلَّةٍ تصريفية ـ فهي كالثابتة بخلاف الهمزة المحذوفة للقصر. **نعم**، إن ترك التنوين للوصل بنية الوقف جاز. وقال ابن غازي: وضعت كذلك ابتداء لا مختصرة؛ فتبنى للشبه الوضعي، ولا تنون. بقي أن يقال: إن أوقعت ما على جمع ـ كان قوله: **(قد جمع)** تحصيل حاصل، أو على مفرد. ورُدَّ: بأن الذي يكسر نصبًا هو الجمع. إلا أن يقال: المعنى الجمع الذي تحققت جمعيته بتا... إلخ».

(٣) **فإن قال قائل**: لِمَ زادوا في آخر هذا الجمع ألفًا وتاء؛ نحو: مسلمات وصالحات؟

قيل: لأن أولى ما يزاد حروف المد واللين، وهي الألف والياء والواو، وكانت الألف أولى من الياء والواو؛ لأنها أخفُّ منهما، ولم تجز زيادة أحدهما معها؛ لأنه كان يؤدي إلى أن ينقلب عن أصله؛ لأنه كان يقطع طرفًا وقبله ألف زائدة فينقلب همزة، فزادوا التاء بدلًا عن الواو؛ لأنها تبدل منها كثيرًا؛ نحو: (تراث، وتجاه، وتهمة، وتخمة، وتكلة)، وما أشبه ذلك، والأصل في (مسلمات وصالحات: مسلمتات، وصالحتات)، إلا أنهم حذفوا التاء؛ لئلا يجمعوا بين علامتي تأنيث في كلمة واحدة، وإذا كانوا قد حذفوا التاء مع المذكر في نحو قولهم: (رجل بصريّ وكوفيّ) في النسب إلى البصرة والكوفة، والأصل: (بصرتي وكوفتي)؛ لئلا يقولوا في المؤنث: (امرأة بصرتيّة، وكوفتيّة)، فجمعوا بين علامتي تأنيث، فلأن يحذفوا ـ هٰهنا ـ مع تحقق الجمع، كان ذلك من طريق الأولى.

فإن قيل: فَلِمَ كان حذف التاء الأُولَى أَوْلَى؟

قيل: لأنها تدل على التأنيث فقط، والثانية تدل على الجمع والتأنيث، فلما كان في الثانية زيادة معنى، كان تبقيتها وحذف الأُولى أولى.

فإن قيل: فَلِمَ لم يحذفوا الألف في جمع: (حبلى)، كما حذفوا التاء، فيقولوا: **(حبلات)**، كما قالوا **(مسلمات)**؟

قيل: لأن الألف تنزل منزلة حرف من نفس الكلمة؛ لأنها صيغت الكلمة عليها =

= في أول أحوالها، وأما «التاء»: فليست كذلك؛ لأنها ما صيغت الكلمة عليها في أول أحوالها، وإنما هي بمنزلة اسم ضُمَّ إلى اسم؛ كـ(حضرموت، وبعلبك)، وما أشبه ذلك.

فإن قيل: فَلِمَ وجب قلب الألف؟

قيل: لأنها لو لم تقلب؛ لكان ذلك يؤدي إلى حذفها؛ لأنها ساكنة، وألف الجمع بعدها ساكن، وساكنان لا يجتمعان؛ فيجب حذفها لالتقاء الساكنين.

فإن قيل: فَلِمَ قلبت الألف ياء؛ فقيل: (حبليات)، ولم تقلب واوًا؟

قيل: لوجهين:

أحدهما: أن الياء تكون علامة للتأنيث، والواو ليست كذلك، فلما وجب قلب الألف إلى أحدهما، كان قلبها إلى الياء أولى من قلبها إلى الواو.

والوجه الثاني: أن الياء أخف من الواو، والواو أثقل، فلما وجب قلبها إلى أحدهما؛ كان قلبها إلى الأخف أولى من قلبها إلى الأثقل.

فإن قيل: فَلِمَ قلبوا الهمزة واوًا في جمع صحراء، فقالوا: صحراوات؟

قيل: لوجهين:

أحدهما: أنهم لما أبدلوا من الواو همزة في نحو: (أُقِّتَتْ) أبدلت الهمزة ـ ههنا ـ واوًا من التّقاض والتعويض.

والوجه الثاني: أنهم إنما أبدلوها واوًا، ولم يبدلوها ياء؛ لأن الواو أبعد من الألف، والياء أقرب إليه منها، فلو أبدلوها ياء؛ لأدى ذلك إلى أن تقع ياء بين ألفين، فكان أقرب إلى اجتماع الأمثال، وهم إنما قلبوا الهمزة فرارًا من اجتماع الأمثال؛ لأنها تشبه الألف، وقد وقعت بين ألفين، وإذا كانت الهمزة إنما وجب قلبها؛ فرارًا من اجتماع الأمثال، وجب قلبها واوًا؛ لأنها أبعد من الياء في اجتماع الأمثال.

فإن قيل: فَلِمَ حمل النصب على الجر في هذا الجمع؟

قيل: لأنه لما وجب حمل النصب على الجر في جمع المذكر الذي هو الأصل ـ وجب ـ أيضًا ـ حمل النصب على الجر في جمع المؤنث الذي هو الفرع؛ حملًا للفرع على الأصل، وإذا كانوا قد حملوا: (أعد، ونعد، وتعد) ـ على بعد في الاعتدال، وإن لم يكن فرعًا عليه، فلأن يحمل جمع المؤنث على جمع المذكر ـ وهو فرع عليه؛ كان ذلك من طريق الأولى.

«أسرار العربية» (٦٨ ـ ٦٩)، و«شرح المفصل» (٥/١١ ـ ١٢).

علة قلب الألف

علة قلب الألف واوًا في جمع صحراء

علة حمل النصب على الجر في هذا الجمع

فخَرَجَ نحوُ: قُضَاةٍ(١)؛ فإنَّ أَلِفَه غيرُ زائدةٍ؛ بل هي مُنْقَلِبَةٌ عن أصلٍ، [وهو الياءُ؛ لأنَّ أصلَه قُضَيَةٌ](٢)، ونحوُ: أبياتٍ(٣)؛ فإنَّ (تاءَه) أصليَّةٌ، والمرادُ منه(٤): ما كانَتِ (الألفُ والتاءُ)(٥) سببًا فِي دَلالتِهِ على الجمعِ، نحوُ: (هِنْدَاتٍ)؛ فاحْتُرِزَ بذلك عن نحوِ: (قُضَاةٍ وأبياتٍ)؛ فإنَّ كلَّ واحدٍ مِنهما جَمْعٌ مُلْتَبِسٌ بالألفِ والتاءِ، وليسَ مِمَّا نحنُ فيه؛ لأنَّ دَلالةَ كلِّ واحدٍ مِنهما على الجمعِ ليسَ بالألفِ والتاءِ، وإنما هو بالصيغةِ.

فانْدَفَعَ(٦) بهذا التقريرِ - الاعتراضُ على المُصَنِّفِ - بمثلِ (قُضَاةٍ وأبياتٍ)، وعُلِمَ(٧) أنه لا حاجةَ إلى(٨) أنْ يقولَ: بألفٍ وتاءٍ مَزِيدَتَيْنِ، فالباءُ فِي قَوْلِهِ: (بِتَا) [١٥/ظ] متعلِّقَةٌ بقولِهِ: (جُمِعَ)(٩).

---

(١) (م) مثلُ قُضاةٍ فِي ذلك: (بُنَاةٌ، وهُدَاةٌ، ورُماةٌ، ونظيرُها: غُزَاةٌ، ودُعاةٌ، وكُساةٌ)؛ فإنَّ الألفَ فيها منقلِبَةٌ عن أصلٍ، لَكِنَّ الأَصْلَ في (غُزَاةٍ ودُعاةٍ وكُساةٍ) واوٌ لا ياءٌ - كَمَا هو أصلُ ألفِ (بُناةٍ وهُداةٍ ورُماةٍ) (م).

(٢) ليس في (س)، (ك)، (ع).

(٣) (م) ومثلُ أبياتٍ فِي ذلك: أمواتٌ، وأصواتٌ، وأَثْبَاتٌ، وأَحْوَاتٌ جَمْعُ حُوتٍ، وأَسْحَاتٌ جَمْعُ سُحْتٍ؛ بمعنى حرامٍ (م).

(٤) ليس في (س)، (ك)، (ع).

(٥) في (ك)، (ع): «التاء والألف»، ثم وضع فوق الكلمتين في (ع) علامة الإبدال، لتصبح كالمثبت.

(٦) في (س)، (ع): «واندفع».

(٧) وضع على العين ضمة في (ع)، والذي في (ك): «واعلم». ووضع تحت العين علامة الإهمال.

(٨) في (ك): «له».

(٩) وإنما نصب هذا النوع بالفتحة؛ تشبيهًا لهذه التاء التي تبدل في الوقف هاء، أو جبرًا لما فاته من حذف لامه، كما أعرب نحو سنين بالحروف؛ جبرًا لما فاته من حذف لامه، وليس الوارد من ذلك مفردًا مردود اللام، خلافًا لأبي علي الفارسي - في زعمه أن نحو: (سمعت لغاتهم) بالفتح مفرد رُدَّت لامه، وأصله: (لغة أو لغوة)، تحرك حرف العلة وانفتح ما قبله، فقلب ألفًا، فصار لغات. ورُدَّ: بأنه يلزم الجمع بين العوض والمعوض، فإن رُدَّت اللام في الجمع كسنوات أو =

وحُكْمُ هذا الجمعِ[1]: أنْ يُرْفَعَ بالضمَّةِ، ويُنْصَبَ ويُجَرَّ بالكَسرةِ،

= سنهات؛ على اللغتين ـ نصب بالكسرة اتفاقًا، نحو: اعتكفت سنوات أو سنهات، بكسر التاء، هذا إذا كانت الألف والتاء زائدتين، (فإن كانت التاء أصلية)، والألف زائدة (كأبيات) جمع بيت، (وأموات) جمع ميت، (أو) كانت (الألف أصلية) والتاء زائدة (كقضاة) جمع قاض، (وغزاة) ـ جمع غاز: تحركت الياء والواو وانفتح ما قبلهما قلبتا ألفين، فالألف فيهما أصلية لكونها منقلبة عن أصل، والتاء زائدة للتأنيث، (فالنصب بالفتحة) على الأصل نحو: وليت قضاة وجهزت غزاة. «التصريح» (١/ ٨٠ ـ ٨١).

(١) ذكر الناظم رَحِمَهُ اللَّهُ في «شرح التسهيل» (١/ ١١٢) أن هذا الجمع يطرد في خمسة أنواع: مَا كَانَ مُقْتَرِنًا بالتاءِ، سواءٌ أكانَ عَلَمَ مؤنَّثٍ، أم عَلَمَ مذكَّرٍ، أم غيرَ عَلَمٍ، ومَا كَانَ آخرُه ألفَ التأنيثِ مقصورةً أو ممدودةً، ومَا كَانَ عَلَمًا لمؤنَّثٍ، ومُصَغَّرُ مَا لا يَعْقِلُ، ووصفُ مَا لا يَعْقِلُ.

ونظمها الشاطبي في «شرح الألفية» (٦/ ٤٦٢) فقال:

وَقِسْهُ فِي ذِي التَّا ونَحوِ ذِكرى ... وَدِرْهَـم مُـصَـغَّـرٍ وَصَـحْـرا
وَزَيْـنَـبُ وَوَصْـفُ غَـيْـرِ الـعَـاقِـلِ ... وَغَـيْـرُ ذا مُـسَـلَّـمٌ لـلـنَّـاقِـلِ

الأول: ذو تاء التأنيث: وهذه العبارة تعم ذا التاء المبدلة هاء في الوقف كتمرة، وذا التاء السالمة من ذلك كبنت وأخت. فلا يقال في جمعهما إلا بنات وأخوات، سمي بهما مؤنث أو مذكر أو لم يسم، وكذلك زيت وكيت لو سمي بهما لقيل في جمعهما: زيات وكيات مذكرًا ـ كان المسمى بهما أو مؤنثًا.

وقول الناظم: (يجمع بالألف والتاء قياسًا ذو تاء التأنيث مطلقًا) ـ ليدخل في ذلك العلم واسم الجنس والمدلول فيه بالتاء على تأنيث ومبالغة كفاطمات وطلحات وسنبلات وبنات ورجال نسابات.

قال أبو حيان في «التذييل والتكميل» (٢/ ٩٣): «مما فيه تاء التأنيث أسماء ـ لا يجوز جمعها بالألف والتاء؛ ومن تلك الأسماء: شفة، وشاة، وأمة، ومرآة، وامرأة وفلة مؤنث فل المختص بالنداء، فقد أطلق في مكان التقييد».

قال ناظر الجيش في «تمهيد القواعد» (١/ ٤٢٢): «ويمكن الجواب عن المصنف بأن يقال: ما لم يجمعه العرب لا يلزم استثناؤه لا سيما ما لم يكن فيه مانع يمنعه من الجمعية».

الثاني: ما كان علمًا لمؤنث: وإنما ذكر مطلقًا ليتناول العاري عن علامة والملتبس بعلامة: كزينب وسلمى وسعدى وعفراء، فيقال: زينبات وسلميات وسعديات وعفراوات. =

....

= قال أبو حيان في «التذييل والتكميل» (٢/ ٩٤): «قد أطلق أيضًا في مكان التقييد؛ فإن علم المؤنث المعدول عن فاعلة في لغة من بناه؛ لا يجوز جمعه بالألف والتاء. وذلك نحو: قطام ورقاش وحذام. فأما لغة من منعه الصرف: فيجوز تقول: قطامات ورقاشات» انتهى.

ولا يَرِد ذلك على المصنف؛ فإن الاسم المبني لا يجوز جمعه؛ إذ من شرط الجمع أن يكون الاسم معربًا، قاله ناظر الجيش في «تمهيد القواعد» (١/ ٤٢٣).

الثّالث: صفة المذكّر الّذي لا يعقل: نحو راسيات ومعدودات؛ من جبال راسيات، وأيام معدودات.

الرّابع: مصغّر المذكّر الّذي لا يعقل: نحو دريهم ودريهمات، ودنينير ودنينيرات، وكتيب وكتيبات.

قال الناظم في «شرح الكافية الشافية» (١/ ٢٠٤): «واطّرد هذا الجمع في تصغير غير الثلاثيّ من أسماء المذكرات التي لا تعقل نحو دريهمات». والذي يظهر: أن التقييد بغير الثلاثي غير معتبر.

الخامس: اسم الجنس المؤنث بالألف: نحو بهمى وبهميات، وحبلى وحبليات، وصحراء وصحراوات وقاصعاء وقاصعاوات. إلا أن يكون الاسم المؤنث بالألف فعلى المقابل لفعلان، أو فعلاء المقابل لأفعل نحو سكرى وحمراء؛ فإنهما لا يجمعان بالألف والتاء ـ كما لا يجمع مذكراهما بالواو والنون، فلا يقال: سكريات ولا حمراوات، كما لا يقال سكرانون ولا حمراوون.

أما إذا صغر نحو سكرى وحمراء، فإنه يجوز جمعها بالألف والتاء قياسًا، ذكر ذلك ابن الضائع ـ رحمه الله تعالى ـ فيقال: سكيريات وحميراوات، وقد تقدم عنه أن مذكرهما يجمع بالواو والنون إذا كان مصغرًا أيضًا، فيقال: سكيرانون وأحيمرون.

قال الناظم في «شرح التسهيل» (١/ ١١٣): «ولا يلزم هذا المنع فيما كان من الصفات على فعلاء، ولا مذكر لها على أفعل نحو قولهم: (امرأة عجْزاء، وديمة هطلاء، وحُلة شوْكاء)؛ لأن منع الألف والتاء من نحو حمراء تابع لمنع الواو والنون من أحمر، وذلك مفقود في عجزاء وأخواتها، فلا منع من جمعهما بالألف والتاء، على أن الجمع بالألف والتاء مسموع في (خَيفاء)، وهي الناقة التي خَيِفتْ؛ أي: اتسع جلد ضرعها، وكذا سمع في (دَكّاء)؛ وهي الأكمة المنبسطة، وكلاهما نظير ما ذكرت من (عجزاء وهطلاء وشوكاء)؛ في أنهن صفات على فعلاء لا مقابل لها على أفعل، فثبت ما أشرت إليه». =

z:/MkT2018/Jawzi/shrh-ebn_akil.3d/70x100/Thursday 3rd May 2018/Sanabel Press سحب ثاني/ شرح ابن عقيل

نحوُ: (جَاءَنِي هِنْدَاتٌ، ورَأَيْتُ هِنْدَاتٍ، ومَرَرْتُ بِهِنْدَاتٍ)، فنَابَتْ فيه الكسرةُ عن الفتحةِ، وزَعَمَ بعضُهم: أنه مبنِيٌّ فِي حالةِ النصبِ، وهو فاسدٌ؛ إذ لا مُوجِبَ لبنائِه(١).

= واعلم أن ابن الضائع ـ ذكر في نحو: صبور أنه إذا صغر جاز جمعه بالألف والتاء قياسًا، فيقال: صبيّرات.

وأما نحو حسام وحمّام من المذكرات الجامدة، فذهب ابن عصفور في «المقرب» (ص٤٠٧) في قوله الآخر ـ إلى أن جمعها بالألف والتاء قياس مطرد إذا لم تكسر.

وقال الشيخ في «التذييل والتكميل» (٢/ ١٠٠): «ظاهر كلام سيبويه رحمه الله أن المذكر المكبر: **إما أن يكون جمع جمع تكسير**؛ فلا يجوز جمعه بالألف والتاء، وذلك نحو جوالق، لا يقال فيه: جوالقات؛ لأنهم كسروه. فقالوا فيه، وشذ من ذلك بوانات وعرسات وضفدعات؛ لأنهم كسروها وقالوا: أبوان وأعراس وضفادع، ولذلك لحن المتنبي في قوله:

إذا كان بعض النّاس سيفا لدولة ... ففي النّاس بوقات لها وطبول

لأنهم كسَّروا بوقًا؛ فقالوا: أبواق.

وإما ألا يكون جمع جمع تكسير، فيجوز جمعه **بهما قياسًا مطردًا**. فيقال في حمام وسجل وسرادق وإصطبل: حمامات وسجلات وسرادقات وإصطبلات».

قال ناظر الجيش في «تمهيد القواعد» (١/ ٤٢٣): «فعلى ما ذكره ابن الضائع، وظهر من كلام سيبويه، يكون الذي يجمع بالألف والتاء قياسًا سبعة أنواع».

(١) (م) اخْتَلَفَ النَّحْوِيُّونَ فِي جَمْعِ المؤنَّثِ السالِمِ إذا دَخَلَ عليه عاملٌ يَقْتَضِي نصبَه؛ فقِيلَ: هو مبنِيٌّ عَلَى الكَسْرِ فِي مَحلِّ نَصْبٍ، مثلُ: هؤلاءِ وحَذَامِ ونحوِهما. وقيل: هو مُعْرَبٌ. ثمَّ قيلَ: يُنْصَبُ بِالفَتْحَةِ الظَّاهِرَةِ مُطلقًا؛ أي: سواءٌ أكانَ مُفْرَدُه صحيحَ الآخِرِ، نحوَ: زَيْنَبَاتٍ وطَلَحَاتٍ ـ فِي جَمْعِ زَيْنَبَ وطَلْحَةَ، أم كَانَ مُعْتَلًا، نحوَ: لُغاتٍ وثُبَاتٍ فِي جَمْعِ لُغَةٍ وثُبَةٍ. وقيلَ: بل يُنْصَبُ بِالفَتْحَةِ إذا كَانَ مفردُه معتلًا، وبالكسرةِ إذا كَانَ مفردُه صحيحًا. وقيلَ: يُنْصَبُ بالكسرةِ نيابةً عن الفتحةِ مُطلقًا؛ حَمْلًا لنَصْبِهِ عَلَى جرِّه، كَمَا حُمِلَ نَصْبُ جَمْعِ المذكَّرِ السالِمِ ـ الَّذِي هو أصلُ جَمْعِ المؤنَّثِ ـ عَلَى جَرِّه، فجُعِلا بالياءِ، وهذا الأخيرُ هو أشهرُ الأقوالِ وأصحُّها عندَهم، وَهوَ الَّذِي جَرَى عليه الناظِمُ هنا (م).

Black plate (143,1)

[ص][٤٢] كَذَا (أُولَاتُ)، والذي اسمًا قَدْ جُعِلْ ـ كأَذْرِعَاتٍ[١] ـ فيهِ ذا أيضًا قُبِلْ[٢]

[ش] أشار بقولِهِ: (كذا أُولاتُ[٣]) ـ إلى أنَّ (أُولاتٍ[٤]) تَجْرِي مَجْرَى جمعِ المؤنَّثِ السالِمِ فِي أنها تُنْصَبُ بالكسرةِ؛ ولَيْسَتْ بجمعِ مؤنَّثٍ سالِمٍ؛ بل هي مُلْحَقَةٌ به؛ وذلك لأنَّها لا مفردَ لها مِن لَفْظِها.

ثم أشارَ بقولِه: (والذي اسمًا قدْ جُعِلْ) إلى أنَّ ما سُمِّيَ به من هذا الجمعِ [والملحَقِ به][٥]، نحوَ: (أَذْرِعَاتٍ) يُنْصَبُ بالكسرةِ، كما كانَ قبلَ التسميَةِ به، ولا يُحْذَفُ منه التنوينُ[٦]، نحوُ: (هذه أَذْرِعَاتٌ، ورَأَيْتُ

---

(١) ضبط الراء في (ع) بالكسر. وصرّح به في «الصَّحاح» (٣/ ١٢١١). وزاد في «القاموس» (ص: ٧١٧): «وقد تفتح»، وفيه وفي «تهذيب الأسماء واللغات» للنووي (٣/ ١١٠): «النسبة إليها أذرَعي» بالفتح، وهي جمع (أذرعة)، و(أذرعة)، جمع ذراع ـ في لغة من ذكره، قال أبو الفتح الهمداني في «اشتقاق البلدان»: «وأذرعات: هي قرية من قرى الشام»، وقال الجوهري: «موضع بالشام»، قال خالد الأزهري: ولا منافاة بينهما. «التصريح» (١/ ٨٢).

(٢) (م) والتقديرُ الإعرابيُّ للبيتِ: وأُولاتُ كذلك؛ أي: كالجَمْعِ بالألفِ والتاءِ، والجَمْعُ الَّذِي جُعِلَ اسمًا؛ أي: سُمِّيَ بِهِ بحيثُ صارَ عَلَمًا، ومثالُه: أَذْرِعَاتٌ، هَذَا الإعرابُ قد قُبِلَ فيه أيْضًا، وأَذْرِعَاتٌ فِي الأصلِ: جَمْعُ أَذْرِعَةٍ، الَّذِي هو جَمْعُ ذِرَاعٍ، كَمَا قالُوا: رِجَالاتٌ وبُيُوتَاتٌ وجِمَالاتٌ، وقد سُمِّيَ بأَذْرِعَاتٍ بلدٌ فِي الشام [«معجم البلدان» (١/ ١٣٠)] (م).

(٣) في (ك): «ولات»!!

(٤) اسم جمع بمعنى: ذوات؛ لا واحد له من لفظه، وواحده في المعنى ذات، بمعنى صاحبة، وأصله (أُلَى)؛ بضم الهمزة وفتح اللام؛ قلبت الياء ألفًا، ثم حذفت لاجتماعها ـ مع الألف والتاء المزيدتين، ووزنه: (فعات): نحو ﴿وَإِن كُنَّ أُوْلَٰتِ حَمْلٍ﴾ [الطلاق: ٦] فـ﴿أُوْلَٰتِ﴾ خبر (كان)؛ وهو منصوب بالكسرة، واسمها: ضمير النسوة، وهو النون المدغمة في نونها، وأصل ﴿كُنَّ﴾: (كُون) ـ بضم الواو، بعد النقل إلى باب (فعُل) بضم العين، فاستثقلت (الضمة) على (الواو)، فنقلت منها إلى ما قبلها، بعد سلب حركة ما قبلها، ثم حذفت الواو لالتقاء الساكنين. «التصريح» (١/ ٨٢).

(٥) ليس في (س)، (ك).

(٦) لأنه للمقابلة مراعاة لأصله، وهو حال الجمعية، ولم ينظر فيه لاجتماع العلمية =

z:/MkT2018/Jawzi/shrh-ebn_akil.3d/70x100/Thursday 3rd May 2018/Sanabel Press سحب ثاني/ شرح ابن عقيل

أَذْرِعَاتٍ، ومَرَرْتُ بأَذْرِعَاتٍ) [*[١] هذا هو المذهَبُ الصحيحُ[٢].

وفيه مذهبانِ آخرانِ: أَحَدُهما: أنه يُرْفَعُ بالضمَّةِ، ويُنْصَبُ ويُجَرُّ بالكسرةِ][٣][٤]، ويُزالُ منه التنوينُ، نحوُ: (هذه أَذْرِعَاتُ، ورأَيْتُ أَذْرِعَاتِ، ومَرَرْتُ بأَذْرِعَاتِ).

والثاني: أنه يُرْفَعُ بالضمَّةِ، ويُنْصَبُ ويُجَرُّ بالفتحةِ، ويُحْذَفُ منه التنوينُ[٥]، نحوُ: (هذه أَذْرِعَاتُ، ورأَيْتُ أَذْرِعَاتَ، ومَرَرْتُ بأَذْرِعَاتَ)[٦]، ويُرْوَى[٧] قولُه[٨]:

١٢ - تَنَوَّرْتُهَا مِنْ أَذْرِعَاتٍ وأَهْلُهَا بِيَثْرِبَ [١٦/ و] أَدْنَى دَارِهَا نَظَرٌ عَالِي[٩]

= والتأنيث أصلًا. «الخضري» (١/ ٤٧).

(١) من هنا يبدأ خرمٌ في النسخة (ك)، ينتهي عند قوله الآتي: «وأشارَ بقولِهِ: (واحْذِفْ جَازِمًا ثَلاثَهُنَّ) - إلى أنَّ الثلاثَ: وهي الألفُ والواوُ والياءُ - تُحْذَفُ فِي الجزم».

(٢) مراعاةً للجمع، ويترك تنوين ذلك؛ مراعاة للعلمية والتأنيث، قال الأزهري في «التصريح» (١/ ٨٢): وهذا المسلك يشبه تداخل اللغتين، فإنه أخذ من الأول النصب بالكسرة، ومن الأخير حذف التنوين.

(٣) العبارة في (س)، (ع): «ينصب بالكسرة».

(٤) مراعاةً لأصله، ويمنع التنوين نظرًا للعلتين؛ لأنه وإن كان للمقابلة - لكنه يشبه الصرف صورةً. والمذهب الثاني ينظر إليهما فقط ولا يعتبر أصله. «الخضري» (١/ ٤٧).

(٥) فيترك تنوينه ويجره بالفتحة مراعاةً للتسمية.

(٦) بعدها في (س): «أنه يرفع بالضمة، وينصب ويجر بالفتحة». وكأن عينه انتقلت للعبارة السابقة، فتأمل!

(٧) ضرب عليها في (ع)، وكتب في حاشيتها: «ومنه».

(٨) كتب في حاشية (س): «قول امرئ القيس الكندي في محبوبته». وهو في «ديوَانِه» (ص٣١).

(٩) (م) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: (أَذْرِعَاتٍ)؛ فإنَّ أصلَه جَمْعٌ، كَمَا بَيَّنَّا فِي تقديرِ بيتِ الناظمِ، ثمَّ نُقِلَ فصارَ اسمَ بلدٍ، فهو فِي اللفظِ جمعٌ، وفي المعنَى مفردٌ.

ويُرْوَى فِي هَذَا البيتِ بالأوجهِ الثلاثةِ التي ذكَرَها الشارحُ: فأمَّا مَن رَوَاهُ **بالجرِّ** =

ما ورد من (أذرعات)

بكسرِ التاءِ منونةً كالمَذْهَبِ الأوَّلِ، وبكَسْرِها بلا تنوينٍ كالمذهَبِ الثاني، وبفتحِها بلا تنوينٍ كالمَذْهَبِ الثالثِ.

[ص] [٤٣] وجُرَّ بالفتحةِ ما لا يَنْصَرِفْ ما لَم يُضَفْ أو يَكُ بعدَ (أَلْ) رَدِفْ(١)

إعراب ما لا ينصرف

[ش] أشارَ بهذا البيتِ إلى القسمِ الثاني ممَّا نابَ فيه حركةٌ عن حركةٍ، وهو الاسمُ الذي لا يَنْصَرِفُ، وحُكْمُه: أنه(٢) يُرْفَعُ بالضمَّةِ، [نحوُ: (جاءَ(٣) أحمدُ)](٤) ويُنْصَبُ بالفتحةِ، [نحوُ: (رأيتُ أحمدَ)](٥) ويُجَرُّ بالفتحةِ أيضًا، نحوُ: (مَرَرْتُ بأحمدَ). فنَابَتِ الفتحةُ عن الكَسرةِ، هذا إذا لم يُضَفْ أو يَقَعْ(٦)

= والتنوينِ: فإنما لاحَظَ حالَه قبلَ التسميةِ به، من أنَّهُ جُمِعَ بالألفِ والتاءِ المزيدتيْنِ، والذين يُلاحِظُونَ ذلك يَسْتَنِدُونَ إِلَى أنَّ التنوينَ فِي جَمْعِ المؤنَّثِ السالِمِ تنوينُ المقابلةِ؛ إذ هو فِي مقابلةِ النونِ التي فِي جَمْعِ المذكَّرِ السالِمِ، وَعَلَى هَذَا لَا يُحْذَفُ التنوينُ، ولو وُجِدَ فِي الكَلِمَةِ مَا يَقْتَضِي منعَ صَرْفِها؛ لأنَّ التنوينَ الَّذِي يُحْذَفُ عندَ منعِ الصرفِ ـ هو تنوينُ التمكينِ، وهذا عندَهم كَمَا قُلنا تنوينُ المقابلةِ. وأمَّا مَن رَوَاهُ بالكَسْرِ من غيرِ تنوينٍ ـ وهم جماعةٌ مِنهم المُبَرِّدُ والزَّجَّاجُ ـ فقد لَاحَظُوا فيه أمرَيْنِ: أَوَّلُهما: أنَّهُ جمعٌ بحسَبِ أصلِه، وثانيهما: أنَّهُ عَلَمٌ عَلَى مؤنَّثٍ؛ فأَعْطَوْهُ مِن كلِّ جِهَةٍ شَبَهًا؛ فمِن جِهَةِ كَوْنِهِ جَمْعًا ـ نَصَبُوه بالكسرةِ نيابةً عن الفتحةِ، ومِن جِهَةِ كونِه عَلَمَ مؤنَّثٍ ـ حذَفوا تَنْوِينَه.

وأمَّا الذين رَوَوْهُ بالفتحِ مِن غيرِ تنوينٍ ـ وهم جماعةٌ مِنهم: سِيبَوَيْهِ وابنُ جِنِّيٍّ ـ فقد لاحَظُوا حالتَه الحاضرةَ فقطْ، وَهِيَ: أَنَّهُ عَلَمٌ عَلَى مؤنَّثٍ، فقدِ اجْتَمَعَ فيه العَلَمِيَّةُ والتأنيثُ، وكلُّ اسمٍ تَجْتَمِعُ فيه العَلَمِيَّةُ مَعَ التأنيثِ ـ يَكُونُ مَمْنُوعًا من الصرفِ، فيُجَرُّ بِالفَتْحَةِ نيابةً عن الكسرةِ (م).

(١) (م): (رَدِفْ) فعلٌ مَاضٍ مبنيٌّ عَلَى الفتحِ لَا مَحَلَّ له من الإعرابِ، وسُكِّنَ للوقفِ، والفَاعِلُ ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ فيه، والجُمْلَةُ فِي مَحَلِّ نصبِ حالٍ من الاسمِ الموصولِ وَهوَ (ما)؛ أي: اجْرُرْ بِالفَتْحَةِ الاسمَ الَّذِي لا يَنْصَرِفُ مُدَّةَ عَدَمِ إضافتِه وكونِه غيرَ واقعٍ بعدَ ألْ (م).

(٢) في (س): «أن». (٣) في (س)، (ع): «هذا».

(٤) ما بين المعقوفين كتب في حاشية (ع)، وبعدها علامة التصحيح.

(٥) ما بين المعقوفين كتب في حاشية (ع)، وبعدها علامة التصحيح.

(٦) في (س)، (ع): «لم يقع». ووضع فوقها في (ع) علامة نسخة.

Black plate (146,1)

بعدَ الألفِ واللام[١]، فإنْ أُضِيفَ جُرَّ بالكسرةِ، نحوُ: (مَرَرْتُ بأحمدِكم)، وكذا إذا[٢] دَخَلَه[٣] الألفُ واللامُ، نحوُ: (مَرَرْتُ بالأحمدِ)[٤]؛ فإنَّه يُجَرُّ بالكسرةِ[٥].

[ص] [٤٤] واجْعَلْ لِنَحْوِ: (يَفْعَلانِ) النُّونَا رَفْعًا، و(تَدْعِينَ وتَسْأَلُونَا)[٦][٧]

[٤٥] وحَذْفُها (للجَزْمِ والنصبِ)[٨] سِمَهْ كَـ(لَمْ تَكُونِي لِتَرُومِي مَظْلَمَهْ)

[ش] لَمَّا فَرَغَ مِن الكلامِ على ما يُعْرَبُ [من الأسماءِ بالنيابةِ][٩]؛ شَرَعَ

---

(١) فإن قلتَ: إذا أضيف ما لا ينصرف أو دخلته (أل) والجر بالكسرة؛ فهل يسمى منصرفًا؟ فيه خلافٌ مشهور.

قال المرادي في «توضيح المقاصد والمسالك» (١/٣٤٥): «والتحقيق: أنه إن زالت إحدى علتيه بالإضافة أو (أل) فمنصرف نحو: (مررت بأحمدِكم)؛ وإلا فغير منصرف نحو: (مررت بأحسَنِكم).

(٢) في (س)، (ع): «إن».

(٣) في (س): «دخلته». وذكر في حاشية (ع): أنها كذلك في نسخة.

(٤) (م) قدْ دَخَلَتْ (ألْ) عَلَى العَلَم إمَّا للَمْحِ الأصلِ، وإمَّا لكثرةِ شَياعِه بسببِ تَعَدُّدِ المُسمَّى بالاسمِ الواحدِ - وَإِنْ تَعَدَّدَ الوَضْعُ، وقدْ أُضِيفَ العَلَمُ لذلكَ السببِ أيْضًا.

فمِن أمثلةِ دُخولِ (ألْ) عَلَى العَلَم قولُ الراجزِ:

بَاعَدَ أُمَّ العَمْرِو مِن أَسِيرِهَا حُرَّاسُ أَبْوَابٍ عَلَى قُصُورِهَا

ومن أمثلةِ إضافةِ العَلَم - قولُ الشاعرِ:

عَلَا زَيْدُنَا يَوْمَ النَّقَا رأسَ زَيْدِكُمْ بأَبْيَضَ مَاضِي الشَّفْرَتَيْنِ يَمَانِ (م)

(٥) (م) سواءٌ أكانَتْ (ألْ) مُعَرِّفَةً، نحوَ: (الصلاةُ فِي المساجدِ أفضلُ منها فِي المنازلِ)، أو موصولةً؛ كالأَعْمَى والأَصَمِّ، واليَقْظَانِ، أو زائدةً؛ كقولِ ابنِ مَيَّادَةَ - يَمْدَحُ الوَلِيدَ بنَ يَزِيدَ:

رَأَيْتُ الوَلِيدَ بنَ الْيَزِيدِ مُبَارَكًا شَدِيدًا بأعباءِ الخِلافةِ كَاهِلُهْ

فإنَّ الاسمَ مَعَ كلِّ واحدةٍ مِنها - يُجَرُّ بالكسرةِ (م).

(٦) رسمها في (س): «وتسئلونَ». (٧) «؟؟؟؟؟؟؟».

(٨) في (س): «للنصب والجزم».

(٩) في (س)، (ع): «بالنيابة من الأسماء».

z:/MkT2018/Jawzi/shrh-ebn_akil.3d/70x100/Thursday 3rd May 2018/Sanabel Press سحب ثاني/ شرح ابن عقيل

فِي ذِكْرِ ما يُعْرَبُ مِنَ الأفعالِ بالنيابةِ، وذلك الأمثلةُ الخمسةُ[١].

فأشارَ بقولِهِ: (يَفْعَلَانِ) إلى كلِّ فِعْلٍ اشْتَمَلَ على ألفِ اثنيْنِ، سواءٌ كانَ فِي أوَّلِه (الياءُ)، نحوُ: (يَضْرِبانِ)، أو (التاءُ)، نحوُ: (تَضْرِبانِ).

وأشارَ بقولِهِ: (وتَدْعِينَ) إلى كلِّ فِعْلٍ اتَّصَلَ به ياءُ مُخاطبةٍ[٢]، نحوُ: (أنتِ تَضْرِبِينَ).

---

(١) هذه الأمثلة لا يمكن إعرابها بأحرف العلة الموجودة؛ لئلا يحذفها الجازم. وهي ضمائر، ولا يمكن الإتيان بحرف علة آخر؛ لئلا يلتقي ساكنان معها فيحذف ثانيًا - فرفعوها بالنون؛ لشدة شبهها بأحرف العلة، ولذا تدغم فيها نحو: (مِنْ وَالٍ)، وتبدل ألفًا في الوقف على نحو: (آذَنَ)، ثم حذفت للجزم كأحرف العلة، ولما حملوا النصب على الجر في نظيرها من الأسماء لتآخيهما في إعراب الفضلات حملوه هنا على الجزم المقابل له دون الرفع، ولم يحملوه عليه في الفعل المعتل لإمكان ظهور الفتحة، أو تقديرها على حرف العلة. ولو قدرت هنا لفات إعرابها بالحروف.

وإنّما خُصّت النون؛ لأنها أقرب الحروف إلى حروف المدّ واللين، وكانت مكسورة مع ضمير الاثنين، نحوَ: (يضربانِ)، و(تضربانِ)، وذلك لالتقاء الساكنين كما كان كذلك في تثنية الأسماء، لا فرق بينها.

وكانت مع الواو والياء في مثل: (يضربونَ)، و(تضربينَ) مفتوحة؛ لثقل الكسرة بعد الياء والواو، كما كان كذلك في الجمع، نحو: (الزيدون)، و(العمرين). فإذا قلت: (يضربان)، و(تضربان)، و(يضربون) و(تضربون)، و(تضربين)، كان مرفوعًا لا محالةَ، ولا تحذف هذه النون إلَّا لجزمٍ ونصبٍ، ولا تثبت إلَّا لرفع. فأمّا ما أنشده أبو الحسن من قول الشاعر:

لولا فوارسُ من نُعْمٍ وأُسْرَتُهُمْ يَوْمَ الصُّلَيْعاء لم يُوفُون بالجارِ

فشاذٌ، فسبيله عندنا على تشبيه (لَمْ) بـ(لَا). ومثله قول الآخر:

أن تَهْبِطِينَ بِلادَ قو مٍ يَرْتَعُونَ من الطِّلاحِ

فهذا على تشبيه (أن) بـ(مَا) المصدريّة. وهذا طريق الكوفيين؛ فأمّا البصريون فيحملونه وأشباهَه على أنها المخفّفة من الثقيلة، وتخفيفها ضرورة، والضمير فيها ضمير الشأن والحديثِ، والمراد: أنه تهبطين، فاعرفه.

«شرح المفصل» (٧/١٧)، و«الخضري» (١/٤٨).

(٢) في (س)، (ع): «المخاطبة».

إعراب المعتل من الأسماء

[ص] [٤٦] وسَمِّ مُعْتَلًّا مِنَ الأسماءِ مَا كالْمُصْطَفَى، والمُرْتَقِي مَكارِمَا(١)

[٤٧] فالأَوَّلُ الإعرابُ فيه قُدِّرَا جَمِيعُهُ، وَهْوَ الَّذِي قَدْ قُصِرَا(٢)

[٤٨] والثَّانِ مَنْقُوصٌ، ونَصْبُهُ ظَهَرْ ورَفْعُهُ يُنْوَى، كذا أَيْضًا يُجَرْ

[ش] شَرَعَ فِي ذِكْرِ إعرابِ المُعْتَلِّ مِن الأسماءِ والأفعالِ. (ثُمَّ ذَكَرَ)(٣) أنَّ ما كانَ مِثلَ (المُصْطَفَى والمُرْتَقِي) يُسَمَّى مُعْتَلًّا، وأشارَ بـ(المُصْطَفَى): إلى ما فِي آخِرِه ألفٌ [لازمةٌ قبلَها فتحةٌ](٤)، مِثلُ (عَصا(٥) ورَحى(٦)) وأشارَ بـ(المُرْتَقِي): إلى ما فِي آخِرِه ياءٌ، مكسورٌ ما قبلَها، نحوُ: (القاضِي والدَّاعِي).

ثم أشارَ إلى أنَّ(٧) ما فِي آخِرِه ألفٌ [مفتوحٌ ما قبلَها](٨)؛ يُقَدَّرُ فيه جميعُ(٩) حركاتِ الإعرابِ(١٠): الرفعُ والنصبُ والجرُّ، وأنه يُسمَّى المقصورَ.

---

(١) (م) المعنى: سمِّ مَا كَانَ آخرُه ألفًا كالمُصْطَفَى، أو مَا كَانَ آخرُه ياءً كالمُرْتَقِي، حالَ كونِه من الأسماءِ، لا مِن الأفعالِ ـ مُعْتَلًّا (م).

(٢) (م) المعنى: فالأوَّلُ ـ وَهوَ مَا آخِرُه ألفٌ مِن الأسماءِ كالمُصْطَفَى ـ الإعرابُ جميعُه ـ أي: الرفعُ والنصبُ والجرُّ ـ قُدِّرَ عَلَى آخرِه الَّذِي هو الألفُ، وهذا النوعُ هو الَّذِي قد قُصِرا؛ أي: سُمِّيَ مَقْصُورًا، من القصرِ بمعنى الحَبْسِ، وإنما سُمِّيَ بذلك؛ لأنَّه قد حُبِسَ ومُنِعَ مِن جِنْسِ الحركةِ (م).

(٣) في (ن): «فذكر». (٤) من (ن).

(٥) وضع في (ص)، (ع) على حرفي العين والصاد فتحةً، ورسمت في (ع): «عصى».

(٦) رسمت في (س)، (ص)، (ع): «رَحَا». ووضع على الحاء فتحةً في (س)، (ص)، وزاد في (ص)، (ع): فتحة على الراء ـ أيضًا.

(٧) ليس في (ع). (٨) من (ن).

(٩) من (ن).

(١٠) وهذا غير الكسرة فيما لا ينصرف؛ فإنه تقدر فيه الفتحة. وهذا التقدير: لتعذر النطق بالحركات وإظهارها على الألف؛ لأن الألف اللينة لاستطالتها وجريها مع النفس ـ يتعذر تحريكها إلا بقلبها همزة. «الخضري» (١/٤٩)، و«كشف النقاب» =

....

= (١/ ٢٩٠ رفع الحجاب).

وضابط التعذر: ما لو تكلف المتكلم به لم يظهره.

ضابط التعذر

[المواضع التي يقدر فيها الحركات الإعرابية]:

المواضع التي يقدر فيها الحركات الإعرابية

هي سبعة عشر موضعًا:

الأول: المقصور؛ نحو: جاء الفتى.

الثاني: المنقوص؛ نحو: جاءت أسماء.

الثالث: ما سكن للوقف؛ نحو: جاء زيدْ.

الرابع: الإدغام؛ نحو: يضرب بَّكر وداود جالوت.

الخامس: التخفيف؛ كتسكين ﴿بَارِئِكُمْ﴾ [البقرة: ٥٤]، ﴿بُعُولَتِهِنَّ﴾ [النور: ٣١]، و﴿رُسُلُنَا﴾ [العنكبوت: ٣١]، ﴿وَمَكْرَ ٱلسَّيِّئِ﴾ [فاطر: ٤٣]، و﴿يَأْمُرُكُمْ﴾ [البقرة: ٦٧]، و﴿يُشْعِرُكُمْ﴾ [الأنعام: ١٠٩]. والصحيح: جوازه نثرًا للقراءة به في السبع.

السادس: الاتباع؛ نحو: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾.

السابع: المحكي؛ كالعلم المركب إسنادًا.

الثامن: المضاف لياء المتكلم حتى في حال جره؛ لسبق حركة المناسبة على الإعراب.

التاسع: ما بدل ياء المناسبة؛ كيا غلامًا.

العاشر: التقاء الساكنين؛ نحو: ﴿لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [البينة: ١].

الحادي عشر: ما أدغم في آخره؛ كلم يشد.

الثاني عشر: ما حرك من القوافي كقوله:

أَغَـرَّكِ مِـنِّـي أَنَّ حُـبَّـكِ قَـاتِـلِـي ... وَأَنَّكِ مَهْما تَأْمُرِي القَلْبَ يَفْعَلِ

والظاهر: أن هذا التقدير كله للتعذر فيما عدا المخفف لتعذر الحركة الأصلية مع الوقف والاتباع مثلًا.

الثالث عشر: تقدير (النون) في الأفعال الخمسة عند تأكيدها ـ كما مرَّ.

الرابع عشر: تقدير الأحرف الثلاثة في الأسماء الستة إذا وليها ساكن؛ كأبي الرجل.

الخامس عشر: تقدير ألف المثنى؛ كغلاما المرأة.

السادس عشر: تقدير (الواو) و(الياء) في جمع غير المقصور؛ كصالحو القوم، ﴿وَٱلْمُقِيمِى ٱلصَّلَوٰةِ﴾ [الحج: ٣٥]. أما في جمع المكسور: فيحركان للساكن كياء =